المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الاثنين ـ ٢٠١٩/٣/١٨م
١٢/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

عملية غير مسبوقة في سلفيت: كابوس الضفة يؤرّق الاحتلال	الأخبار اللبنانية	٣
حملة اعتقالات واسعة في غزة... و{حماس} تخرج عناصرها في مظاهرات	الشرق الأوسط	٥
"الحراك الشعبي بغزة".. الدوافع مختلفة والسيناريوهات غامضة (تقرير)	الأناضول التركية	٧
خفايا «كمائن كوشنر» في ملف القدس: واشنطن تتصح الأردن بـ «طي الصفحة»	القدس العربي	١٠

شؤون عربية:

روسيا تعلن تجهيز منطقة خط "برافو" في الجولان لعودة قوات حفظ السلام	الأنباء الألمانية	١٢

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو يعلن استئناف مباحثات "التهدئة" مع حماس	عرب ٤٨	١٢
خلال اجتماع الكابينت.. القناة ١٣ تكشف: تفاهمات التهدئة في غزة تشمل ٣ مجالات	وكالة سما	١٤
مقتل حاخام مستوطن يرفع عدد قتلى عملية "أرييل" إلى ٢	أمد للإعلام	١٤
قلق إسرائيلي من تنامي الحاضنة الشعبية للمقاومة في الضفة الغربية	عربي ٢١	١٥
بعد غانتس ـ محتوى هاتف وحاسوب إيهود باراك بحوزة إيران	وكالة معا	١٧
المحكمة الإسرائيلية العليا تستبعد مرشحا يمينيا وتوافق على ترشح حزب عربي	وكالة رويترز	١٨

شؤون دولية:

قائد الحرس الثوري الإيراني: صواريخ حزب الله تغطي جميع "الأراضي الفلسطينية المحتلة"	وكالات أنباء	١٩
منفّذ مذبحة نيوزيلندا زار إسرائيل سابقاً... وسيدافع عن نفسه	العربي الجديد	١٩

المقالات والدراسات

حركة حماس والحراك ضد الضرائب وزيادة الأسعار	د. أيوب عثمان	٢٢
«حماس» التي لن تقرأ حقيقة الاحتجاجات.!!	أكرم عطا الله	٢٤
إلى عقلاء في "حماس"	معن البياري	٢٦
في الذكرى الأولى لـ«مسيرات العودة»... حسابات المكسب والخسارة	محمد دياب	٢٨
المُقاومة المُسلّحة تعود أقوى للضفّة والقِطاع و"حماس" في طريقها لترميم علاقاتها مع سورية	عبد الباري عطوان	٣١
حكومة فلسطينية من نوع آخر	إيهاب محارمة	٣٣
تداعيات موافقة "إسرائيل" على إدخال الدعم القطري لغزة (تقدير موقف)	محمود البربار	٣٧
مقاربة الزمن والمكان والقوّة: النفق والمقاومة العسكريّة	محمد قعدان	٤١
كيف نحمي هويتنا الوطنية من التفكيك؟	د. محمود الفطافطة	٥٠
التيارات السياسية في إيران: صراع رجال الدين والساسة	د. فاطمة الصمادي	٥٤
مخطّطات البحر الأحمر.. تصميم منتدىً لدول الخليج والقرن الأفريقي	زاك فيرتين	٥٧

عملية غير مسبوقة في سلفيت: كابوس الضفة يؤرّق الاحتلال

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/١٨

لم تخطئ تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، على رأس كل سنة أو خلال كل مرحلة فارقة، في التحذير من أن هدوء الضفة المحتلة يجب ألّا يغش المسؤولين في تل أبيب. أيضاً، لم تخطئ هذه الأجهزة في تقدير أن «العقوبات» الجماعية والعنيفة لن تؤدي إلى انتهاء ظاهرة العمليات الفردية. لكن الذي أخطأت في تقديره هو شجاعة المنفذين، وفوق ذلك الخبرة المتراكمة بفعل التجارب، فليست كل عملية ناجحة ملهمة لعملية شبيهة فحسب، بل إن الفعل المقاوم في الضفة والقدس وغيرهما عمل مستمر، حتى لو كانت التكلفة التي ستدفعها عائلة المنفذ ومنطقته عالية جداً. كذلك، فإن الإحباط المستمر جراء القرارات الأميركية المتواصلة، ومن بعدها الاستشراس الإسرائيلي في نهب الضفة أرضاً وكرامة، لا يعني في القاموس الفلسطيني الاستسلام.

في تمام العاشرة إلا ربع صباحاً، سجّل مقاوم فلسطيني بصمة جديدة في تاريخ العمليات الفدائية في الضفة المحتلة، المستمرة على وتيرة تصاعدية منذ أكثر من ثلاث سنوات، ليضاف إلى «الأيقونات» الشبابية الأخيرة، وذلك في منطقة مثّلت وتمثّل كابوساً مستمراً للمستوطنين الإسرائيليين وجنود جيش العدو على حدّ سواء. هذه المرة، جاء التنفيذ قرب مستوطنة «أريئيل»، ما أدى إلى مقتل جندي وإصابة حاخام بجروح خطيرة ووقوع إصابات أخرى، نتجت من بعدها «حملة مجنونة» للمستوطنين في مدن وقرى شمال الضفة. كذلك جاءت العملية بعد أربعة أيام من إطلاق نار على مركبة إسرائيلية في محيط المنطقة نفسها. واللافت أنه رغم تكرار عمليات فلسطينية في المكان عينه، فإن أجهزة أمن العدو تخفق في «تحييد منفذيها فوراً»، إذ ينجحون في الانسحاب، والتحوّل من بعدها إلى عملية مطاردة تتفاوت مددها الزمنية قبل الاشتباك الأخير مع المقاوم واستشهاده.

وكشف الإعلام العبري، أمس، أن الجندي المقتول هو غال كيدان (١٩ عاماً)، وهو نفسه الذي استولى المقاوم على سلاحه، مشيراً إلى أن كيدان كان عضواً في فيلق المدفعية من «لواء النار». أما الحاخام الجريح «الميؤوس من حالته»، فهو رابي آياد إيتنغر (٤٧ عاماً)، وهو أحد سكان مستوطنة «إيلي»، وأبٌ لـ١٢ ابناً. وقد كان الحاخام إيتنغر رئيساً لمدارس دينية تجمع بين الدراسة الدينية وخدمة الجيش في تل أبيب. وفي الوقت نفسه، رجّحت التقديرات الإسرائيلية الأولية أن منفذ العملية «بارد الأعصاب بشكل غير عادي وحازم»، مرجحة أن يكون تلقّى «تدريباً عسكرياً». وذكر المحلل العسكري في «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أن تقديرات الأجهزة الأمنية تدور حول أن «المنفذ عمل وحيداً دون أن يكون مرتبطاً بخلية ساعدته على تنفيذ العملية أو الانسحاب، رغم أنها كانت مركبة ولا تشبه سابقاتها».

من الألف إلى الياء

بدأت العملية بخروج المنفذ من أحد المحال التجارية قرب دوار على مدخل بلدة كفل حارس، أو ما يُعرف بـ«دوار أريئيل»، حيث هاجم بسكّين موقف حافلات أمام المنطقة يحرسه جنود العدو بصورة شبه دائمة، فنجح

في طعن أحد الجنود واغتنم بندقيته، ثم شرع في إطلاق النار على ثلاث مركبات لمستوطنين كانت تمرّ بجوار المكان، فأصاب حاخاماً في إحداها بجروح خطيرة. سيطر المقاوم على مركبة من الثلاث، وسار بها في الشارع الاستيطاني، وعلى ما يبدو أطلق النار خلال سيره بها، ثم بعد سبع دقائق (٩:٥٢ وفقاً لموقع «والا» العبري) وصل إلى مكان مختلف، وأطلق النار مجدداً على موقف انتظار حافلات آخر، يحرسه أيضاً جنود ويوجد فيه مستوطنون، وبعدها استمر في قيادة المركبة نحو بلدة بروقين حيث اختفى.

ليس غريباً أن يُطلق مستوطنون وصف «رامبو» على منفذ عملية سلفيت صباح أمس، كما ظهر في تعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا مفاجئاً أن تنتقد وسائل الإعلام العبرية أداء الجنود. فالعملية التي بدأت بطعنات سكين تدحرجت نحو إطلاق نار متكرر، كما استهدف رصاص المنفذ أهدافاً ثانية أثناء انسحابه بالمركبة من الموقع الأول، ما أدى إلى تحويلها ليس إلى عملية مركّبة فحسب، بل مُرْبكة في بدايتها، بعدما سَرَت معلومات مغلوطة عن وجود أكثر من منفذ وعمليات متزامنة في الوقت نفسه.

وفقاً لمراقبين، لا تكمن قوة العملية في خسائرها البشرية فحسب، بل في كونها مركّبة أولاً، وتحدّت تعقيدات كثيرة، منها أن سجل المنطقة ومحيطها حافل بالعمليات منذ أعوام، وأن المنطقة قريبة من مستوطنة «أريئيل» التي تشهد مواجهات دائمة (استشهد هناك في ١٢ آذار الشاب محمد شاهين)، وأن الجيش الذي استولى على كاميرات المراقبة في أماكن عديدة في سلفيت لم يستطع «معالجة الموقف» بسرعة، كما أن «الشاباك» وحتى وسائل الإعلام العبرية لم تخرج بأي تفاصيل أخرى حول إطلاق النار وما فعله المقاوم.

وكانت المنطقة نفسها قد شهدت، منتصف تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، «محاولة تنفيذ طعن» استشهد إثرها الشاب إلياس ياسين، وقبلها عملية طعن نفذها الأسير عبد الكريم عاصي. كما لا يمكن إغفال خطورة عملية «بركان» ومطاردة الشهيد أشرف نعالوة، إذ إن موقع العملية الأخيرة هو في المحافظة نفسها، وقريب من المكان إلى حدّ ما. وهذا كله يعني أن «السجل المتراكم» كان من المفترض أن يشعل «الضوء الأحمر» أمام أجهزة العدو، لكن استطاع مقاوم جديد أن ينفذ عملية في سلفيت ويختفي بعدها مباشرة مثل نعالوة وعاصي.

إلى جانب هذا «السجل الحافل»، لم يحدث منذ سنوات أن نُفّذت عملية بهذا الأسلوب، أو حتى اغتنام سلاح جندي ليكون هو أداة العملية نفسها. ثمة وجهٌ آخر لخطورة الحدث كشفته قناة «كان» العبرية، عندما أوضحت أن الشاب توجه نحو جنديَّين يحتميان بمكعبات إسمنتية داخل محطة انتظار الحافلات، وطعن أحدهما وسيطر على سلاحه من دون رد فعل من الآخر، وأنه «رغم انتشار الجنود في المنطقة، فإنهم لم يشتبكوا مع المقاوم أو يطلقوا النار عليه».

عملية البحث

عقب العملية، أغلق جيش العدو مداخل سلفيت كافة، ونصب حواجز على مداخل الكثير من بلداتها، فيما دهمت قوة خاصة إسرائيلية، ثم الجيش، بلدة بروقين، حيث عُثر على المركبة التي استقلّها المنفذ، فدفع العدو بتعزيزات عسكرية كبيرة قبل أن يشنّ حملة تفتيش لمنازل ومحال تجارية هناك، تخلّلها نصب حواجز واستجوابٌ

لأهل البلدة والفلسطينيين داخل المركبات المارة. كما طاول الدهم بلدات مجاورة غربي سلفيت، فيما لم تفارق طائرات الاستطلاع أجواء القرى والبلدات المحيطة.

وفي وقت لاحق، امتدت تشديدات العدو لتطاول مناطق بعيدة عن سلفيت ومكان العملية، إذ نُشِرت الحواجز على معظم الطرق الواصلة بين المدن في الضفة، تزامناً مع هجمات نفذها مستوطنون بالحجارة على منازل فلسطينية في قرية عصيرة القبلية، ومركبات جنوبي نابلس، ومركبات أخرى شمالي رام الله. كما صعّد المستوطنون اعتداءاتهم على المركبات في ساعات الليل على الشوارع الواصلة بين المدن والقرى الفلسطينية، استجابة لدعوات أطلقوها عقب العملية، فيما صدرت مناشدات بتفعيل «اللجان الشعبية» لمواجهة هجمات المستوطنين.

وبعد ساعات من الملاحقة، تواردت تقارير عن كشف هوية المنفذ من دون العثور عليه. وإثر ذلك، دهم جيش العدو بلدة الزاوية غربي سلفيت، واقتحم منزل الشاب عمر أمين أبو ليلى، حيث جرى استجواب عائلته، وأُبلغت بتنفيذ ابنها العملية، كما اندلعت مواجهات هناك أصيب خلالها شابان بالرصاص المطّاطي.

تعقيباً على العملية، قالت «حركة الجهاد الإسلامي» في تصريح أمس: «نبارك العملية الفدائية، ونشدّ على يدي منفذها»، مشيرة إلى أنها «توجيه للبوصلة وتصحيح للمسار ونقل للمعركة إلى ميدانها الطبيعي والحقيقي، وتنبيه للجميع إلى أن التناقض الأساسي هو مع الاحتلال». كذلك، وصفت «حماس» العملية بـ«الشجاعة والجريئة.... تؤكد أن خيار المقاومة هو الأقوى والأنجح لردع الاحتلال وإفشال مخططاته»، مضيفة أن «ضفّة العياش تؤكد في كل مرة أنها مخزون استراتيجي للمقاومة، وتفاجئ الاحتلال بعمليات نوعية». وفي وقت لاحق، دعت «حماس» إلى مسيرات شعبية في غزة احتفاء بالعملية.

في سياق آخر، اعتقل جيش العدو الشابة ولاء أكرم غيث (١٧ عاماً) قرب المسجد الإبراهيمي، وسط الخليل (جنوب)، مساء أمس، بحجة «محاولتها تنفيذ عملية طعن». وإلى ذلك، اندلع حريقان مساء أمس في مستوطنات «غلاف غزة»، بفعل بالونات حارقة أُطلقت من القطاع، فيما وصفت وسائل الإعلام العبرية أحد الحريقين بـ«الكبير»

حملة اعتقالات واسعة في غزة... و{حماس} تخرج عناصرها في مظاهرات

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/١٨

شنت حركة حماس حملة اعتقالات واسعة أمس طالت ناشطين ومتظاهرين وصحافيين، في محاولة لإنهاء المظاهرات الشعبية التي انطلقت في غزة ضد الغلاء، وتميزت بكثير من العنف الذي استخدمته الحركة في مواجهة المحتجين، ما خلف حالة غليان وإدانات واسعة.

وشنت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس حملة اعتقالات طالت عشرات الناشطين في الحراك الشبابي الشعبي.

واقتحم مسلحون ملثمون عشرات المنازل في مخيم جباليا وفي دير البلح وخان يونس ورفح جنوب القطاع، وقاموا بحملة اعتقالات اتسمت بالعنف.

واتهمت حركة فتح، «حماس» باستهداف منازل منتمين للحركة واعتقالهم وتهديد عائلاتهم. وبموازاة ذلك اقتحمت أجهزة حماس جامعة الأزهر في القطاع، واعتقلت عددا من الطلبة على مرأى زملائهم. وأكدت الجامعة في بيان لها، على أن الجامعات حرم للدراسة والتعليم، مطالبة باحترام حُرمة المؤسسات التعليمية، وإبعادها عن أي تجاذبات للحفاظ على مسيرة التعليم في الوطن.

وشملت الاعتقالات الواسعة في غزة، مدير عام الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني في القطاع رأفت القدرة. وقالت الهيئة في بيان إن «ميليشيا حماس» اختطفت القدرة في «جريمة عمل من أعمال العصابات المنظمة، وتجاوز لكل الخطوط الحمر». وطالبت الهيئة، بالإفراج الفوري عن القدرة، وعن جميع المعتقلين، وتحديدا الصحافيين، مؤكدة أنها ستتابع هذا الموضوع على كل المستويات الداخلية والخارجية.

وقالت نقابة الصحافيين، إنها وثقت ٣٦ انتهاكا من قبل أجهزة حماس، بحق الصحافيين في قطاع غزة خلال يومين. وأضافت النقابة في بيان صحافي، أمس، أن «من بين الانتهاكات ١٧ حالة اعتقال أفرج عن ١٠ وما زال ٧ منهم رهن الاعتقال، و٧ حالات اعتداء بالضرب والاستيلاء على أجهزة خلوية ومعدات عمل صحافي».

وسجلت النقابة ٦ حالات استدعاء، و٤ حالات تهديد، وحالتي فرض إقامة جبرية في المنزل لمدة أربعة أيام.

واستنكرت النقابة، استمرار الانتهاكات التي ترتكبها أجهزة حماس بحق الصحافيين في قطاع غزة، ومواصلتها اعتقال الزملاء واستدعاء آخرين. وقالت، إن الزميل الصحافي أسامة الكحلوت ما زال معتقلا منذ أربعة أيام في ظروف صحية صعبة نتيجة الاعتداء عليه من قبل أجهزة حماس، كما أن المعتقل إيهاب فسفوس يعاني من أزمة قلبية.

وجاءت الاعتقالات الواسعة في وقت تنشر فيه حماس بأذرعها المختلفة حواجز عسكرية في شوارع القطاع في محاولة لتعقب ناشطين وإحباط مسيرات. وانطلقت في غزة نهاية الأسبوع الماضي مسيرات شعبية واسعة ضد الغلاء، واجهتها حماس بقمع غير مسبوق. واستخدمت الحركة عبر مسلحين من الأجهزة الأمنية ومدنيين النار والعصي والهروات ضد المتظاهرين، ما أدى في كثير من الحالات إلى إسالة الدماء وتكسير أطرافهم.

وأدانت السلطة الفلسطينية القمع البوليسي الذي تستخدمه حماس. وساندت الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركتي حماس والجهاد، مطالب الحراك المعروف باسم حراك «بدنا نعيش» الذي أطلقه ناشطون ضد الغلاء في غزة، بوقف الضرائب والمكوس عن جميع السلع والخدمات.

وانضم أمس المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إلى منتقدي حماس، رغم علاقته الجيدة بالحركة. وأدان حملة الاعتقالات والعنف التي استخدمتها أجهزة الأمن التابعة لحماس ضد المتظاهرين، بمن فيهم النساء والأطفال، في غزة خلال الأيام الثلاثة الماضية.

في سياق آخر، أخرجت حماس أمس مسيرات شعبية في غزة «احتفالاً» بعملية قتل جندي إسرائيلي في الضفة الغربية، في محاولة منها لإحباط المظاهرات التي دعا الحراك لاستمرارها.

"الحراك الشعبي بغزة".. الدوافع مختلفة والسيناريوهات غامضة (تقرير)

الأناضول - ٢٠١٩/٣/١٨

تنقسم وجهات النظر على الساحة الفلسطينية تجاه المظاهرات التي شهدتها مناطق متفرقة من قطاع غزة، خلال الأيام الماضية، احتجاجا على قالوا إنه "تردي الأوضاع المعيشية والغلاء"، وللمطالبة بتوفير فرص عمل للشباب ودعم الفقراء.

ويرى فريق من المحللين السياسيين أن التظاهرات نتيجة طبيعية للواقع الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعيشه القطاع، وعدم وجود أفق لتحسين هذه الأوضاع؛ فيما يعتقد آخرون أن أطرافا أمنية تتبع للسلطة الفلسطينية وحركة "فتح" الخصم السياسي لحركة "حماس"، التي تحكم غزة، استغلوا الظروف الاقتصادية الصعبة لدفع الناس للضغط على "حماس".

وتظاهر المئات من الفلسطينيين، خلال الأيام الماضية، بدءا من يوم الخميس، في مناطق متفرقة من قطاع غزة، بدعوة من حراك شعبي يحمل اسم "اسقاط الغلاء"، احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية والغلاء.

وذكرت مصادر محلية وفصائل فلسطينية ومؤسسات حقوقية أن "الأجهزة الأمنية في القطاع قمعت المسيرات بالقوة، واعتدت بالضرب على المشاركين فيها واعتقلت عددا منهم".

ويوم الخميس الماضي، قال المتحدث باسم الشرطة في غزة (تديرها حركة حماس)، أيمن البطنيجي، إن "الشرطة تعاملت في منطقة دير البلح وسط القطاع، مع مجموعة من المواطنين عملوا على إغلاق طرق وإشعال إطارات سيارات".

وأضاف البطنيجي، في بيان اطلعت عليه الأناضول، أن "الشرطة قامت بإعادة الهدوء والنظام، كما تم توقيف بعض المخالفين".

ويعاني سكان القطاع، والمقدر عددهم بأكثر من مليوني نسمة، أوضاعًا متردية للغاية، جراء حصار إسرائيلي وانقسام سياسي داخلي متواصل منذ عام ٢٠٠٦.

الأوضاع المتردية فجرت الحراك

يقول المحلل السياسي طلال عوكل، إن "المظاهرات الشعبية دافعها الوحيد هو الأوضاع الاجتماعية والمعيشية الصعبة في قطاع غزة".

ويضيف عوكل لوكالة الأناضول:" مستويات الفقر والبطالة بالقطاع، وصلت إلى أرقام قياسية ولا يوجد أي أفق بتحسن هذه الأوضاع".

وأضاف:" المسيرات الشعبية وإن كانت تأتي لصالح خصوم حركة حماس السياسيين إلا أن ذلك كان غير مقصود، ولا أعتقد أن لهذا الحراك الشعبي حسابات سياسية أو يحمل أجندة جهات أخرى".

واعتبر أن تعامل الأجهزة الأمنية في غزة (تديرها حركة حماس) بـ"القوة" مع المسيرات "يقوم على حسابات خاطئة لأن استخدام الأساليب الخشنة، بالتعامل مع الناس، لا يمكن أن يؤدي إلى حلول بل يقود إلى مزيد من التدهور".

وتوقّع المحلل السياسي أن يتصاعد الحراك الشعبي، في حال لم يتم التخفيف من الأعباء المعيشية والاقتصادية للناس بالقطاع.

ويعتقد عوكل، أن الحل يكمن في توقف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة المتظاهرين وقمعهم، وأن تجلس الأطراف الوطنية مع بعضها لتبحث آليات واضحة وحقيقية لتحسين الظروف الاقتصادية في غزة، وبذل جهود لإنهاء حالة الانقسام القائمة.

المظاهرات قد تتسع

ويتفق المحلل السياسي الفلسطيني، مصطفى إبراهيم، مع عوكل في أن دوافع الحراك الشعبي، "اقتصادية" وليست سياسية.

وقال إبراهيم في حوار مع مراسل الأناضول:" هذا الحراك يأتي في سياق الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة بغزة ومواجهة الغلاء، وهي بداية لانفجار طالما حذرت منه الأمم المتحدة والأطراف الفلسطينية والدولية".

وأضاف:" البطالة والفقر وغياب أي أفق بتحسن الأوضاع بعد ١٢ عاما من الحصار، يؤجج مشاعر الشباب ويدفعهم للمطالبة بحقوقهم".

وأشار إلى أن المتظاهرين يعتقدون أن حركة "حماس" هي المسؤولة عن تحسين أوضاعهم، باعتبارها تحكم غزة، لذلك خرجوا لمطالبتها بحقوقهم وبتحسين ظروفهم الاقتصادية.

وحول مستقبل المسيرات، رأى أنه إذا لم يكن هناك حوار مجتمعي لتخطي الأزمة الراهنة وتحسين أوضاع غزة، وإذا استمرت الأجهزة الأمنية بالتعامل بقوة مع المتظاهرين، فإن "المسيرات سيتسع نطاقها ولن تتوقف عند هذا الحد".

محاولة لإثارة الفوضى

من وجهة نظر أخرى، يرى الكاتب والمحلل السياسي، وسام عفيفة، أن "المسيرات في قطاع غزة ترتبط بسببين الأول يتعلق بحالة الضغط والحصار الاقتصادي والظروف المتردية التي زادت صعوبة، إثر العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية برام الله خلال العامين الماضيين، مثل قطع رواتب الآلاف من موظفيها وإحالة مثلهم إلى التقاعد".

وقال عفيفة، وهو مدير قناة الأقصى التابعة لحركة "حماس"، لمراسل وكالة الأناضول:" هناك مجموعة من المتظاهرين متضررين بالفعل من الأوضاع المعيشية الصعبة، وخرجوا بالمسيرات ليسمعوا صوتهم للمسؤولين".

والسبب الثاني لهذه المسيرات، وفق عفيفة، يرتبط بتحريك الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية، التي تديرها حركة "فتح"، الخصم السياسي لحركة "حماس".

وأضاف إن تلك الأجهزة الأمنية تحرك مجموعات بغزة لإثارة الشارع وبث حالة من الفلتان من أجل الضغط على حركة "حماس" لتستسلم لشروط الرئيس محمود عباس، وحركة "فتح" المتعلقة بإقصاء الحركة من المشهد السياسي الفلسطيني.

وذكر عفيفة أن "حماس مهتمة بالحفاظ على الأمن بغزة، لذلك ستعمل على تقييم الحالة الراهنة؛ فإذا كانت المسيرات في إطار مطلب جماهيري فإن الحركة ستدعمها، ولكن إذا تحولت لوسيلة للفوضى فإن التعامل معها سيكون حاسما".

ورأى عفيفة أنه "يمكن احتواء المشهد إذا نجحت تفاهمات التهدئة التي تجريها الفصائل الفلسطينية مع إسرائيل منذ أشهر، لأنها ستعمل على تحسين الأوضاع بغزة".

لكنه قال:" إذا فشلت التهدئة فإن الحراك الشعبي لن يقتصر على المسيرات وسيتسع باتجاه الاحتلال"، في إشارة إلى تصاعد مسيرات "العودة" المتواصل منذ نهاية مارس/ آذار ٢٠١٨ قرب حدود غزة، أو اندلاع تصعيد عسكري مع إسرائيل.

لن تستمر طويلا

الكاتب السياسي في عدد من الصحف المحلية، مصطفى الصواف، لا يصنف المسيرات على أنها "حراك شعبي سلمي".

وقال الصواف في حديث لمراسل وكالة الأناضول:" المسيرات التي شهدتها غزة تحركها جهات تهدف إلى إحداث صراعات داخلية، لن يستفيد منها إلا عدد من أصحاب الحسابات الشخصية ويخدم في نهايته الاحتلال".

وتابع: "المحركون لهذا الحراك يدفعون بالشباب للخروج وهم يعيشون بعيدا عنهم الأمر الذي يضع علامات استفهام مختلفة حول ذلك".

وشدد على ضرورة أن يُعقد حوار مجتمعي، يتم خلاله دراسة هذا الحراك ومعرفة أسبابه ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة وتحميل كل طرف مسؤوليته تجاه ذلك.

وأضاف:" حركة فتح هي من تحرك المسيرات، لذلك لا اعتقد أنها ستستمر لفترة طويلة، لأن الحركة مفككة، وفيها تيارات مختلفة بعضها يرفض هذه المظاهرات".

ومنذ العام ٢٠٠٧، يسود انقسام سياسي فلسطيني بين "فتح" و"حماس"، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهائه.

خفايا «كمائن كوشنر» في ملف القدس: واشنطن تنصح الأردن بـ «طي الصفحة» ولندن تقترح التخلص من «الصداع»

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/١٨

ما الذي تعنيه بصورة محددة تلك الرسالة التي التقطتها مجسات عمان من جاريد كوشنر الأمريكي وطاقمه في واشنطن بعنوان «زيادة الفعالية لأن المنطقة بصدد تحولات كبيرة»؟

البوصلة أردنياً على الأقل في عمق الصف الرسمي واضحة الملامح هنا، فما يوحي الأمريكيون به يتعلق حصرياً بملف القضية الفلسطينية وفي الجزء المتعلق فيها من مدينة القدس بصورة حصرية. عملياً، لا تفضل المؤسسة الأردنية الغرق في السيناريوهات وتوقع المطبات والمفاجآت. لكن الأمريكي مباشرة يطلب على مستوى إدارة الرئيس ترامب التحرك والتحريك محلياً استعداداً لخطة سلام يبدو أنها تحاول– عندما يتعلق الأمر بالخط الأحمر الأردني الأبرز علناً وسراً–إعادة إنتاج مفهوم الوصاية إلى مربع «الرعاية» للأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية والمسيحية في الحرم المقدسي.

الأوقاف الأردنية وحيدة تماماً في المواجهة

يلاحظ مفكر سياسي خبير في الصراع والإسرائيليات من وزن عدنان أبو عودة، بأن ما يسمى إعلامياً بصفقة القرن يفرض بالواقع اليوم بدون تسمية وإعلان. عند ذلك، الملف الوحيد المتبقي في ظل لعبة الألفاظ والتعبيرات الإسرائيلية والأمريكية قد يكون قد حسم وعزل ملف القدس.

وهو يطرح مقاربة فكرية عميقة تحاول قراءة ما يجري على أساس أن قصة «من النيل إلى الفرات» انتهت بكل الأدبيات، والسيطرة بالقوة على ٦٠ مليون إنسان في الجوار لم تعد في نطاق قدرة المشروع الإسرائيلي، مما رفع من قيمة سيناريو سايكولوجيا السيطرة الاقتصادية خصوصاً.

وإن قطاع غزة غير وارد بكل الأدبيات الصهيونية، وفي ظل نظام الميثولوجيا الآيديولوجي فالإسرائيلي يقول بكل اللغات إنه لا يريد القطاع ويمكن للفلسطينيين أن يقيموا دولتهم فيه. قد يكون المطروح في المحصلة برأي أبو عودة هو السلام الاقتصادي الذي يبقي إسرائيل في مستوى التحكم والنفاذ. لكن عندما يتعلق الأمر بملف القدس والمسجد الأقصى، وبعيداً عن التفكير بصوت مرتفع، ثمة لعبة حساسة وضغط شديد على العصب الحيوي الأردني.

يفهم المراقب منسوب ومستوى هذا الضغط عندما يقترح السفير البريطاني في عمان العاصمة، ادوارد اوكدين، سلسلة حوارات مع رموز مخضرمة في الخارطة الأردنية بعيداً عن الإعلام والكاميرات وتحت عنوان «التباحث فيما ستؤول إليه الأمور في ملف القدس».

يوحي سفير لندن هنا بأنه يرغب في التشاور بدون ضجيج.

لكن الهدف الباطني لهذا النمط الدبلوماسي من الحركة التشاورية قد يكون إبلاغ النخب الأردنية بأن على المملكة الاستعداد لصفحة جديدة ما بعد حسم ملف القدس. بمعنى آخر، ثمة رسالتان بالتزامن بينهما مساحة مشتركة ومثيرة .. الأولى تصدر عن واشنطن وتطالب بالفعالية المحلية تمهيداً لتحولات مهمة مقبلة.

والثانية دبلوماسية بريطانية ناعمة ترتدي ثوب النصح والإرشاد وتحاول ضمنياً تهيئة مناخ النخب الأردنية لمرحلة جديدة قد تخلو من ورقة القدس أو بالحد الأدنى قد تمهد لترتيب دولي وأممي على صعيد إدارة الحرم المقدسي.

ومن باب حماية المصالح الأهم للدولة الأردنية بعدما دفعت بريطانيا مبلغاً مالياً كبيراً لحماية الاقتصاد الأردني، لا يدفع بالعادة برأي خبير كبير من وزن الدكتور محمد الحلايقة بدون أجندة سياسية تتطلب الحذر والإدارة الحصيفة للموقف.

لم يعد سراً إطلاقاً في عمان أن أوساطاً في إعلام الدولة العبرية بدأت تلكز– بالتزامن– الأردنيين وهي تسرب معلومات عن مشروع يقترح تخفيف صداع القدس عن الرأس الأردني، بالإشارة إلى أدوار إسلامية لها علاقة بالمغرب والسعودية أو غيرهما.

طبعاً، مثل هذا الاتجاه يقترحه ويسانده طبقة كاملة من السياسيين والاستراتيجيين الأردنيين الذين يحاولون تجميل صورة مفترضة مقبلة عبر تعداد مزايا العودة لرعاية أوقاف القدس بدلاً من الوصاية عليها، وعبر الدعوة الهادئة خلف ستارة القرار إلى تخفيف العبء عن الذات.

حتى اللحظة لا يوجد ما يوحي بأن القرار الأردني يتخيل نفسه بعيداً عن الوصاية عن القدس مع أن عمان تلقت تحذيرات من أصدقاء في أوروبا يحاولون لفت النظر إلى ضرورة الانتباه للكمائن التي تطرحها القيادة التركية تحديداً وهي تصف الأردن بأنه حامي المقدسات.

على الأرض وفي الميدان، وبالرغم من كل ما يدور في الكواليس، تواصل وزارة الأوقاف الأردنية الاشتباك مع التفاصيل والإجراءات داخل الحرم المقدسي، ويعيد وزير الأوقاف العميق والنشط الدكتور عبد الناصر أبو البصل التزام بلاده بمضمون ومنطوق الوصاية وحمل الأمانة إلى أن تعود لأصحاب الحق من الشعب الفلسطيني.

الوزير أبو البصل هنا قد يكون الوحيد من بين وزراء العالمين العربي والإسلامي الذي يعزف منفرداً على وتر عروبة القدس ووصاية بلاده عليها، ويصدر تصريحاً تلو البيان بالخصوص، ويعيد تشكيل مجلس أوقاف القدس، ويعالج سياسياً أزمة باب الرحمة بعد أزمة الكاميرات. وملاحظ بوضوح في هذه المساحة تحديداً بأن أبو البصل على مستوى الأوقاف في الدول العربية والإسلامية يعزف منفرداً. وقبل ذلك، لاحظت كل مجسات الاستشعار السياسي والدبلوماسي الأردنية بأن دولاً مثل السعودية ومصر وحتى المغرب، تركت الأردنيين وحدهم في المعركة التي خاضوها بعد الوقائع التي فرضها قرار الرئيس دونالد ترامب بنقل السفارة في مشهد يوحي بأن الأردن قد يبقى وحيداً أيضاً في أسابيع أو أيام الحسم الخطرة المقبلة.

روسيا تعلن تجهيز منطقة خط "برافو" في الجولان لعودة قوات حفظ السلام

الأنباء الألمانية ـ ٢٠١٩/٣/١٨

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، الاثنين، أنه قد تم تهيئة جميع الظروف اللازمة لعمل بعثة الأمم المتحدة على طول خط "برافو"، في الجانب السوري من الجولان، بشكل كامل.

ونقلت وكالة الانباء الروسية "سبوتنيك" عن رئيس الشرطة العسكرية الرئيسية في وزارة الدفاع الروسية، الجنرال فلاديمير إيفانوفسكي، قوله للصحافيين: "نحن الآن في منطقة مرتفعات الجولان على خط برافو، على الجانب السوري الشرقي، حيث تم إنشاء ٦ مراكز مراقبة منذ نهاية العام الماضي، والتي تراقب وضع المنطقة المنزوعة السلاح، فضلا عن مراقبة وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل".

وقال: "اليوم وصلنا إلى أول مركز، وبالتالي في غضون ٣ أشهر تم تجهيز هذا المكان بالكامل من الناحية الهندسية".

وأضاف الجنرال: "لقد هيئنا جميع الظروف لتتمكن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، من وضع مواقعها وبدء (العمل) بشكل كامل على خط (برافو) لتنفيذ المهام التي قامت بها قبل عام ٢٠١٣".

وأشار الجنرال إلى أن العسكريين الروس والسوريين يقومون بتدريبات مشتركة بالقرب من "خطة برافو".

يُذكر أن القوات الأممية انسحبت من المنطقة وعلقت مهامها عقب اختطاف ٤٥ عنصرا من جنودها في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، وقد تم تحريرهم فيما بعد في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، واتهمت الأمم المتحدة تنظيم "القاعدة" الإرهابي بالوقوف وراء العملية.

نتنياهو يعلن استئناف مباحثات "التهدئة" مع حماس

عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/١٧

جددت الحكومة الإسرائيلية المفاوضات مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للتوصل لتفاهمات تفضي إلى "تهدئة" أمنية في قطاع غزة، بعد جولة من التصعيد بدأت مساء الخميس الماضي، وذلك بحسب ما أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، عقد مساء اليوم، الأحد.

ونقلت القناة ١٣ الإسرائيلية عن وزيرين شاركا في اجتماع "الكابينيت"، أن نتنياهو ومسؤولي الأجهزة الأمنية، أطلعوا الوزراء الأعضاء في المجلس الأمني والسياسي المصغر، على استئناف المفاوضات مع "حماس" عبر الوسطاء الدوليين.

وأفادت المصادر بأن المفاوضات مع حماس عبر الوسيط المصري ستتركز في هذه المرحلة على ثلاثة محاور امتنعت إسرائيل عن تنفيذها منذ الإعلان عن التوصل لتفاهمات "التهدئة" نهاية العام الماضي، والتي تتضمن

زيادة مساحة الصيد في غزة، وتسهيلات على القيود الإسرائيلية المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية من القطاع، بالإضافة إلى زيادة مبلغ المنحة القطرية الممنوحة للأسر الفقيرة في غزة.

وشدد الوزيران، أن ذلك يأتي في محاولة لتجنب تصعيد أمني قبل انتخابات الكنيست المقبلة، والمقررة في التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، وذلك بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لانطلاق مسيرات العودة وكسر الحراك في قطاع غزة (٣٠ آذار/ مارس).

وأكد نتنياهو لأعضاء المجلس الأمني أن المفاوضات سوف تتقدم فقط إذا ما استمر الهدوء على طول الحدود الشرقية للقطاع المحاصر. وفيما أبدى بعض الوزراء اعتراضهم على قرار نتنياهو والأجهزة الأمنية، لم يطلب أحد من المعترضين إجراء تصويت حول هذا القرار.

وبحسب القناة، اعترض وزير التعليم، نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء، أييليت شاكيد (اليمين الجديد)، على تجديد الاتصالات مع "حماس" واعتبرا أن ذلك بمثابة "استسلام للإرهاب"، وقال بينيت إن "حماس كانت صاحبة الكلمة الأخيرة خلال جولة التصعيد الأخيرة. تجديد المفاوضات سيعتبر استسلاما وجائزة للإرهاب".

وأشارت القناة إلى أن الوزيرين غلعاد إردان وزئيف إلكين (الليكود)، تحفظا على قرار نتنياهو، إلا أنهما امتنعا عن طلب التصويت على القرار.

يأتي ذلك، عقب سلسلة غارات عنيفة شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي، فجر الجمعة، على قطاع غزة، بعد ساعات على إعلانه إطلاق صاروخين من القطاع باتجاه ما يسمى إسرائيليًا بمنطقة "غوش دان"؛ وهي الكتلة التي تشمل مدينة تل أبيب، والمناطق المحيطة بها.

حيث أغارت طائرات ومروحيات تابعة للجيش الاحتلال على نحو ١٠٠ هدف تابع لفصائل المقاومة في قطاع غزة، وحمّلت الحكومة الإسرائيلية حركة حماس، المسؤولية عن إطلاق صاروخين من قطاع غزة باتجاه تل أبيب، إلا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي نفتا ذلك.

ونقلت القناة عن أحد الوزراء المشاركين في اجتماع "الكابينيت" (لم تسمه)، أن نتنياهو وأجهزة الأمن عبروا عن رضاهم عما وصفه بـ"الرد" على إطلاق الصاروخين، ومواصلة السياسية التي تتبعها الحكومة الحالية بهذا الشأن، وحصلوا في النهاية على تأييد معظم الوزراء.

وأضاف المصدر أن كل وزير عبّر عما يخدم حملته الانتخابية، إلا أن الجميع في النهاية صادق على قرار نتنياهو والأجهزة الأمنية.

واعترض بينيت خلال الاجتماع على البيان الذي أصدره الجيش الإسرائيلي، مساء الخميس، حول التقديرات الأمنية بأن الصاروخين أطلقا من قطاع غزة عن طريق الخطأ، في حين اعتبر نتنياهو أن بيان الجيش الإسرائيلي أظهر قدرة عالية في ضبط النفس المسؤولية، ما أيّده رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي.

خلال اجتماع الكابينت.. القناة ١٣ تكشف: تفاهمات التهدئة في غزة تشمل ٣ مجالات

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/١٧

كشفت القناة ١٣ العبرية، مساء اليوم الاحد، عن تفاصيل اجتماع جلسة الكابينت المنعقدة بشأن الوضع الامني في قطاع غزة.

وقالت القناة، إنه تم إطلاع وزراء الكابينت اليوم على استئناف المحادثات عبر الوسطاء مع حماس في غزة، رغم اطلاق الصواريخ من غزة باتجاه تل ابيب، وذلك من أجل منع التصعيد قبل الانتخابات.

وفقًا لوزيرين شاركوا في الاجتماع قالوا أن رئيس الوزراء نتنياهو ورؤساء مؤسسة الجيش أطلعوا وزراء الكابينت بعد الهجوم الصاروخي على تل أبيب ورد الجيش الإسرائيلي، بأن "إسرائيل" ستعود إلى المحادثات مع حماس عبر الوسطاء من أجل منع التصعيد قبل الانتخابات.

وأشارت الى أن بينت أخبر نتنياهو والوزراء الآخرين في الاجتماع أن ذلك استسلام "للإرهاب". وفق قوله.

واوضحت القناة، نقلا عن وزراء في الكابينت قولهم إن المحادثات مع حماس بوساطة مصر تشمل ثلاثة مجالات زيادة مساحة الصيد في غزة، والقيود الإسرائيلية على تصدير المنتجات الزراعية من قطاع غزة، وزيادة مبلغ المنحة القطرية للأسر المحتاجة بغزة.

وبحسب القناة، عارض وزير التعليم الاسرائيلي ووزيرة القضاء تجديد الاتصالات مع حماس عبر الوسطاء.

وقال بينيت في الاجتماع إنه سيكون من الخطأ العودة إلى سلسلة المحادثات لأن حماس قالت الكلمة الأخيرة في الجولة الأخيرة وسيُنظر الآن إلى تجدد المحادثات على أنها استسلام وجائزة للإرهاب. وفق قوله.

ووفقا للقناة ١٣ العبرية، أبدى الوزراء زئيف إلكين وجلعاد إردان تحفظات على الأمر، ولم يطرح نتنياهو مسألة تجديد محادثات التهدئة للتصويت، ولم يطلب أي من الوزراء التصويت، لافتة الى أن نتنياهو أكد أن المحادثات ستتم فقط إذا استمر الهدوء.

مقتل حاخام مستوطن يرفع عدد قتلى عملية "أرييل" إلى ٢

أمد ـ ٢٠١٩/٣/١٨

أعلنت مستشفى بلينسون الإسرائيلي صباح الاثنين، عن مقتل حاخام عسكري كبير أصيب الأحد، خلال عملية "المركبة" التي نفذها فلسطيني قرب مستوطنة "أرييل" بمدينة سلفيت في الضفة الغربية المحتلو.

وقال موقع ٠٤٠٤ العبري، إنّ الجهات الصحية الرسمية في مستشفى بلينسون اعلنوا، وفاة الحاخام العسكري "احيعاد افينجر" الذي كان مصاباً اصابة ميؤوس منها في عملية اريييل.

وأضاف، أنّ تدهور كبير طرأ على حالة المصاب الثالث بعملية إطلاق النار قرب أرييل بعد الإعلان عن مقتل حاخام كبير.

وكانت جندي اسرائيلي قتل، بعد أن تراجع الاحتلال عن اعلان قتيل ثاني، وأصيب ٤ أخرين بجراحٍ ين الخطيرة والمتوسطة في عملية "المركبة" قرب مستوطنة أرئيل"، حيثُ كانت عملية مزدوجة نفذها فلسطيني طعناً بالسكين، ثم استولى على سلاح أحد الجنود وأطلق النار عليهم وقتل وأصاب عدد منهم.

قلق إسرائيلي من تنامي الحاضنة الشعبية للمقاومة في الضفة الغربية

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/١٨

بصورة متصاعدة، سجلت الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة نجاحا في تنفيذ عمليات نوعية ضد قوات الجيش الإسرائيلي، وهو ما عده مراقبون فشلا استخباريا من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية في توقع توقيت وآلية تنفيذ هذه العمليات.

واستفاقت مستوطنة آرييل قرب مدينة سلفيت وسط الضفة الغربية الأحد، على وقع عملية نفذها أحد الشبان سقط فيها عدد من جنود الاحتلال بين قتيل ومصاب.

ووصفت العملية "بالمزدوجة والمتدحرجة"، حيث تشير الروايات التي نقلها المراسلون العسكريون للإذاعات العبرية، أنه في حلول الساعة التاسعة صباحا، هاجم المنفذ جنديا إسرائيليا وطعنه، وأخذ سلاحه، ثم استقل مركبة تقل مستوطنين واختطفها بعد إطلاق النار على من فيها، ثم انتقل إلى مستوطنة جيتي أفيخاي وأطلق النار على جنود آخرين، وواصل طريقه لمستوطنة بركان الصناعية واشتبك مع جنود الجيش، حتى استطاع أن يلوذ بالفرار منذ ذلك الوقت.

تزامنا مع عملية سلفيت انتشرت دعوات شعبية في قرى ومخيمات وسط الضفة الغربية إلى تحطيم كاميرات المراقبة المنتشرة على جدران المحال التجارية والمنازل، لإعاقة الجيش من الوصول للطريق الذي سلكه منفذ العملية.

توفر الحاضنة الشعبية

"ورغم غياب بيئة تنظيمية لأجنحة عسكرية تنشط في الضفة الغربية كما هو الحال في قطاع غزة، إلا أن الحاضنة الشعبية ساهمت في تشجيع كثير من الفدائيين إلى الإقدام على تنفيذ عمليات نوعية تستهدف الجيش والمستوطنين بنسبة نجاح عالية وبأقل الخسائر الممكنة"، وفق ما أشار إليه اللواء المتقاعد والخبير العسكري، يوسف الشرقاوي.

وأضاف الشرقاوي لـ"عربي٢١" "تتمثل الحاضنة الشعبية في احتواء القرى والبلدات الفلسطينية للفدائيين، وتوفير الدعم اللوجستي لهم سواء ما يتعلق بالمواد الغذائية والحماية الأمنية، من خلال تكسير كاميرات المراقبة على مفترقات الطرق، لإعاقة الجيش من عملية البحث عن الفدائي، وهذا مرده ارتفاع الهجمات الإسرائيلية ضد القرى والبلدات الفلسطينية، ولعل آخرها ما جرى في المسجد الأقصى".

فشل استخباري

على الجانب الآخر، يشير المختص في الشؤون الإسرائيلية، مؤمن مقداد، أن "التقدير الاستخباري الأولي للجيش، يشير إلى أن عملية سلفيت تمت بشكل فردي، أي إن المهاجم تولى مهمة مراقبة قوات الجيش بمفرده، ثم اتخذ قراره بالهجوم على قوات الجيش وطعن أحد الجنود والاستيلاء على سلاحه ومواصلة طريقة بإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في قوات الجيش، وفق الظروف التي أتيحت له".

ويضيف مقداد لـ"عربي٢١" "أن الاستنفار الإسرائيلي على المستوى السياسي والعسكري لقراءة ما جرى في العملية، يشير إلى فشل أجهزة الاستخبارات في توقع اشتعال جبهة الضفة الغربية في ظل الانشغال الحاصل في ملف جبهتي الشمال والجنوب، إضافة إلى الظرف السياسي الراهن المحكوم باقتراب موعد انتخابات الكنيست في ٩ من نيسان/ إبريل القادم".

وتابع مقداد: "تخشى إسرائيل من أن تتكرر عمليات من هذا النوع، فمن جهة تعد جبهة الضفة الغربية ذات أهمية مزدوجة من الناحية السياسية والأمنية لدولة الاحتلال، فنظرا لكبر مساحة الضفة، فهي تتطلب استدعاء قوات ضخمة من الجيش للبحث عن المطاردين، وهذا قد يكون على حساب أولويات أمنية أخرى، إضافة إلى المراهنة السياسية في حصد أصوات المستوطنين، الذين يشكلون نسبة لا يستهان بها في أي استحقاق انتخابي".

وتستحضر عملية سلفيت، شواهد لعمليات فدائية سابقة نفذها مقاومون فلسطينيون، كان أبرزها عملية بركان الغضب التي نفذها الشهيد أشرف نعالوة، الذي استطاع بعد قتله لجنديين إسرائيليين أن يتخفى عن الأنظار لأكثر من شهرين، إضافة إلى عمليات أخرى مشابهة قام بها كل من عاصم البرغوثي، وأحمد جرار، وباسل الأعرج.

من جانبه يشير أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، عبد الستار قاسم، إلى أن "تنامي ظاهرة العمليات الفدائية الفردية في الضفة الغربية، هو الأخطر على إسرائيل مقارنة بالعمل المسلح الذي يتم من خلال التنظيمات العسكرية، لأن إسرائيل ستضطر إلى الدخول في حرب العصابات بشكل مستمر، وهذا يسبب لها الإرهاق إذا ما استمرت عمليات المطاردة لأكثر من شهر".

وأضاف قاسم لـ"عربي٢١": "بات فلسطينيو الضفة الغربية في حالة وعي وإدراك لحقيقة ما يجري على الأرض، فهم لم يعودوا يثقون بالسلطة التي ترفض تبني خيار الكفاح المسلح، أو تهيئ لهم الظروف التي تسمح بوجود عمل عسكري منظم، لذلك اختار الفلسطينيون خيار العمليات الفردية لإيلام السلطة من جهة، وإحراجها أمام الطرف الإسرائيلي بأنها تتقاعس في ملف التنسيق الأمني، والضغط على إسرائيل لوقف هجماتها ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة والقدس".

بعد غانتس- محتوى هاتف وحاسوب إيهود باراك بحوزة ايران

وكالة معا - ٢٠١٩/٣/١٨

كشفت القناة الإسرائيلية الثانية ان بحوزة الإيرانيين معلومات تم تسريبها من هاتف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك.

ووفق ما كشفت عنه القناة، فإن رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان، أبلغ شخصيا باراك في لقاء استثنائي معه، أنه تم اختراق هاتف وحاسوب إيهود باراك، والاعتقاد السائد أن جهات مختصة في الاختراق وصلت لهاتف وحاسوب باراك، وقامت ببيع هذه المعلومات لإيران.

ويعتقد أيضا، وفق ما ذكرت القناة، أنه "لا توجد أي معلومات مسيئة وصلت الإيرانيين، كما وأن عملية الاختراق لم تكن بسبب إهمال أو عدم اكتراث من باراك". ورفض جهاز الشاباك أو إيهود باراك التعقيب على هذا التقرير.

وفي وقت سابق، طالب بيني غانتس، خصم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الانتخابات المقررة في نيسان/أبريل المقبل، بإجراء تحقيق في تسريب بعض محتويات هاتفه الخليوي، ما أظهر تعرضه للقرصنة.

وكانت القناة ١٢ في التلفزيون الإسرائيلي قد ذكرت مساء الخميس أن هاتف غانتس أخترق من قبل الاستخبارات الإيرانية.

وأكد غانتس الجمعة عملية الاختراق بدون أن يشير إلى من يقف وراءه، وأضاف "أن الهاتف لا يحتوي على ما يمكن أن يستخدم لابتزازه". وفي رسالة وجهها إلى النائب العام الإسرائيلي أفيخاي ماندلبيت السبت، دعا محامي رئيس الأركان الإسرائيلي السابق إلى إجراء تحقيق عاجل حول المعلومات المسربة، موجها اتهاما ضمنيا الى مقربين من نتنياهو.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن جهاز الأمن الداخلي "شين بيت" أبلغ غانتس باختراق هاتفه قبل نحو خمسة أسابيع. وقال يئير لابيد الذي تحالف مع غانتس وشكل معه قائمة "أزرق أبيض" إن "استخدام نتنياهو للمواد الأمنية الحساسة محاولا تشويه صورة غانتس يثبت أنه يخشاه". من جهته، أوضح مكتب نتنياهو أن رئيس جهاز الشين بيت لم يطلع رئيس الوزراء على مستجدات القضية.

وتظهر استطلاعات الرأي أن تحالف غانتس الوسطي مؤهل للفوز بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات التاسع من نيسان/أبريل، ولكن من غير الواضح ما إذا كان سيتمكن من التوافق مع عدد كافٍ من الأحزاب لتشكيل ائتلاف حكومي.

المحكمة الإسرائيلية العليا تستبعد مرشحا يمينيا وتوافق على ترشح حزب عربي

رويترز - ٢٠١٩/٣/١٧

ذكر بيان للمحكمة الإسرائيلية العليا أن المحكمة استبعدت يوم الأحد سياسيا يهوديا يمينيا متطرفا من خوض الانتخابات العامة التي تجري في أبريل نيسان المقبل كما وافقت على خوض حزب عربي الانتخابات لاغية بذلك قرارات اتخذتها لجنة الانتخابات المركزية بهذا الشأن في السادس من مارس آذار .

وكانت هذه القرارات متوقعة على نطاق واسع ومن غير المحتمل أن تؤثر على جهود رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإقامة تحالف يميني ربما يضمن له الفوز بولاية خامسة ليسجل بذلك رقما قياسيا.ولكن هذه القرارات زادت من النقد اللاذع لحملة صور فيها معسكره نفسه على أنه ضحية لتجاوز السلطة القضائية اختصاصاتها والتحيز الإعلامي كما تعرض بدوره لاتهامات من منافسيه من يسار الوسط بالتحريض على الكراهية العرقية وبث الخوف.

وأيدت المحكمة طعونا قالت إن ميخائيل بن آري عضو حزب القوة اليهودية أظهر عنصرية مناهضة للعرب. وأيد المدعي العام الإسرائيلي وجهة النظر تلك.

وما زال من حق الأعضاء الآخرين بحزب القوة اليهودية الترشح في الانتخابات. وحزب القوة اليهودية مجموعة صغيرة تمثل جزءا من قائمة قومية متطرفة شكلت في الشهر الماضي تحالفا انتخابيا مع حزب ليكود بزعامة نتنياهو.

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد وافقت في الشهر الماضي على ترشح بن آري في الوقت الذي استبعدت فيه رام بلد وهي قائمة حزبية مشتركة تمثل بعضا من الأقلية العربية التي تشكل ٢٠ في المئة من عدد سكان إسرائيل. ولجنة الانتخابات المركزية هيئة رقابة تضم مندوبين عن الأحزاب الممثلة في البرلمان الحالي.

وسبق أن حاكمت إسرائيل عضوين في حزب بلد لاتصالهما بنشطاء فلسطينيين واتهمت زعيما سابقا للحزب بمساعدة مقاتلي جماعة حزب الله اللبنانية خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦.

وألغت المحكمة حظرا على رام بلد وهو خليط من إسلاميين وقوميين عرب يصف نفسه بأنه حركة ديمقراطية.

وجه جديد

وقالت وزيرة العدل أيليت شاكيد وهي عضو يميني في ائتلاف نتنياهو المنتهية ولايته في بيان إن منع المحكمة بن آري خوض الانتخابات في الوقت الذي تسمح فيه بذلك "لأحزاب مؤيدة للإرهاب يمثل تدخلا فجا ومضللا في قلب الديمقراطية الإسرائيلية".

وتحدى وجه جديد يمثل تيار الوسط وهو رئيس الأركان السابق بيني جانتس محاولة نتنياهو للفوز بفترة جديدة. وتبادل الطرفان الاتهامات فيما بينهما بما شمل الفساد والتعصب والتخلي عن الأمن الوطني والتواطؤ مع أعداء إسرائيل.

وأثارت أيضا شراكة نتنياهو مع حزب القوة اليهودية انتقادا نادرا من لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) وهي جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة والداعمة بقوة عادة لنتنياهو والتي وصفت هذا الحزب بأنه "عنصري ويستحق الشجب".

وأشار استطلاع لهيئة البث الإسرائيلي (كان) يوم الأحد إلى احتلال حزب ليكود المقدمة بفارق بسيط لتشكيل الحكومة الائتلافية المقبلة مع توقع حصوله على ٣١ مقعدا من مقاعد الكنيست المؤلف من ١٢٠ عضوا مقابل ٣٠ لحزب الأبيض والأزرق بزعامة جانتس .

وإذا أعيد انتخاب نتنياهو فسيصبح في يوليو تموز أكثر رؤساء وزراء إسرائيل بقاء في السلطة. وتلقت هذه المحاولة ضربة غير مسبوقة الشهر الماضي عندما أعلن المدعي العام الإسرائيلي أفيخاي ماندلبليت خطة لتوجيه اتهامات لنتنياهو بالرشوة وخيانة الأمانة. وينفي نتنياهو ارتكاب مخالفات وقد ينجح في إقناع ماندلبليت بعدم توجيه اتهامات رسمية له في جلسة مزمعة بعد الانتخابات.

وقال رام بلد الذي كان يشغل ثمانية مقاعد في البرلمان السابق إن المحكمة العليا أيدت حقه الأساسي "لتمثيل ناخبينا في الوقت الذي يتنافس فيه نتنياهو وجانتس لمعرفة من يمكنه التحريض بشكل أقوى ضد العرب".

قائد الحرس الثوري الإيراني: صواريخ حزب الله تغطي جميع "الأراضي الفلسطينية المحتلة"

وكالات أنباء . ٢٠١٩/٣/١٧

هدد القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية اللواء محمد علي جعفري، إسرائيل بالتأكيد على أن "صواريخ حزب الله اللبناني تغطي جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة".

ونقلت وكالة "فارس" الإيرانية عنه القول: "لدى الصهاينة حلم باحتلال المنطقة من النيل إلى الفرات، وأرادوا تنفيذ هذا المخطط في الخمسين سنة الماضية، ولم يستطيع هذا الكيان المزيف التوسع أكثر، بل أنه محاصر بالكامل من محيطه، كما أنه فقد أيضا الكثير من الأراضي التي احتلها سابقا".

وأضاف: "يمكن القول إن العدو لم يحقق نجاحا في المنطقة، وقد فشلت جميع مخططاته التي نفذها".

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تعتبر إيران خطرا وجوديا عليها في ظل التصريحات الحماسية المتكررة لقياداتها بمحو إسرائيل من على الخريطة.

منفّذ مذبحة نيوزيلندا زار إسرائيل سابقاً... وسيدافع عن نفسه

العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/١٨

بدا الأسترالي برينتون تارانت منفّذ المذبحة في مسجدين في كرايست تشيرش بنيوزيلندا "عاقلاً" وقرر أنّه سيدافع عن نفسه، فيما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأنّه زار إسرائيل في عام ٢٠١٦.

وتارانت البالغ ٢٨ عاماً، متهم بتنفيذ مذبحة مروعة في مساجد النور ولينوود في كرايست تشيرش، الجمعة الماضية، قُتل فيها ٥٠ شخصاً وجُرح العشرات.

واليوم الإثنين، قال المحامي ريتشارد بيترز الذي عيّنته المحكمة لتمثيل تارانت أثناء جلسة استماع أولية في المحكمة، لوكالة "فرانس برس"، إنّ تارانت "أشار إلى أنّه لا يريد محامياً". وتابع: "هو يريد أن يمثّل نفسه في القضية"، مقللاً من مزاعم أنّ تارانت ربما لا يكون قادراً عقلياً على المثول أمام المحكمة.

وأكّد أن "الطريقة التي قدمها كانت عقلانية و(تنبئ عن) شخص لا يعاني أي إعاقة عقلية. هكذا ظهر. بدا أنّه يفهم ما الذي يحدث" حوله.

والسبت، مثل مدرّب اللياقة البدنيّة السّابق والناشط اليميني وهو مكبّل اليدين ويرتدي قميصاً أبيض يلبسه المعتقلون أمام المحكمة، ووُجهت إليه تهمة القتل. وهو لم يتقدّم بطلب للإفراج عنه بكفالة، وسيظلّ في السجن حتّى مثوله مجدّداً أمام المحكمة في ٥ إبريل/نيسان المقبل.

في غضون ذلك، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، بأنّ تارانت، زار إسرائيل في عام ٢٠١٦، وفق ما نقلته وكالة "الأناضول".

وقالت القناة الـ١٣ الإسرائيلية (خاصة)، مساء الأحد، إنّ تارانت دخل إلى إسرائيل عبر مطار "بن غوريون" في ٢٥ من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، بجواز سفره الأسترالي.

وأشارت القناة إلى أنّه حصل على تأشيرة، آنذاك، لمدة ٣ أشهر، ولكنّه زار إسرائيل لمدة ٩ أيام فقط، قادماً حينها من تركيا.

وبحسب القناة، لم يعثر خلال الزيارة على أي شبهات ضده.

إلى ذلك، أعلنت الشرطة الأسترالية، أنّ جهاز مكافحة الإرهاب قام، صباح اليوم الإثنين، بتفتيش منزلين على صلة بالمتّهم.

ويقع المنزلان في مدينتي ساندي بيتش ولورنس في مقاطعة نيو ساوث ويلز، القريبتين من مدينة غرافتون التي نشأ فيها منفّذ الاعتداء.

وأعلنت الشرطة، في بيان، وفق ما أوردته "فرانس برس"، أنّ "الهدف الرئيسي للعملية هو الحصول رسمياً على مواد من شأنها أن تساعد الشرطة النيوزيلندية في تحقيقها الجاري".

وقالت إنّ عائلة تارانت "تواصل مساعدة الشرطة"، لكن ليس هناك ما يفيد بوجود "تهديد آني أو وشيك".

ويبدو أنّ تارانت الذي نشأ في مدينة غرافتون، قد اعتنق أيديولوجية الفاشية الجديدة خلال جولات عديدة في أوروبا.

وبدأ الأسترالي بالسفر بعد وفاة والده قبل سنوات، وأقام في السنوات الأخيرة في مدينة دونيدن النيوزيلندية (جنوب).

واليوم الإثنين، قال وزير الداخلية الأسترالي بيتر داتون، إنّ تارانت لم يمض إلا ٤٥ يوماً في أستراليا في السنوات الثلاث الأخيرة، ولم يكن مدرجاً في أي قائمة لمراقبة الإرهابيين.

وقد وصف بـ"المشينة" الانتقادات الموجّهة لأجهزة مكافحة الإرهاب في أستراليا بأنّها تجاهلت الخطر الذي يمثّله المتطرّفون اليمينيون من أمثال تارانت، بسبب تركيزها على مكافحة "المتشددين الإسلاميين".

وقال إنّ منظمة الاستخبارات الأمنية الأسترالية، الوكالة الرئيسية لمكافحة الإرهاب في البلاد، تتعقّب عن كثب أنشطة مجموعات اليمين المتطرّف.

ومن المقرر أن تقدم المنظّمة، الإثنين، تقريراً لرئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، حول مذبحة نيوزيلندا، والتهديد الذي يطرحه اليمين المتطرّف في أستراليا.

على صعيد آخر مرتبط بالقضية، مثل مراهق يبلغ من العمر ١٨ عاماً، اليوم الإثنين، أمام محكمة في نيوزيلندا، بتهم توزيع البث المباشر على "فيسبوك" لإطلاق النار في المسجدين.

كما وجهت إلى المراهق الذي قرر القاضي حجب اسمه، اتهامات بنشر صورة للمسجد تحمل عنوان "تم تحقيق الهدف" والتحريض على العنف.

وقال المدعون، وفق ما ذكرته "فرانس برس"، إنّه يواجه عقوبة السجن لمدة أقصاها ١٤ سنة لكل تهمة. وسيظلّ في السجن حتّى مثوله مجدّداً أمام المحكمة في ٥ إبريل/نيسان المقبل، بعد أن قرر القاضي عدم الإفراج عنه بكفالة.

وأضاف قاضي المحكمة ستيفن أودريسكول، أنّ التفاصيل المتعلّقة بالتهم سيتم حجبها أيضاً.

ونقل المهاجم مباشرةً على الإنترنت مقاطع من الاعتداء، ظهر فيها يتنقّل داخل المسجد ويُطلق النار عشوائيّاً على المصلّين ولا يتردّد في العودة للإجهاز على من بقي منهم حيّاً.

حركة حماس والحراك ضد الضرائب وزيادة الأسعار

د. أيوب عثمان . وكالة سما . ٢٠١٩/٣/١٨

إذا كانت الأوضاع المعيشية قد ظل ترديها منذ سنوات في ازدياد حتى وصلت حداً لم يعد معه المواطنون المحاصرون المعطلون عن العمل قادرين على احتماله، فما كان لهم إلا أن يجأروا بالشكوى على نحو مختلف عما سبق، وإذا كان المواطنون قد وصلوا – بعد سنوات من الشكوى ومن الصبر على المعاناة – إلى القناعة بأن أحداً لم يضع في الاعتبار الإيجابي معاناتهم وشكاياتهم، وإذا كان المواطنون المحاصرون والمعطلون عن العمل قد فوجئوا بأن المسؤول – بدلاً من أن يستمع إلى شكاياتهم فيستجيب لمطالبهم وآمالهم بتخفيف معاناتهم – تراه يزيد عليهم أحمال المعاناة والحياة بتصعيد الضرائب والأسعار، فما الذي في مكنة المواطنين الفقراء المحاصرين والمنهكين أن يفعلوه غير أن يجأروا بالشكوى، تعبيراً عن رأيهم في ضيق عيشهم وفي معاناتهم؟!

وكيف يستطيع المواطنون أن يحبسوا آراءهم ويكتموا معاناتهم في قلوبهم وعقولهم وضمائرهم؟!

وكيف يجاز الاعتداء على المواطنين دون جريمة ارتكبوها غير أنهم عبروا عن رأيهم وعن ضوائقهم، مناشدين أولي الأمر أن يجدوا حلولاً لمعاناتهم؟!

وكيف يمكن تبرير قمع الأمن واعتدائه الذي لم يسلم منه حتى مدير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان؟!

وكيف تصح إطاعة الأوامر الإلهية ما لم نفهم قوله تعالى في سورة البلد:"ألم نجعل له عينين ولساناً وشفتين" وقوله تعالى في سورة البقرة:"وعلم آدم الأسماء كلها"، وقوله تعالى في سورة الرحمن:"الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان"؟!

وماذا عن التشريعات والقوانين الدولية/الإنسانية التي حملت من ضمانات حماية الرأي وحرية التعبير عنه ما يملأ آلاف الصفحات وعشرات المجلدات، ما يجعلنا نكتفي بالإشارة إلى الآتي، على سبيل المثال لا الحصر:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، لا سيما المادة (١٩) منه، والتي تقضي بأن"لكلِّ شخص حقٌّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية عام ١٩٦٦ لا سيما المادة (١٩) منه، والتي تقضي بأن "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٧٦

وماذا عن القوانين المحلية الفلسطينية التي تكفل للإنسان حقه في أن يكون له رأي وحقه في حرية التعبير عنه، ومن تلك القوانين مثالاً لا حصراً أو استقصاءً:

القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت)، لا سيما المادة (١٩) منه، والتي تقضي بأنه " لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لا سيما المواد ٢+٤+٧+٢٥+٢٦+٢٧ منه

وثيقة إعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، والتي جاء فيها أن "دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا؛ فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون."

وبعد: فعلى الرغم من أهمية وخطورة الإجراءات التي يفرضها الرئيس عباس منذ عام كامل تحت مسمى "عقوبات"، وعلى الرغم من أن لتلك الإجراءات تأثيراً سلبياً مباشراً على الحراك الشبابي الشعبي ضد الضرائب وزيادة الأسعار، إلا أن الأمن ما كان له في أي حال أن يقمع الحراك، وما كان له أن يعتدي على المتظاهرين أو أن يصطدم معهم، بل كان عليه أن يمكنهم من التعبير عن رأيهم، وأن يؤمن لهم حياتهم لا أن يبطش بهم ويعتدي عليهم.

أما آخر الكلام، فإنني أوجه لأولي الأمر ثلاثة أسئلة مهمة تشكل الإجابة الصريحة المباشرة عنها مطلباً وطنياً وإنسانياً خالصاً: أما الأول فهو: أليس هؤلاء الذين قمعهم الأمن واعتدى عليهم هم الذين كانوا يتظاهرون ضد العقوبات التي ينزلها عباس على قطاع غزة وأهله؟! وأما الثاني فهو: ما الذي كان يفعله مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حتى يعتدى عليه ويسال دمه؟ وأما الثالث فهو: أليس المأكل والمسكن والملبس والمشرب هي المطالب الأساسية الأربعة للحياة الآدمية التي بدونها تنتفي آدمية الحياة عن الآدميين؟!

«حماس» التي لن تقرأ حقيقة الاحتجاجات.!!

أكرم عطا الله ـ الأيام ـ ٢٠١٩/٣/١٧

حماس» مدعاة للشفقة أكثر مما هي مدعاة للهجوم والتشفي، من كان يتصور أن ورثة الشيخ ياسين ذلك الرجل الهادئ وورثة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي الذي لم يكن لديه سوى مشروع مقاومة، ومن كان يتصور أن كتائب القسام ذلك الاسم الذي سطع يوماً في نجم المنطقة العربية، من كان يتصور أن هؤلاء سيجرون في الشوارع يوماً ما بالهراوات والأسلحة يضربون ويلاحقون ويطلقون النار على أبناء شعبهم الجائع.

لا شيء يفيد «حماس» الآن لا الشفقة ولا تدبيج مقالات الدفاع عن مسلح يطارد مواطناً يبحث عن حياة كريمة ولا مقالات التحريض، لأن ما يعتمل في صدور شعب من المتسولين والغاضبين والناقمين أكبر من التحريض ولم يعد ينتظر كلمة هنا أو مقالاً هناك ليعرف أنه منزوع الحياة والكرامة ولقمة العيش.

وصلت غزة إلى الصدام، إلى الحقيقة التي حاولت الحركة تجاهلها طويلاً، كتبنا كثيراً عن أزمة غزة والناس والفقراء والبائسين والمعدمين والمتسولين الذين يجولون الشوارع وطوابير البطالة الطويلة جداً والحزانى والآباء الذين يهربون من وجه أبنائهم لأنهم لا يملكون مصروفهم اليومي، وأطفال انعدمت طفولتهم، والنساء اللواتي انعدمت أنوثتهن وضاع مستقبل جيل بكامله، كل هذا لم يحرك عند مسؤولي حماس ساكناً وبدل أن تأخذ بكل ما قيل كان الأسهل عليها أن تصنفنا نحن الكتاب في خانة الأعداء والحاقدين وأن تشتمنا معتقدة أن في نفي الأزمة ما يمكن أن يلغيها.

الأزمة تفاقمت ولو كان هناك باحثون أو علماء اجتماع لدى الحركة لأدركوا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، وأنه لا يمكن وضع مليونين من البشر في قفص وتجويعهم، وأن الحياة الكريمة هي مطلب إنساني أولاً حتى قبل المطالب الوطنية، وأن لحظة الحقيقة قادمة وأن الجوع لا يغطى بالكلمات، وأن المعدة هي أكبر تحريض للعقول، وأن الشعب كما قال ذلك الشاعر: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر» وإن تحركت الشعوب ستجرف في طريقها أعتى أشكال القوة.

انتظرت «حماس» كل هذا الوقت وهي ترى وتراقب وتتابع وتلاحق كل المعلومات التي تراكمت لديها وأصبح لدى أجهزة أمنها مئات آلاف المعلومات التي تشي بحالة بؤس مرعبة، ولكنها فضلت الصمت واستمرار الحكم واتهام المعارضين واعتقال من يكتب تغريدة على الفيسبوك واعتبار أن هناك من يحرض عليها وكأن الجوع لا يحرك في الشعوب ساكنا وبقيت ثملة بخمر السلطة.

الأدهى أنها حاولت أن تجد حلولاً في الخطب الدينية والخطابات الوطنية، وكم اجتهد خطباء المساجد الذين يتم توجيههم لإقناع الناس بالتأقلم مستدعين من التراث ما يكفي من القصص التسكينية، ولكنها لا تعرف أن الزمن اختلف وأن مفهوم الحياة الكريمة تغير.

فإذا كان قديما مفهومه إطفاء غريزة الجوع فمعناه الآن ابنة تذهب إلى الجامعة سيرا على الأقدام وطفل يأخذ مصروفا يوميا وفاتورة كهرباء وتدفئة ورسوم ومواصلات ووظيفة وبناء بيوت وأن السلة الغذائية لا تشكل ٢٠% من حاجة الأسرة.

ولكنهم استمروا في استدعاء ماضٍ لا يشبه الحاضر على الإطلاق، وهذه هي أزمة القوى الدينية وتلك تطرح سؤالاً كبيراً حول جدارتها بحكم الحاضر لأن المجتمعات والتطور الذي حصل لا يشبه تلك المجتمعات التي يعيشونها في النصوص.

لتعد «حماس» قراءة المشهد من جديد لأن ما حدث لا يمكن أن يكون عابراً ومن الخطأ أن تذهب لتفسيرات ساذجة، فلا الذين تحركوا في كل الشوارع مدفوعون من الخصوم السياسيين وذلك هو التفسير الأسهل الذي تواسي نفسها به ويعفيها من قرارات وإجراءات تنازلية.

فالشعوب لا تتحرك بالريموت كونترول وقد حاولت رام الله تحريض الشارع الغزي سابقاً ولم تفلح، فالشعوب لا تتحرك إلا عندما تنضج الظروف وإن اقتنعت حماس أن خصومها هم من يحرضون ويقفون خلف تلك الأزمة عليها أن تعترف أن هناك ظروفا موضوعية اختمرت في غزة، وآن أوان الحركة والاحتجاج.

وكما يقول اليساريون فإن التراكم الكمي لا بد أن يصل إلى لحظة حرجة وأن يحدث تغييرا كيفيا وهذا ما حصل إنها اللحظة.

وفي الزمن الذي كان يطالب فيه الشعب بالصبر على الجوع كانت الناس تتداول روايات حول حياة مسؤولي الحركة، وهناك من امتلك البيوت والشقق والسيارات، وكثير من القصص التي بالتأكيد وصلت وصنعت هذا الفارق وهو كان أحد أبرز أسباب التحريض ضد الحركة، فلا رام الله ولا الكتاب ولا الفيسبوك بل الفارق بين واقع القيادة والتوقع من الناس أو المطلوب منهم هو ما صنع تلك النقمة التي تحولت إلى فعل ميداني رأيناه في الشوارع.

كالعادة ستدفن «حماس» رأسها في الرمال كالنعامة وتستسهل إحالة الأحداث لنظرية المؤامرة، ولن تخضع ما حدث للقراءة الجدية ولن تحدث تغييراً في نمط حكمها ولن تقبل بالشراكة، فعقل الإسلام السياسي هو عقل يعتقد أنه يمتلك العصمة والحقيقة وأن كل ما يدور في المؤسسات العامة هو شأن داخلي وتلك أزمة أخرى. ستستمر حماس كعادتها بالتجاهل وهذا مدعاة للشفقة حقاً.

إلى عقلاء في "حماس"

معن البياري . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/١٨

إذا كانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وطنيةً فلسطينيةً، بحقٍّ وحقيق، فإنها لا تقترف ما شوهد من قمعٍ بالرصاص وغيره لمتظاهرين في غزة، طالبوا بتحسين أحوال عيشهم. على "حماس" أن تعرف جيداً أن لكل فلسطيني كل الحق في أن يتظاهر ضد أي سلطةٍ، تمثلت هذه في حركةٍ مُقاوِمة أو في سلطةٍ مساوِمة. والواضح أن فائض القوة والسلطة لدى "حماس" في قطاع غزة المنكوب بالاحتلال والحصار والانقسام يجعلها تظنّ أن صورتها الإسلامية، ورداءها المُقاوم، يُجيزان لها هذه الشناعة المستنكرة في تجرّؤها على الناس تحت نفوذها، وتنعت حراكهم "بدنا نعيش" بالشّبهة، وترميهم بالتخوين، وباستخدام حركة فتح لهم، وما إلى ذلك مما لا يليق قولُه، ولا يجوز، أخلاقياً ووطنياً، إشهارُه ذرائع في مواجهة محتجّين سلميين بشراسة، يُغالبون أحوالاً شديدة التعاسة، ويتحمّلون، جرّاء خيارات "حماس" في غير وجهةٍ واتجاه، كما الساكتون من أهل قطاع غزة، ألواناً من المعاناة، وأكلافاً جسيمةً يدفعونها من حياتهم وأرزاقهم ومصائر أبنائهم، جرّاء مغامراتٍ وعنترياتٍ معلومة، والأهم جرّاء فشل منظومة "حماس" القابضة على قطاع غزة في تدبير شؤون الأهالي.

وتشاء المصادفات أن تقترف أجهزة "حماس" وشرطُتها (!) هذا السلوك الاستبدادي الذي حاول إعلامُها حرف الأنظار عنه إلى غير ما هو قدّام عيون الجميع وكاميراتهم، بعد بياناتٍ وتصريحاتٍ من الحركة تندّد بتكليف الرئيس محمود عباس الفتحاوي، محمد اشتيه، بتشكيل حكومةٍ جديدة، ذلك أن واحدَنا يُصاب بالذهول من فرط ما أقامت عليه "حماس" من حرصٍ كثيرٍ على حكومة الوفاق الوطني، برئاسة رامي الحمدالله، وأدائها (؟!)، عدا عن أن المعلوم الظاهر أن انفراد الحركة الإسلامية بأجهزةٍ أمنيةٍ ومليشياتٍ ضاربةٍ وصاحبة سطوةٍ في القطاع، واحدٌ من دواليب غير قليلة، جعلت الحكومة المنصرفة في حالةٍ تبعث على الإشفاق مما أعملته فيها "حماس". أما أن حكومة اشتيه "طعنةٌ نجلاء لجهود المصالحة"، فالأدعى أن يخيّط أصحابنا في الحركة الإسلامية المقاوِمة في مسلّةٍ أخرى، فضرب المصالحة البعيدة بالطعنات النجلاء (وغيرها) أبدعت فيه "حماس" وخصومها في حركة فتح معاً، بل يمكن الزعم إن من العسير على حكام الأمر الواقع في القطاع أن يبادروا إلى تنفيذ استحقاقات الخروج من الانقسام المخزي.

وبربط واقعتي الغضبة المفتعلة من حكومة اشتيه والبوليسيّة في مواجهة محتجّين ساخطين بظاهر الحال الفلسطيني الذي لا ينطق بغير البؤس والرثاثة، لا يجد المرء غير اشتهاء أن يُطلّ حكماء عاقلون في "حماس"، المؤكد أنهم موجودون، فيُبادروا إلى شيءٍ من الرشد والحصافة، وحسبان الأمور وزِنتها. ولعل وجاهة دعوةٍ كهذه، وإنْ تبقى تقليديةً تنقصها الابتكارية والجدّة، تعود إلى أن ما تخوض فيه الحركة الإسلامية من مداولاتٍ صبورة، غير مباشرة، مع الاحتلال الإسرائيلي، في سبيل الوصول إلى تهدئاتٍ ملحّة، يدل على أن الحكمة حاضرةٌ في "العقل" الناظم لأداء "حماس"، عندما يتم استدعاء هذا العقل في هذا الملف وذاك، ويتم استبعادُه في غيرهما من ملفات. ولعل مسارعة الحركة إلى التبرؤ من رمي صاروخين من غزة على تل أبيب، قبل عشيّاتٍ

أربع، ثم إعلان أن "خطأ" وراءهما، في أثناء صيانة عناصر منها عدداً من الصواريخ، يدلان على أن مقادير التعقّل في الحركة يمكن أن تصل إلى هذه الحدود، سيما وأن إسرائيل تعاملت بإيجابيةٍ مع هذه الرواية، بعد غاراتٍ "تقليديةٍ" قامت بها بعد رمية الصاروخين.

ومن بين معانٍ وفيرةٍ يحيل إليها هذا الأداء من "حماس"، وهي تحسب الحسابات، وتقيم الاعتبار تلو الاعتبار للوسيط المصري بينها وبين إسرائيل، أن في وسع الحركة المجاهدة، والتي ما قصّرت يوماً في رفع قيمة المقاومة في الوجدان الوطني الفلسطيني، وبذلت من التضحيات الجسام ما لا قِبل لمعلقٍ عجول، في هذه السطور، أن يعدّها، في وسعها أن تفعل الأمر نفسَه، فتبلور الحسابات والخيارات في صالح فلسطين وشعبها، أولاً وأخيراً، قبل أي حساباتٍ فصائليةٍ لصالح "حماس" نفسها، ولمكايدة "فتح" ومحمود عباس، فترمي وراء ظهورها المكشوفة للعدو الإسرائيلي كل المحاذير التي يتوهمها نافذون في الحركة إذا ما أقدمت، بشجاعة، إلى مصالحةٍ وطنيةٍ، تُنهي الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي. وفي الموازاة، أن توقن أن تجربة حمْلها بطيختي السلطة والمقاومة فشلت، فالناس محقّون تماماً في شعار حراكهم "بدنا نعيش"، وهذه الصيحة لا يجوز أن تُقابل بالعنف والعصي والرصاص. وأغلب الظن أن العاقلين في "حماس" يعرفون بديهية هذه النصائح.

في الذكرى الأولى لـ«مسيرات العودة»... حسابات المكسب والخسارة

محمد عبد الحكم دياب ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/١٥

تحل في الثلاثين من هذا الشهر (آذار/مارس ٢٠١٩) الذكرى الأولى لمرور عام على «مسيرات العودة»، التي انطلقت في مناسبة إحياء يوم الأرض العام الماضي (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨)، وهي النسخة الأحدث في الحراك الفلسطيني المستمر لأكثر من قرن؛ نجح فيها الفلسطينيون في توحيد جهودهم، واجتمعوا على هدف واحد.. هو استمرار «مسيرة العودة الكبر ى» على الرغم من تعقيدات نشأت عن «وعد ترامب» الذي أعلنه أثناء حملة انتخابات الرئاسة في ٢٠١٦، ففي نهاية عام ٢٠١٧ اعترف رسميا بالقدس عاصمة للدولة الصهيونية؛ قافزا على قرارات أممية صدرت من مجلس الأمن والجمعية العامة وكثير من المنظمات القارية والإقليمية، في آسيا وافريقيا و أوروربا وأمريكا اللاتينية، ولم يُشِر البيان الصادر عن ترامب بالخصوص إلى القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة ضمن مبدأ «حل الدولتين.»...

حمل الموقف الرسمي الأمريكي والتسريبات التي صاحبته معنى المصادرة على «حق العودة»، الوارد في قرار التقسيم رقم ١٩٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨، وفيه وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب تل أبيب الانضمام إلى الأمم المتحدة بعد تعهدها بتنفيذ ذلك القرار، وكان معروفا بـ«قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين». ومثل ذلك الموقف الأمريكي يعد استفزاز وتحد سافر لعالم زادت فيه مساحة التأييد للحقوق الوطنية المشروعة للبلدان التي احتلت أراضيها أو أجزاء منها، وإن كان الوضع عكس ذلك على المستوى الرسمي العربي، حيث تهرول دول وتتسابق إلى «التطبيع»، وتحرص على «صهينة» سياساتها.

وكثيرا ما يبدأ الحراك عفويا، وهكذا بدأ بالنسبة لمسيرات العودة، وكانت له مقدمات في دراسة اطلعت عليها مخطوطة لكاتب بريطاني هو «بِل كروفورد»، وترجمة عنوان الدراسة، على ما أذكر، «انتفاضة العودة ٢٠٠٠»، وصدرت عام ١٩٩٧، وضمَّنها الكاتب تصوره لزحف مليوني سلمي؛ يرابط على خطوط التماس الفاصلة بين الأرض الفلسطينية المغتصبة؛ المقامة عليها الدولة الصهيونية وما تبقى من فلسطين (الفلسطينية)؛ أي التاريخية، ووجه الدعوة للعرب؛ فلسطينيين وغير فلسطينيين، وكذلك لجموع المؤيدين لحق التحرير والعودة وإقامة الدولة المستقلة، وصدرت الدراسة باللغتين الإنكليزية والعربية، وبمناقشة الكاتب وجدته قد تأثر بـ«إنتفاضة الحجارة» في ١٩٨٧، وما نتج عنها من حراك غطى قطاع غزة، وكثير من المدن والقرى والمخيّمات الفلسطينية.

وتوالت الانتفاضات والمسيرات والاحتجاجات؛ اندلعت الانتفاضة الأولى كرد على حادث دهس سائق شاحنة صهيوني لعدد من العمّال الفلسطينيّين على حاجز «إريز»، الفاصل بين قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، واستشهد منهم أربعة عمال، وكانت الجريمة متعمدة، وأثناء تشييع الشهداء في اليوم التالي للجريمة اندلعت احتجاجات عفوية واسعة؛ ألقيت فيها الحجارة على موقع للجيش الصهيوني بمنطقة «جباليا»، ورد بإطلاق نار كثيف؛ لم يُزحزح الحشود عن موقفهم، واستمر إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف، وطلبت القوات الصهيونية دعما.

ومع وصول القوات الداعمة انطلقت الشرارة الأولى للانتفاضة. وبدا حادث الدهس بمثابة «القشة التي قصمت ظهر البعير»، ولم تتمكن القوات الصهيونية من وقفها.

وفي سنة ١٩٩١ أخذت الأوضاع تهدأ تدريجيا، وتوقفت الانتفاضة تماما عام ١٩٩٣؛ مع توقيع «اتفاقية أوسلو»، وقُدّر عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا أثناءها بـ١,٣٠٠ شهيد؛ وسقط على الجانب الصهيوني ١٦٠ قتيلا. بالإضافة إلى إعدام حوالي ١,٠٠٠ متعاون مع القوات الصهيونية. وتلك الانتفاضة التي اندلعت لاستشهاد أربعة فلسطينيين، ما كان لها أن تستمر إلا بسبب تراكمات طول المعاناة ووحشية الاحتلال ورفض وجوده، والاصرار على عدم السماح بتكرار ما حدث نتيجة حروب ١٩٤٨/ ١٩٦٧؛ من تشريد، وتهجير قسري، ومصادرة أراض وممتلكات، وحروب دورية، وإهانات متعمدة؛ علاوة على آثار نجمت من عجز عربي ودولي عن إعادة الأمور إلى نصابها قبل الاحتلال، وجاءت «انتفاضة الحجارة» فاتحة لحراك لم يتوقف بعد.

* وإنطلقت الانتفاضة الثانية؛ «انتفاضة الأقصى»، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ بعد اقتحام أرئيل شارون لساحة المسجد الأقصى في حماية حراسته المدججة بالسلاح؛ استفز ذلك المصلين ودفعهم للتجمهر والتصدي له ولحرَّاسِه، وتفجر العنف، الذي استمر مصاحبا هذه الانتفاضة لأكثر من أربع سنوات، وتوقفت فعليا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بهدنة خرجت بلقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الصهيوني أرئيل شارون في شرم الشيخ، واختلفت «انتفاضة الأقصى» عما سبقها؛ سادت فيها المواجهات المسلحة، واحتدت خلالها وتيرة الصدام، وكانت الحصيلة استشهاد ٤٤١٢ فلسطينيا، وحوالي خمسة آلاف مصاب، وسقوط ٣٣٤ قتيلا من الجيش الصهيوني، ومن المستوطنين ٧٣٥ قتيلا، ووصل مجموع القتلى والجرحى الصهاينة ١٠٦٩ قتيلا و٤٥٠٠ جريح، وأصيبت ٥٠ دبابة «ميركافا» ودُمرت أعداد من المركبات المدرعة وسيارات الجيب العسكرية. وتعرضت الضفة الغربية وغزة لحروب عدوانية دورية؛ «الدرع الواقي.. وأمطار الصيف.. والرصاص المصبوب».

* أحيت «انتفاضة الأقصى» نداءات كانت قد خفتت في الدوائر العربية الرسمية؛ عودة نداء مقاطعة المنتجات والسلع الأمريكية والصهيونية من جديد، ودبت الحياة في أروقة مكتب المقاطعة العربية في دمشق، فعقد اجتماعا حمل قيمة رمزية أكثر منها عملية، لأنه لم يسفر عن شيء، وصدحت الأغاني الوطنية الممنوعة، وعاد شعراء المقاومة للمحافل الثقافية في الشوارع والقاعات، وبثت الفضائيات برامج وتقارير حية ومصورة عن «انتفاضة الأقصى»، واتسعت لها مساحات أكبر في معظم أجهزة الإعلام العربية. * أعادت «مسيرات العودة» قضية اللاجئين لاهتمام الرأي العام العربي والدولي. وأربك ذلك تل أبيب وواشنطن في المحافل الدولية، وأعادت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مداولات المحافل السياسية والإعلامية، خاصة بعد كشف أعمال القنص التي نُفِّذت ضد الشباب الثائر والتنكيل بهم، وأظهر استهداف الجنود الصهاينة لأكثر من ١٤٠٠ فلسطيني في يوم واحد؛ مستوى التوحش والغل والعنصرية تجاه المواطن الفلسطيني الأعزل، وتحويل حدود غزة الشرقية والجنوبية والشمالية لخطوط تماس ملتهب، وبؤر احتكاك دامٍ، ونقاط تحرش أرعن.

* وعاد الصراع ضد الاحتلال إلى طبيعته وطابعه.. فطبيعته في كونه صراع وجود، واستعاد طابعه الشعبي، وكانت تل أبيب تتحسب لذلك وتتجنبه، وبالغت في «شيطنة» المقاومة، وأحكمت الحصار حولها، وفاقمت من آثاره اللا إنسانية، وزاد الاهتمام بالمقاومة، وأدى ذلك إلى عقد اجتماع طارئ لكل من مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية، وتراجع تجاهلها في البيئة الإقليمية والدولية، واستعادت أهميتها وأهليتها، وانعكس ذلك سلبا على «التطبيع»، الذي تهرول إليه دول عربية؛ تتقدمها المملكة العربية السعودية.

وتبقى الدونية العاكسة لما وصل إليه التردي، واعتماد تل أبيب على قوى وشركاء عرب ومسلمين؛ يتولون تنفيذ المطلب الصهيوني في التصدي لمسيرات العودة، وتشجيع جهود رسمية؛ مريبة ومشينة، تنقل الحراك الفلسطيني السلمي من الحدود وخطوط التماس مع الاحتلال إلى الداخل الفلسطيني، في ظروف تعقيد أحوال المعيشة، ووقف الالتزامات والمخصصات المالية المقررة وتقليصها، وخفض رواتب وتجميدها، وإحالة أعداد كبيرة من العاملين إلى التقاعد المبكر.

المُقاومة المُسلّحة تعود أقوى للضفّة والقِطاع.. و"حماس" في طريقها لترميم علاقاتها مع سورية والرّاعي السيّد حسن نصر الله.. ماذا يجري في المشهد الفِلسطينيّ.. وهل عمليّة نابلس المُحكَمة الإعداد والتّنفيذ التي وصفتها "حماس" بالبُطوليّة وهزّت اسرائيل بداية هذه المُقاومة؟ إليكُم قراءةً في معانيها

عبد الباري عطوان ـ رأي اليوم ـ ٢٠١٩/٣/١٧

المُقاومة الفِلسطينيّة للاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة أثبتت في الأيّام القليلةِ الماضية، وبالطّرق العملياتيّة أنّها ما زالت الرّقم الصّعب في مُعادلة الأمن والاستقرار في المِنطقة، وأنّ دولة الاحتلال ما زالت هي الخطر الأكبر على العرب والمُسلمين باستمرار جرائمها وحِصاراتها وسياساتها الاستيطانيّة في رد مباشر وقوي، على مؤتمر وارسو التّطبيعي الذي تجاهل هذا الخطر، والقرارات الأمريكيّة التي رصدرت بإلغاء صفة الاحتلال عن هضبة الجولان والضفّة والقِطاع، وإعطاء الضّوء الأخضر للحُكومة الإسرائيليّة بضمّها.

تطوّران رئيسيّان كانت الأراضي المُحتلّة في الضفّة والقِطاع ميدانهما، الأوّل وقع اليوم جنوب غربي نابلس وتمثّل في إقدام شابّين على هُجومٍ فدائيٍّ أدّى إلى مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة أربعة مُستوطنين بجُروحٍ خطيرةٍ، تردّد أن اثنين منهم في حال موت سريري، أمّا التطوّر الثاني فتمثّل في إطلاق صاروخين من قطاع غزّة يوم الخميس الماضي فشلت القبّة الحديديّة في اعتراضهما، وسقطا في منطقة "غوش دان" الاستراتيجيّة قُرب تل أبيب.

اللافت أن الجهة التي وقفت خلف هاتين العمليتين ما زالت مجهولة، ولم تتبنّاهما أيّ حركة مُقاومة فلسطينيّة، رغم أنّ "حماس" أشادت بشجاعة مُنفّذي هذه العمليّة التي وصفتها بالبُطوليّة، وقالت إنّها جاءت ردًّا على الاعتداءات الإسرائيليّة على المُقدّسات وخاصّةً المسجد الأقصى، وتأكيدًا على "أنّ خِيار المُقاومة هو الأجدى والأنجَع".

اللافت أيضًا أن هذه التطوّرات التي تُعيد القضيّة الفِلسطينيّة إلى العناوين الرئيسيّة مُجدّدًا، تأتي قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات التشريعيّة الإسرائيليّة أوّلًا، ووسط أنباء عن تقاربٍ سوريٍّ مع حركة "حماس" برعاية مُباشرة من قبل السيّد حسن نصر الله، زعيم المُقاومة الإسلاميّة في لبنان، أيّ اعتمادها رسميًّا في إطار محور المُقاومة، وفتح صفحة جديدة استعدادًا للمرحلة المُقبلة.

اختيار السيّد صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسيّ لحركة "حماس" ومسؤول علاقاتها الخارجيّة، ليكون ضابط اتّصال بين سورية وحركة "حماس" وهو المُقرّب جدًّا من إيران واللواء قاسم سليماني، رئيس فليق القدس في الحرس الثوري، يعني أن مرحلة تفعيل المُقاومة في الأراضي المحتلة ضد الاحتلال الإسرائيلي بدأت تدخل مرحلة جديّة وجديدة، وأن العمليّة الفدائيّة الأخيرة في جنوب غرب نابلس قد تكون قمّة جبل الثّلج فقط، وما هو قادم أعظم.

ربّما يُفيد التّذكير بأنّ السيّد العاروري الذي كان العقل المُخطّط لعمليّة خطف ثلاثة مُستوطنين إسرائيليين وقتلهم انتقامًا لحرق الشّاب الشّهيد محمد أبو خضير، وهي العمليّة التي أدّت إلى جر الجيش الإسرائيليّ إلى حرب غزّة

عام ٢٠١٤، وتعرّض فيها إلى هزيمةٍ كُبرى، والعاروري هو المسؤول عن العمليّات العسكريّة في الضفّة الغربيّة، وتجنيد خلايا المُقاومة وتسليحها في الضفّة والقِطاع معًا، بحُكم علاقاته القويّة مع إيران وحزب الله، وتردّده المُتواصل على طِهران.

نِتنياهو يعيش حالةً من الرّعب، تضخّمت أثناء حرب غزّة الأخيرة التي كانت أقصر الحُروب ولم تستمر إلا لـ٤٨ ساعة لهرولته إلى القيادة المصريّة طالبًا التدخّل السّريع لإيقافها، ويبدو أنّها بلغت ذروتها، حسب تصريحات المُحلّلين العسكريّين الإسرائيليين التي نقلها موقع "واللا" الإخباري، بعد نشر أنباء تُفيد بأنّ حركة "حماس" دفنت آلاف الصواريخ تحت الأرض، وهي صواريخ دقيقة يُمكِن تشغيلها وإطلاقها بالروموت كونترول، ويصعُب على الرّادارات الإسرائيليّة رصدها وتدميرها.

نِتنياهو اعتقد أن الشعب الفلسطينيّ يُمكِن ترويضه بالحِصار التجويعي، ومنع كُل مُقوّمات الحياة عنه، وكم كان مُخطئًا في هذا الاعتقاد، وربّما أدرك هذه الحقيقة مُتأخّرًا من خلال رده "المسرحي" على الصّاروخين اللذين انطلقا من غزّة يوم الخميس الماضي، حيث استهدفت صواريخ طائراته مناطق خالية في القطاع، ولم تؤد إلا إلى إصابة أربعة أشخاص بإصابات طفيفة خوفًا من رد انتقامي يُعيد مِئات الآلاف، إن لم يَكُن ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ إيثارًا للسّلامة.

الشعب الفِلسطيني لم يعد يملُك الكثير لكيّ يخسره في ظِل سياسات التّجويع الأمريكيّة الإسرائيليّة المدعومة بتطبيعٍ رسميٍّ عربيٍّ، وانهيار كُل آماله في سلامٍ عادلٍ يُحقّق الحد الأدنى من مطالبه المشروعة في دولة مُستقلّة.

المارد الفِلسطيني يخرُج بشكلٍ مُتسارعٍ من قمقم اتّفاقات أوسلو المُشينة والمُهينة، ويتحدّى التّنسيق الأمنيّ المُعيب، ويعود لسِلاح المُقاومة بأشكاله كافّة مُؤكّدًا أنّه لا بديل عنه في ظِل الخنوعين العربيّ والسلطويّ الفِلسطينيّ.

حكومة فلسطينية من نوع آخر

إيهاب محارمة . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/١٨

خلافاً للطريقة التي جرى بها تعيين رؤساء وزراء الحكومات الفلسطينية منذ الانقسام في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، ولكن من دون تناقض معها، كلف الرئيس الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتيه في ١٠ مارس/ آذار الجاري بتشكيل الحكومة الجديدة؛ إذ تجاوز في ذلك النهج التكنوقراطي في تحديد شخصية رئيس ومجلس الوزراء، ليمضي إلى تسمية شخصية سياسية من بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح. وجاء التكليف بعد إعلان رامي الحمد الله وضع استقالة حكومته تحت تصرف الرئيس في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، بناء على توصية من اللجنة المركزية لحركة فتح.

منذ صدور قرار اللجنة المركزية، يوم ٢٧ يناير/ كانون الثاني الماضي، بتشكيل حكومة جديدة من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات مستقلة، بدأ أعضاء المركزية مشاوراتهم مع الفصائل، ولم يكن الحراك الساعي إلى تشكيل حكومة فصائلية، هادئًا، إذ رفضت الفصائل ممثلة بالجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، والمبادرة الوطنية، المشاركة في حكومة فصائلية من دون توافق وطني. ومع ذلك، قررت اللجنة المركزية المضي في تعيين رئيس جديد للحكومة، فإلى جانب رفض الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحكومة الجديدة، طفا انقسام حاد بين تيارين داخل أعضاء اللجنة المركزية، على تحديد أي طرف منهما يستطيع أن يقنع الرئيس بمرشحه ليحظى بتشكيل الحكومة، فمن جهةٍ برز تيار يرى ضرورة تكليف شخصية تكنوقراطية جديدة، أو إعادة تكليف رامي الحمد الله، بصفته شخصية مهنية، ومن دون طموحات سياسية، وتيار آخر يطالب بتعيين شخصية فتحاوية من بين أعضاء اللجنة المركزية، نظرًا إلى أهمية المرحلة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، بشرط أن لا يملك تاريخا خلافيا مع القوى والفصائل الفلسطينية والقواعد الشعبية لحركة فتح. وقد وُجد في تكليف اشتيه مرشحا توافقيا من خارج المعسكرات الخلافية القائمة.

وبعد أن أطاحت احتجاجات الفلسطينيين ضد قانون الضمان الاجتماعي (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨ – فبراير/ شباط ٢٠١٩) بفرص بقاء رامي الحمد رئيسًا للوزراء، على الرغم مما يحظى به من دعم المانحين الدوليين، ومن أنه الخيار الأول للرئيس الفلسطيني، فإن ما كشفته هذه الاحتجاجات من فشل سياسي واقتصادي واجتماعي لسياسات الحمد الله، وضغوط من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح تجاه إقالته، أدت إلى فقدانه إمكانية استمراره في منصبه، وإلى تخلي الرئيس الفلسطيني عنه. وقد بلغت ذروة الموقف من الحمد الله، حين أوصى أعضاء اللجنة المركزية بتجميد العمل بقانون الضمان الاجتماعي، في اجتماعهم نهاية يناير/ كانون الأول، الأمر الذي دفع الرئيس الفلسطيني إلى إصدار قرار بقانون بوقف نفاذ القرار بقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته، إلى حين الوصول إلى توافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه.

وبما أنه لم يتم الاتفاق مع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحكومة فصائلية، ولم يتمكن الرئيس الفلسطيني من إقناع اللجنة المركزية بشخصية تكنوقراطية مقبولة بديلة للحمد الله، في حين أنّ معظم مرشحي أعضاء

المركزية باتوا في خلافٍ مع القوى والتيارات الفلسطينية، في بلد لا تزال نخبه السياسية تعيش حالة اغترابٍ مع الفلسطينيين، طُرح اسم محمد اشتيه. جاء هذا الطرح حلًا توافقيًا من خارج الانقسام داخل اللجنة المركزية، لقبوله من عموم الفلسطينيين في الضفة الغربية، والقواعد الشعبية لـ"فتح"، وذلك إلى جانب قدرته على توفيق الخلافات داخل الحركة، بصفته من خارج معسكر الخلافات القائمة. أضف إلى ذلك، اعتبر عديدون اشتيه تعبيرا صريحا عن بروز الصف الثاني من النخبة السياسية لحركة فتح، وهو الذي يتمتع بثقة لدى الرئيس واللجنة المركزية كونه خبيرا سياسيا واقتصاديا.

أولويات وتحدّيات

وقد أسند الرئيس الفلسطيني في كتاب التكليف الرئاسي الذي سلمه إلى اشتيه أولويات واجبة على الحكومة الفلسطينية الجديدة. وكان لافتا عدم الإشارة إلى دور الحكومة في تحقيق المصالحة الفلسطينية، والاستعاضة عن ذلك بعبارة "إعادة غزة إلى حضن الشرعية"، في تعبيرٍ صريح على أن دور هذه الحكومة محصورٌ في الضفة الغربية، وأن إنهاء الانقسام ليس مطروحا على أجندة الحكومة.

على صعيد الانتخابات التشريعية، حث كتاب التكليف على "إجراء الانتخابات التشريعية في محافظات الوطن الجنوبية والشمالية بما فيها القدس الشرقية"، وذلك بالرغم من إدراك الرئيس صعوبة إجراء الانتخابات في القدس وغزة، سيما أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أبلغت رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عدم وجود نيّة لعقد انتخابات تشريعية، من دون انتخابات رئاسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا فضلًا عن امتناع إسرائيل عن السماح للسلطة الفلسطينية إجراء انتخابات تشريعية في القدس، إذ يتزامن الحديث الفلسطينيّ عن مشاركة المقدسيّين في الانتخابات التشريعيّة المقبلة مع مرحلة الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وسباق انتخابي محكوم لدعاية إسرائيليّة يمينية، إذ تزاود الأحزاب الإسرائيليّة على بعضها بعضاً في موضوع القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل.

وشدّد كتاب التكليف على ضرورة "مواصلة العمل لإنجاز بناء مؤسسات الدولة والنهوض بالاقتصاد وتمكين المرأة والشباب وتعزيز ثقافة السلام، وسيادة القانون واستقلال القضاء وحماية الحريات العامة، وتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي، ودعم أسر الشهداء والجرحى والأسرى، ومواصلة الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية." ما يعني أولويات تصب كل تركيزها للعمل في الضفة الغربية فقط.

ويرجح كثيرون أن اشتيه اختير بسبب خلفيته الاقتصادية؛ ما يعني أن الرهان على حكومته سيكون رهانا على الإصلاح الاقتصادي، وتوفير رواتب للموظفين، وإيجاد فرص عمل، ومكافحة الفقر في الضفة الغربية، وهي تحديات جسيمة، لسلطة تعاني حصارا ماليا، منذ وقف المساعدات الأميركية المقدمة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنّ قرار السلطة الفلسطينية عدم استلام أموال المقاصّة من السلطات الإسرائيلية، بعد اشتراط الأخيرة خصم مخصصات أسر الشهداء والأسرى منها، يهدّد الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية. وقد بيّن آخر قرار للحكومة السابقة بصرف ٥٠% من الراتب، صعوبة المرحلة الراهنة وتعقيداتها، ولا سيما أن

السلطة الفلسطينية اليوم تعيش حصارا ماليا وسياسيا. وعدّ هذا القرار إنذارا من رئيس وزراء راحل إلى رئيس وزراء قادم.

كما أن أسلوب اختيار اشتيه لرئاسة الوزراء لا يمثّل إصلاحا للنظام السياسي الفلسطيني الذي يعاني أزمات بنيوية، بقدر ما سيعمل على تأزيم المشكلات السياسية التي ستواجه اشتيه وحكومته، سيما أنه سيكون رئيس وزراء من دون مشاركة الفصائل الفلسطينية؛ ذلك بعد رفض القوى والفصائل المشاركة في الحكومة، وكذلك، لا يتوقع أن يسعى (وقد عمل أعضاء اللجنة المركزية مشاوراتهم قبل أن يُرشَّح لرئاسة الوزراء) لبناء حكومة فصائلية، من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا فضلًا عن عدم تصريح رئيس الوزراء عن طبيعة علاقة حكومته مع قطاع غزة.

من جهة ثانية، وحيث إنه جرت تسمية رئيسٍ للوزراء من خارج الخلافات الفتحاوية القائمة، في تسويةٍ قبل بها الجميع، يتوقع أن تعوّض مراكز القوى الفتحاوية من خلال منافستها على الوزارات، ولا سيما الداخلية والخارجية والمالية؛ ما يحمل، بين طياته، منازعات قد تبرز في صلاحيات رئيس الوزراء، ويضعف من سلطاته. وفضلا عن ذلك، فلا خبرة سابقة لاشتيه في التعامل مع المؤسسة الأمنية، إذ تنحصر خبرته في الشؤون الاقتصادية والتنموية؛ ما يعني أنه ربما يفتح المجال أمام تصاعدٍ في الصراع على الصلاحيات الأمنية، خصوصا أن السلطة الفلسطينية بالرغم من توتر علاقتها بالحكومة الإسرائيلية، إلا أنها لم توقف التنسيق الأمني.

على المستوى المحلي، تبقى قدرة اشتيه في فرض سياساته محدودة إلى حد ما، ففي سياق التنافسات الحادة في الضفة الغربية، لا يُعرف أن شخصا ما عارض الرئيس الفلسطيني في قراراته؛ الأمر الذي يفتح المجال لسيناريوهين، أن يقبل اشتيه العمل مع الرئيس وعدم مخالفة قراراته وسياساته، أو أن يفرض اشتيه سياسته، ما يرجح صداما محتملا مع الرئيس. وليس مصادفة أن يُطرح اسمه ثانيةً لرئاسة الوزراء؛ إذ سبق أن طُرح إبّان الخلاف بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء المستقيل، رامي الحمد الله، عام ٢٠١٣، بعد تقديم الأخير استقالته إلى الرئيس، لتدخل نوابه في صلاحياته ومهماته، لكن الرئيس حسم الموقف حينها ببقاء الحمد الله رئيسا للوزراء، لكن اشتيه ظل مرشحا منذ ذلك الحين، بدفعٍ من بعض أعضاء اللجنة المركزية، بصفته مقبولا لدى حركة فتح التي ضغطت لتكليف الأخير تشكيل الحكومة الجديدة.

على المستويين، الإقليمي والدولي، يُعدّ اشتيه شخصا توافقيا، كما هو الشأن على المستوى الداخلي، وإنْ لم يكن مرشحا لأيٍّ من هذه القوى لمنصب رئيس الوزراء. ويستفيد اشتيه في ذلك من صلاته القوية مع المنظمات الإقليمية والدولية التي عمل معها إبّان عمله وزيرا في الحكومة للأشغال العامة والإسكان في الحكومتين، التاسعة والثالثة عشرة، وعمله في رئاسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ومجلس الإسكان الفلسطيني، وصندوق التنمية الفلسطيني. كما سيستفيد من علاقاته مع الدول المانحة والبنك الدولي، كوّنه عمل على قضايا اقتصادية وتنموية عدة، وترأس الوفد الفلسطيني للمفاوضات المتعدّدة الأطراف المتعلقة بالتعاون الاقتصادي؛ يعني ذلك أن اشتيه ربما يكون الخيار الأمثل لحركة فتح والرئيس الفلسطيني في هذه المرحلة، وليس الخيار الأمثل للشعب الفلسطيني، سيما أنه يُتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة مزيدًا من التوتر بين السلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة، وهذا فضلًا عن التصعيدين، الأميركي والإسرائيلي، ضد الفلسطينيين.

في الحصيلة، هذه الحكومة تعبير حقيقي عن السجن الكبير الذي يقيد حياة الفلسطينيين ومصيرهم، ويحصره في يد نخبةٍ تدمن الفشل، فمن دون شراكةٍ أو مساءلة أو محاسبة من المجتمع والقوى والفصائل الرئيسية فيه، فإن ذلك ضمانٌ لإشعال فتيل أزمةٍ قد لا يحمد أحد عواقبها.

تداعيات موافقة "إسرائيل" على إدخال الدعم القطري لغزة

محمود البربار . مركز مسارات .٢٠١٩/٣/١٧

مقدمة

يعكس ما حدث في شهر كانون الثاني ٢٠١٩ بشأن ما بات يعرف باسم "المنحة القطرية"، في قطاع غزة، من رفض "إسرائيلي"، تبعه موافقة على دخول المنحة، سياسة "العصا" و"الجزرة" التي تمارسها الحكومة "الإسرائيلية" بشأن القطاع، بينما يعكس رفض حركة المقاومة الإسلامية "حماس" استلام هذه المنحة، بالطريقة السابقة، ثم قبولها بآلية توزيع جديدة، رغبة الحركة، بالرد أيضًا بسياسة موازية تجمع "التشدد" و"الانفتاح"، ولكن كل هذا لا يلغي الاتفاق الضمني بين الأطراف الثلاثة: "إسرائيل"، وقطر، و"حماس"، وما له من دلالات وتداعيات سياسية، تشكل تطورًا سياسيًا غير مسبوق.

سمحت "إسرائيل" بإدخال الدفعتين الأولى والثانية من المنحة القطرية في تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٨، مقابل ضبط الأمن على حدود قطاع غزة، وإنهاء مسيرات العودة. وعطّلت إدخال الدفعة الثالثة في كانون الثاني ٢٠١٩، على خلفية التصعيد الأمني على حدود القطاع، ومن ثم وافق المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) خلال جلسة خاصة على تحويل هذه الأموال إلى قطاع غزة[١]، وفق شروط جديدة لتوزيع المنحة، أهمها منع "حماس" وصول الفلسطينيين إلى السياج الأمني ووقف مسيرات العودة[٢]، إلا أن الحركة رفضت شروط "إسرائيل". ووزع القطريون الدفعة الثالثة على حالات إنسانية في القطاع على خلاف الدفعتين الأولى والثانية. كما صُرفت المنحة الرابعة لـ ٥٥ ألف أسرة فقيرة بغزة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١.[٣]

تسعى الحكومة "الإسرائيلية" بشكل مستمر إلى تكريس الانقسام، وضبط الأمن، وإنهاء مسيرات العودة، وتبرز حاجة الاحتلال لإدخال المنحة القطرية كإحدى أدوات الضغط على "حماس"، ومحاولة فرض شروط جديدة عليها في حال التوصل إلى هدنة طويلة.

المنحة القطرية لقطاع غزة

بدأت وزارة المالية، في قطاع غزة، يوم الإجازة الرسمية، الجمعة ٢٠١٨/١١/٩، بصرف الدفعة الأولى من المنحة القطرية، إذ أدخِل ١٥ مليون دولار في ثلاث حقائب بمركبة السفير القطري محمد العمادي عبر معبر بيت حانون (إيرز)[٤]، وشملت الدفعة ٢٧ ألف موظف مدني، في حين صُرِفت رواتب الموظفين المستثنين من المنحة، بناءً على اعتراضات الجانب "الإسرائيلي" الذي اطلع بموجب اتفاق إدخال الأموال على كشوفات الأسماء الخاصة بالمستفيدين، من الإيرادات المحلية.[٥]

عينت حركة حماس عقب أحداث الانقسام في العام ٢٠٠٧ نحو ٤٠ ألف موظف حكومي بهدف إدارة شؤون قطاع غزة[٦]، وكان من المقرر استمرار هذه المنحة مدة ٦ أشهر بقيمة ١٥٠ مليون دولار، تتضمن منحة الرواتب والأسر الفقيرة بقيمة ١٥ مليون دولار، و١٠ مليون دولار للوقود شهريًا.

استمرت مسيرات العودة الكبرى، التي بدأت في نهاية أذار ٢٠١٨ في فعالياتها الأسبوعية، وتوافدت الجماهير الفلسطينية على مخيمات العودة الخمسة من أجل المشاركة في فعاليات الجمعة (٣٣) للمسيرات يوم صرف الدفعة الأولى من المنحة تحت عنوان "المسيرة مستمرة"، لكن اختفت مظاهر إشعال الإطارات المطاطية، كما لم تُطلق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة باتجاه البلدات "الإسرائيليّة" المحاذية للقطاع، وتوقفت محاولات اقتحام السياج الحدودي الفاصل[٧].

وقد صرحت حركة حماس على لسان يحيى السنوار، قائد الحركة في قطاع غزة، أنه "لا يوجد أي اتفاق جديد بين حركته و"إسرائيل"، وأن مسيرات العودة تغير من أدواتها، لكنها متواصلة حتى تحقيق كامل أهدافها بكسر الحصار والعودة وتحرير فلسطين"[٨]"، ما يشير إلى أن حركة حماس ضبطت الميدان.

استمر صرف الدفعة الثانية مع استمرار حالة الهدوء، وبعودة التصعيد على الحدود، رفضت "إسرائيل" إدخال المنحة الثالثة، إذ أفادت وسائل إعلام "إسرائيلية"، بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٧، أن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو، أمر بوقف نقل أموال الدفعة الثالثة من المنحة القطرية إلى قطاع غزة، بعد إطلاق صاروخ باتجاه مدينة عسقلان التي كان من المقرر صرفها بداية الشهر ذاته.[٩] وهذا ما يفسر أن الهدف الأساسي من موافقة حكومة نتنياهو على إدخال المنحة هو المال مقابل الهدوء. ومن جانب أخر، محاولة نتنياهو قطع الطريق على خصومه في المعارضة، خاصة في ظل ازدياد الضغوط عليه مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في نيسان ٢٠١٩، واتهام خصومه له بأنه لا يستخدم سياسة حازمة في وجه حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع.

هددت حركة حماس حكومة نتنياهو أن عدم إدخال الدفعة الثالثة سيزيد من حالة التوتر على الحدود مع قطاع غزة، إذ ادعت الإذاعة العبرية، بتاريخ ٢٠١٩/١/١٤، بأن مصدرًا مسؤولًا في "حماس" صرح للإذاعة، بأنه إذا استمر الاحتلال في تجميد إدخال الدفعة الثالثة فإن الأوضاع الأمنية ستتجه نحو مزيد من التدهور.[١٠]

"إسرائيل" تشترط و"حماس" ترفض

بعد موافقة نتنياهو على إدخال الدفعة الثالثة من المنحة بشروطه الجديدة، منها وقف مسيرات العودة، وتحويل الأموال عبر البنوك، وهو ما ترفضه السلطة الفلسطينية، وتسليم "إسرائيل" لائحة بأسماء الحالات الإنسانية المستفيدة من المنحة لتحديد من تصرف له ومن يحرم منها، إضافة إلى اشتراط البدء بتسليم أموال المنحة ظهيرة الجمعة، ٢٠١٩/١/٢٥، لإلهاء الفلسطينيين عن مسيرات العودة.[١١]

أضحت المنحة القطرية مرهونة بالتطورات في الميدان، والشروط "الإسرائيلية"، فهي العامل الحاسم على إدخال تلك المساعدات. غير أن "حماس" رفضت تلك الشروط، إذ صرح خليل الحية، نائب رئيس الحركة بغزة في مؤتمر صحفي عقده بنفس اليوم، "نرفض استقبال المنحة القطرية الثالثة، ردًا على محاولة ابتزاز شعبنا، والتملص من تفاهمات التهدئة التي رعتها مصر وقطر والأمم المتحدة"، وأوضحت الحركة أنها لن تكون عرضة للابتزاز السياسي من أجل الانتخابات الإسرائيلية.[١٢]

في المقابل، صرفت قطر صرفت أموال الدفعة الثالثة على المشاريع الإنسانية لمساعدة الأسر الفقيرة، إذ أعلن العمّادي أن المنحة المالية التي تقدمها بلاده لموظفي "حماس" في غزة توقفت بناء على قرار من الحركة، ووزعت أموالها على نحو ١٠ آلاف أسرة فقيرة.[١٣]

الأبعاد والتداعيات السياسية

على الرغم من معارضة بعض الأحزاب "الإسرائيلية" لموافقة نتنياهو على السماح بدخول المنحة القطرية إلى قطاع غزة إلا نتنياهو دافع عن قراره[١٤]، ولم تكن موافقته عبثية، فهناك أبعاد وتداعيات سياسية مهمة على أكثر من صعيد:

أولًا: سعت "إسرائيل" من خلال قبولها ورفضها للمنحة القطرية إلى "ضبط الأمن"، الذي يعرض حكومة نتانياهو لضغط كبير تجاه توفير الحماية للبلدات "الإسرائيلية" المحاذية لقطاع غزة من ضربات صواريخ المقاومة وإطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة في التظاهرات الأسبوعية، حيث شهدت مسيرات العودة تراجعًا واضحًا لهذه الأدوات بعد دخول المنحة إلى القطاع.

ثانيًا: "إسرائيل" غير معنية بتفجير كارثة إنسانية في قطاع غزة، فهي تحاول إدارة الواقع الاقتصادي ما بين القبول والرفض، إذ صرح آفي ديختر، الرئيس السابق لجهاز المخابرات "الإسرائيلي" العامة "الشاباك"، عبر الإذاعة العبرية أن "إسرائيل غير معنية بانهيار الوضع الإنساني في القطاع، ولا مصلحة لنا في شن حرب ما لم يتعرض أمنها للخطر".[١٥]

ثالثًا: تجاوب "حماس" مع الهدنة والمنحة القطرية يعني قبولها بفكرة التفاوض غير المباشرة مع "إسرائيل"، والتي تسعى من خلالها الأخيرة إلى اتفاق تهدئة طويل الأمد، والإفراج عن الجنود "الإسرائيليين" الموجودين لدى الحركة.

رابعًا: سعى إسرائيل إلى فرض الحلول الإنسانية بدلًا من الحلول السياسية، خاصة في قطاع غزة ذي الكثافة السكانية العالية، من خلال تخفيف المشكلات الإنسانية، والعمل على تحسين الواقع الاقتصادي، إلى درجة تجعل منه أولوية معيشية، وتأجيل الحلول السياسية إلى أجل بعيد، أو جعلها قابلة للتفاوض أو للتنازل في بعض جوانبها.[١٦]

خامسًا: تتعامل "إسرائيل" مع قيادتين لشعب واحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل في هذا السياق على تكريس الانقسام بين "حماس" والسلطة الفلسطينية، وقطع الطريق على إنجاز الوحدة.

سادسًا: عمدت حكومة "إسرائيل" إلى تجاوز السلطة والرئيس محمود عباس لإضعافه والضغط عليه في ظل انهيار المفاوضات، وتعنته فيما يتعلق بقبول السياسة الأميركية إزاء عملية التسوية، وفرض الحقائق على الأرض.

مواقف الأطراف

تحاول السلطة إضعاف سيطرة "حماس" على غزة من خلال الإجراءات التي تفرضها على القطاع، ورفضها إدخال المنحة القطرية، إذ قال واصل أبو يوسف، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لرويترز إن دخول الأموال القطرية بهذه الطريقة يكرس الانقسام ويكرسه، مشيرًا إلى أن منظمة التحرير هي المسؤولة عن الشعب الفلسطيني.[١٧]

أما حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، فاعتبرت هذه الخطوة هي أولى خطوات كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وانتصار لإرادة الشعب نتيجة التضحيات التي قدمتها مسيرة العودة المستمرة، حيث قال السنوار: "إن جدار الحصار المفروض على قطاع غزة بدأ ينهار، وأن غزة لم تدفع أي ثمن سياسي ولن تعقد أي تفاهمات مع الاحتلال".[١٨]

كما تستثمر "حماس" مسيرات العودة في التخفيف أو الزيادة من حدة التوتر في معادلة الهدوء مع "إسرائيل" وفق مصالحها، وخاصة في قضية إدخال الأموال إلى قطاع غزة، كما حصل في رسائل الحركة لحكومة نتنياهو بعد رفض السماح بإدخال الدفعة الثالثة. ومن جانب آخر، ساهمت المنحة في تخفيف الأعباء المالية عن الحركة في ظل أزمتها الاقتصادية، وخاصة رواتب موظفيها في القطاع الذين يتقاضون أجزاء من رواتبهم خلال السنوات الماضية، في ظل عدم اعتراف حكومة الوفاق بهم.

أما أحزاب المعارضة "الإسرائيلية" مثل "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، واليمين الجديد بزعامة "نفتالي بينت"، فقد عارضت بشدة سماح نتنياهو بدخول المنحة القطرية، واتهموه بالاستسلام لحركة حماس، وأن هذا الهدوء قصير الأجل، ويجعل "حماس تفرض الهدوء كطريقة لدفع مصالحها إلى الأمام، وأنه يجب العمل على إطلاق سراح الأسرى "الإسرائيليين" المتحجرين لدى حماس كأولوية للحكومة، عبر المفاوضات أو توجيه ضربة قوية للحركة في قطاع غزة بدلًا من نقل الأموال إليهم، والعمل على زيادة قوتهم العسكرية والجماهرية في القطاع، هذا في ظل الصراع الحاد بين الأحزاب المختلفة على الفوز في الانتخابات القادمة.[١٩]

خاتمة

يبذل نتنياهو جهودًا كبيرة من أجل تأمين الهدوء مع قطاع غزة وبأي ثمن، خاصة بعد تهديدات "حماس" بعدم ضمان الهدوء في مسيرات العودة، وهذا ما قد يجعل موقفه محرجًا في الانتخابات القادمة، لا سيما في ظل تصاعد الأصوات التي تتهمه بعدم قدرته على توفير الهدوء في البلدات القريبة من القطاع.

كما يستغل نتنياهو الصراع بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية في زيادة تكريس الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الضغط على الرئيس عباس في ظل عدم سيطرته على قطاع غزة، والعودة إلى المفاوضات المباشرة، أو التلويح بالدخول في مفاوضات مع "حماس"، إضافة إلى استبدال الحلول الاقتصادية بالحل السياسي.

ستبقى "إسرائيل" تمارس هذا الدور الذي يعزز فصل القطاع عن الضفة، وإبقاء حالة الانقسام في ظل عدم الوصول إلى أي اتفاق حقيقي لإتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس، من أجل تمرير كافة مخططاتها، عبر تهويد القدس والاستيطان، ومواصلة سياساتها الاستعمارية الاحتلالية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

الهوامش

** ما يرد في هذه الورقة من آراء تمثل كاتبها، ولا تعكس بالضرورة موقف مركز مسارات.

[١] إسرائيل توافق على إدخال منحة قطرية إلى غزة، الجزيرة نت، ٢٠١٩/١/٢٤. bit.ly/2UEDJbQ

[٢] ردًا على شروط الاحتلال .. "حماس" ترفض دفعة ثالثة من المنحة القطرية، الجزيرة نت، ٢٠١٩/١/٢٤. bit.ly/2tW00Gw

[٣] صرف الدفعة الرابعة من المنحة القطرية لـ ٥٥ ألف أسرة فقيرة بغزة، الجزيرة نت، ٢٠١٩/٣/١١. bit.ly/2TbkuW4

[٤] ١٥ مليون دولار قطري لموظفي "حماس" في غزة، وكالة معًا الإخبارية، ٢٠١٨/١١/٨. bit.ly/2NQybbV

[٥] موظفو غزة يتلقون رواتبهم كاملة من "المنحة القطرية" ... والسكان يترقبون تحسين الأوضاع، القدس العربي، ٢٠١٨/١١/٩. bit.ly/2UC2V2G

[٦] بدء صرف المنحة القطرية لموظفي غزة العموميين، موقع العرب، ١٠/١١/ ٢٠١٨. bit.ly/2BjR69W

[٧] جمعة هادئة في غزّة ... ومسيرات العودة مستمرة، عرب ٤٨، ٩/١١/ ٢٠١٨. bit.ly/2T99NEe

[٨] المصدر السابق.

[٩] نتنياهو يجمّد أموال المنحة القطرية، وكالة معًا الإخبارية، ٢٠١٩/١/٧. bit.ly/2EPpg7Z

[١٠] الإذاعة العبرية: "حماس" تبعث رسالة تهديد إلى إسرائيل، موقع غزة بوست، ٢٠١٩/١/١٤. bit.ly/2t2wAWZ

[١١] ردًا على شروط الاحتلال، مصدر سابق.

[١٢] "حماس" تخلط الأوراق وتقلب الطاولة ... ما سر رفضها استقبال المنحة القطرية لغزة؟، عربي بوست، ٢٠١٩/١/٢٥. bit.ly/2REPGfN

[١٣] العمادي: المنحة المالية لموظفي غزة توقفت بناء على قرار من حركة حماس، الرسالة نت، ٢٧/١/ ٢٠١٩. bit.ly/2S8LAl3

[١٤] نتنياهو يدافع عن قرار السماح بدخول أموال قطرية إلى غزة، موقع العرب، ٢٠١٨/١١/١٢. bit.ly/2GmYENr

[١٥] ديختر: إدخال الأموال القطرية إلى غزة قد يؤدي لتهدئة الأوضاع، النجاح الإخباري، ١٨/١/ ٢٠١٩. bit.ly/2R7hoBl

[١٦] عبد الغني سلامة، هل ينجح مشروع السلام الاقتصادي وإعادة إعمار غزة بحل القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، bit.ly/2GpUV1I

[١٧] قطر تدفع أجور موظفي غزة المدنيين، رويترز، ٢٠١٩/١٢/٧. bit.ly/2ucW0BG

[١٨] السنوار: الحصار بدأ ينهار ولا يوجد اتفاق تهدئة مع الاحتلال، موقع صحيفة القدس، ٢٠١٨/١١/٩. bit.ly/2TxkS28

[١٩] "حماس" تخلط الأوراق، مصدر سابق.

مقاربة الزمن والمكان والقوّة: النفق والمقاومة العسكريّة

محمد قعدان . باب الواد . ٢٠١٩/٣/١٦

تمهيد

"أدرِك العدوَّ ونفسَك، في مائة معركةٍ لن تكون في خطرٍ أبداً"– سن تزو

"من الضروري جدّاً ألا نتمسّك تمسّكاً كاملاً بالقواعد والنصوص المُطلقة، وأن نفهم أوضاع القتال الفعليّ؛ إذ إنّ هذه الأوضاع ستتبدل طِبقاً للأوضاع السياسيّة، وتحقيق أهداف الشعب، ولا شكّ أنّ هذه التغييرات المُتدرّجة في الأوضاع تخلق أساليبَ جديدةً"– لينين

تخوض المقاومة العسكريّة في المنطقة العربيّة، وبالأخصّ في فلسطين، معركةً غير متكافئةٍ مع العدوّ الصهيوني منذ بداية الصراع، شنّ العدوّ خلالها حروباً عدّةً، دون أنْ نتمكّن بعد من إلحاق هزيمةٍ حاسمةٍ به نطرده على إثرها من فلسطين. لن تبحث هذه المقالة في تفسير ذلك، بل ستتمحور حول الجانب المعرفيّ للمعركة العسكريّة غير المتكافئة، في سياقاتٍ مختلفةٍ في العالم، والتي تُوصلنا بدورها إلى سياقنا العربيّ ومعركته مع العدوّ الصهيوني، والولايات المُتحدّة كداعمٍ رئيسيٍّ له.

ما أقصدهُ بالجانب المعرفيّ للمعركة العسكريّة غير المتكافئة، فهمُ الفعل والحدث العسكريّ بإطارٍ معرفيٍّ شاملٍ للمكان والزمن والحركة على الأرض، باعتبار أنّ النصر ملازمٌ لمن يتفوّق في خلق وإنتاج تكتيكاتٍ واستراتيجياتٍ تمكّنه من تعريف نفسه ومحيطه وعدوّه دون تبعيّةٍ معرفيّةٍ لفهم خصوصيّات المنطقة وإمكانيّاتها.

خلفيّةٌ تاريخيّةٌ

أدركتْ المعركة العسكريّة ضدّ منظومة "الجيش الحديث"، والتي تكوّنت في فترة الغزوات الاستعماريّة وتراكم رأس المال، نفسَها من خلال صناعات السكك الحديديّة، [١] تبعاً لحاجتها لنقل المُعدّات العسكريّة فضلاً عن جنودها، والتي ستُلبّي بدورها مهام الغزو ونهب الثروات في العالم. وقد أحدثت هذه السكك تغييراً في الزمن العسكريّ منذ ١٨٧٠ بعد أن استخدمها الجيش الفرنسيّ بقيادة نابليون؛ والتي شاع استخدامها وتطوّرت لاحقاً لتضمن سرعاتٍ عاليةً مكّنت الجيوش من اللعب على حبل الزمن،[٢] مُعتمِدةً على التقنية العالية للأسلحة والمُعدّات. آنذاك، كانت الجيوش مرتكزةً فوق الأرض؛ إذ لم تكن قد فكّرت بعد في اختراق الأرض وتطويعها والقتال من داخلها. كما كانت حركتها مُنظّمةً بشكلٍ هرميٍّ، نطراً لانطلاقها من المركز الأوروبيّ إلى الأطراف في الصين والهند والمنطقة العربيّة.

تأسيساً على ما سبق، كان على المقاومة التاريخيّة مجاراة العدوّ بإمكانيّاته وأساليبه وتقنيّته، ومعرفة منظومته العسكريّة، التي تشكّلت في القرن العشرين ضمن علاقات الآلة–الإنسان، بعدما بات الأخير خارج مجال آلة الحرب الضخمة، أو فقط أحد مُركبّاتها.*

وفي سياق الآلة العسكريّة الغربيّة، أصبح لِزاماً علينا ملاحظة التحدّيات الجديدة التي أنتجها سلاح القوّة الجويّة للعدوّ الغربيّ وسيطرته على المكان والزمن في المعركة؛ إذ يصعب على المقاومة مجاراة هذه القوّة والاشتباك معها. فضلاً عن ذلك، فقد تطوّرت القوّة الجويّة لتكون آلةً يجري التحكّم فيها عن بعد، فأصبحت "المعركة خارج الحرب"؛ إذ يقاتل الجنديّ الغربيّ من خارج منظومة الحرب، مغترِباً عن آلتها الضخمة التي تمارسها الأنظمة الغربيّة.

ولكي تستطيع فعلاً أن تقاوم وتصمد وتهاجم بتأثيرٍ على العدوّ، كان لا بدّ من التزام الجانب المعرفيّ للمقاومة بعدّة أشكالٍ لها، أهمّها وأكثرها تأثيراً "حرب العصابات" ضمن ظروفٍ جغرافيّةٍ مُناسبةٍ، كما في الصين وكوبا وغيرهما. سأركّز في هذا السياق على "النفق" كمكانٍ عسكريٍّ تحت الأرض، نظراً لتشكيله حالة دفاعٍ ضمن معركةٍ غير متكافئةٍ في مقاييس التقنيّة والعدد وتسارُع العمليّة العسكريّة.

يعود اهتمامي بالنفق في هذه المقالة إلى ارتباطه عضويّاً بإمكانيّات مقاومة العدوّ الصهيوني ضمن ظروفٍ جغرافيّةٍ غير مناسبةٍ في فلسطين ومحيطها، التي تعدّ غير متوائمةٍ مع شكل "حرب العصابات" المفتوحة كما كانت في الصين أو كوريا. على إثر ذلك، أحدثت المعرفة والممارسة العسكريّة المرتبطة بالنفق عند المقاومة المسلّحة في لبنان وفلسطين، اهتزازاً بموازين القوّة بين المقاومة والعدوّ الصهيوني، لتحقّق الردع والصمود والنصر في عدّة معارك.

في الفصل الأول من هذا النصّ، سأعالج موضوعة المقاومة العسكريّة ضمنَ إطارها المعرفيّ الذي تُعرّف فيه عدوّها ونفسها، لتتمكّن عبر تكتيكاتٍ مكانيّةٍ وزمانيّةٍ من خلق إمكانيّاتٍ عسكريّةٍ جديدةٍ تخفض بدورها من قوّة العدو؛ أهمّها "النفق" الذي سنراجع مساره التاريخيّ في كلٍّ من فيتنام وكوبا وكوريا الشماليّة والصين.

فيما سيكون الفصل الثاني قراءةً في راهن حركات المقاومة العسكريّة في المنطقة: حزب الله وحماس؛ إذ سأسلّط الضوء على تجربة كلتيهما في الأنفاق، باحثاً في معاني وتأويلات المكان العسكريّ الذي تتحرّك المقاومة في نطاقه، فضلاً عن استكشاف قدرة اعتماد تأويلاتٍ مُغايرةٍ للمكان على إحداث التغيير في ميزان القوّة بين المقاومة والعدوّ الإسرائيليّ، على نحوٍ يحقّق كلّاً من الردع والنصر.

الفصل الأوّل: في المقاومة التاريخيّة

"أول سنين الملاحم العظيمة، والحوادث الجسيمة، والوقائع النازلة، والنوازل الهائلة، وتضاعف الشرور، وترادُف الأمور، وتوالي المحن، واختلال الزمن، وانعكاس المطبوع، وانقلاب الموضوع، وتتابع الأهوال، واختلاف الأحوال وفساد التدبير، وحصول التدمير، وعموم الخراب، وتواتر الأسباب، وما كان ربُّك مُهلكَ القرى بظلمٍ وأهلها مصلحون."– الجُبرتي

ترينا كلمات الجُبرتي، المؤرّخ المصري إبّان الغزو الفرنسيّ لمصر في أواخر القرن الثامن عشر، بعينٍ ثاقبةٍ ما حدث من تغيّراتٍ في المفاهيم المعرفيّة، يتمحور معظمها حول الزمان والمكان عند "الجيش الحديث"، وأثرها على الواقع العسكريّ ومنظور المصريين لهذه المعركة غير المتكافئة. هنا، نلحظ التغيّرات التاريخيّة الأولى التي لحقتْ بالتقنيّة والعمليّة العسكريّة على حدٍّ سواء، والتي أنتجت حاجة "الطرف الآخر" لإطارٍ معرفيٍّ يحمل أيضاً مفاهيم الزمن والمكان، لكن من منظورٍ مضادٍّ للعدوّ الغربيّ؛ أي الحفر معرفيّاً في منظومته العسكريّة والكشف عن إمكانيّات اختراق آلة الحرب الاستعمارية الغربيّة.

تشكّلت أساليب الحرب الجديدة التي ابتكرتها حركات المقاومة وجيوش التحرير في المناطق المُستعمَرة، نتيجةً لخوضها معاركَ عدّةً مع الإمبرياليّة، وكذلك لخصوصيّة المكان والزمن في كلّ قارّةٍ وبلدٍ، والتي مثّلت عاملاً هامّاً في تفجّر المعاني الجديدة (المكان، والزمن، والحركة) للمُقاومة. ويمكننا القول هنا إنّ "حرب العصابات" شكلّت قاسماً مشتركاً بين قوى المقاومة هذه، لتخلق ساحةً عسكريّةً موازيةً في الأنفاق، والتي لم تعتدْ عليها الجيوش الحديثة المُنظمة.

تنطلق هذه الأساليب من كونها تُحرِّر المُقاتلين والشعب القابعَيْن تحت الاستعمار من الهيمنة العسكريّة المعرفيّة. ففي دراسته، يطرح الباحث العسكري "آلان رييس" سؤالاً مفادُه: "هل يملكُ الجيش الأمريكيّ العقيدة المُناسبة لصدّ خطر المعركة تحت الأرض في الزمن المُعاصر؟"؛(٤) إذ ينبع سؤاله من يقينه بكون منظومة المقاومة العسكريّة وأساليبها تحت الأرض تشكّل إشكاليّةً هامّةً في العقيدة العسكريّة لدى "الجيش الحديث". وفي معرض دراسته، يطرح الباحث عدّة أمثلةٍ

فشلت فيها العسكريّة الأمريكيّة في مجابهة "النفق" كمكانٍ عسكريٍّ تحت أرضيٍّ، مضادٍّ لعقيدتهم وإمكانيّاتهم المتمرّسة فوق الأرض.

ففي أواسط القرن العشرين، بانت قدرة "النفق" عند المقاومة الكوريّة والصينيّة على إعادة السيطرة على المكان والزمن أمام هيمنة المنظومة العسكريّة الأمريكيّة؛ ففي أعقاب التدّخل الإمبرياليّ لأمريكا في قضيّة كوريا والصين الشعبيّة أو الحمراء (حديثة العهد منذُ ١٩٤٩)، أمدّت الصين المقاومة الكوريّة بالمساعدات والقوّات العسكريّة لتدافع عن حدودها؛ لكنّها سرعان ما أدركت عجزها عن الصمود أمام التقنيّة الأمريكيّة وسلاح جوّها. لاحقاً، استدُخلت هذه المواجهة غير المتكافئة في وعي الصين الشعبيّة، لتُنتج الأخيرة إطاراً معرفيّاً جديداً إبان مواجهتها مع الإمبرياليّة اليابانية، مكّنها من من الاستعداد لمواجهةٍ عسكريّةٍ غير مُتكافئةٍ مُستقبلاً

تمكّنت المُقاومة الصينيّة والكوريّة من إعادة الهيمنة على المكان عبر حفر الخنادق وتطويع الجبال لصالحها، بهدف التخفّي والمواراة عن أعيُن سلاح الجوّ الأمريكيّ وتجاوز خطره، لتشكّل هذه التكتيكات ضمن تحديدات "ماو تسي تونغ" ممارسةً وأسلوبَ تفكيرٍ لدى المقاومة العسكريّة، قائلاً: "ويتصرّف قادة العصابات بعمليّاتهم على ضوء أوضاع العدوّ، وطبيعة الأرض الجُغرافيّة، والأحوال المحليّة السائدة. وعلى القادة أن يكونوا على درجةٍ من اليقظةِ والوعي، تُمكّنهم من الإحساس بما يقع في هذه العوامل من تبدّلاتٍ، وأن يُجْروا التعديلات اللازمة في توزيع قوّاتهم بشكلٍ يتفق مع هذه التغييرات." (٥)

على ضوء ذلك، كان لا بدّ من اختلاف الخطط والتحرُّكات في كوريا وتبايُنها عمّا كانت في الصين، لتستطيع المقاومة الكوريّة، بإعادة سيطرتها على المكان، هيكلة موازين قوّةٍ جديدةٍ لصالحها، وتدفُّق العمليّات العسكريّة عبر الخنادق، والتي مكّنتها من إعاقة حركة العدوّ البريّة وكبحِ مُبادرته وتسارع عمليّاته العسكريّة؛ إذ استفادت المقاومة بذلك من الفواصل أو التأخيرات الزمنيّة لحركة العدوّ القادمة، (٦) التي مكّنتها بدورها من كسب الوقت لتحرّكاتها اللاحقة. ولكي تكون في سياق إعادة الهيمنة على الزمن ولو جُزئيّاً، لم تقتصر أفعالها في المعارك العسكرية على الدفاع وحسب، وإنّما تجاوزتها لأفعال التقدّم والهجوم.

منذ "حرب تحرير الوطن" الكوريّة عام ١٩٥٠، أعدّت المقاومة نظام الأنفاق على الأراضي الشماليّة لتكون مستعدّةً للدفاع ضدّ الهيمنة الإمبريالية، وأيضاً للهجوم وتحرير الأراضي الجنوبيّة (كوريا الجنوبيّة) من القواعد العسكريّة والهيمنة الأمريكيّة. مكّن نظام الأنفاق كوريا الشماليّة من تحقيق إمكانيّاتٍ هجوميّةٍ ودفاعيّةٍ، فأصبح بوُسعها نقل الجنود والشعب عبر الأنفاق من مناطق عسكريّةٍ إلى أخرى غير عسكريّةٍ والعكس، ليُكبِح التفوّق الجوّي الأمريكي على إثر ذلك.

كما نفّذت المقاومة عدّة جولات هجوميّة مفاجئة على العدوّ بأعدادٍ هائلةٍ من عناصرها، مُستغلّةً بذلك امتلاكها أنفاقاً طويلةً يصل طولها نحو عدّة أميالٍ. وفي الخطّة الدفاعيّة، أصبحت المقاومة تمتلك نقاطاً حادّةً محصّنةً عبر التلال والجبال؛ إذ وظّفت العامل الجُغرافيّ للأراضي الكوريّة لصالحها، لتصبح كلّ المواقع جاهزةً للإطلاق والاشتباك من عُلُوٍّ.

في السياق عينه، لا يمكننا إغفال أهمّ أسلوبٍ دفاعيٍّ في الحرب لدى المُقاومة الكوريّة، والممثّل في ممرّات الوادي التي اتخذتها المقاومة طرقاً رئيسةً مُغايرةً للتصوّر الأمريكي حول الجُغرافيا الكوريّة والقواعد العسكريّة الثابتة، ليخلق هذا التكتيك مفهوماً للمكان الدفاعيّ غير المقيّد بمكانٍ ما، مقابل ثباته في مفهوم جنود الإمبرياليّة. (٧)

وفي مُقابلةٍ أجراها معهد الدراسات الفيتناميّ مع الجنرال الفيتنامي "جياب"، سُئل خلالها عن نقاط ضعف العدوّ، رأى "جياب" ضرورة استغلال هذه النقاط باعتبارها مُتيحةً أرضيّةً تكتيكيّةً جديدةً لدى قوى المقاومة، إذ قال: "ومن جانبنا، فإننا نرى واجبنا الأساسيّ القضاءَ على قوّة العدوّ البشرية، وطالما أنّ جيشنا ضعيفٌ، فإننا نهاجم الوحدات الصغيرة والمواقع

الأقل أهميّةً، وبذلك تكون الخسائر التي تقع على العدوّ مُتزايدةً كلّ سنةٍ، إذ أصبحت مواجهتنا لقوات العدوّ أينما ظهرت، وتحديداً في المواقع الضعيفة نسبياً، واحدةً من أهمّ المبادئ في استراتيجيتنا القتالية".(٨)

وفي عام ١٩٤٥، وفي سياق المقاومة الفيتناميّة تحديداً، بدأت المواجهة بين هذه المقاومة وفرنسا الإمبرياليّة التي خرجت مُنتصرةً من الحرب العالميّة الثانية، لتدخل الإمبريالية الأمريكية إلى جانبها بداية الستينيات لضمان الهيمنة الغربيّة على فيتنام. على وقع ذلك، تمتّعت هذه المقاومة مقابلهما بمرونة الأساليب العسكريّة وصمود الشعب والديمومة في القتال. أمّا السؤال الأهمّ الذي لا بدّ من طرحه هنا: ما هي الجذور المعرفيّة لهذه الأساليب العسكريّة التي تشكّلت من خلال القتال والمقاومة؟

في البداية كانت الأنفاق؛ إذ بادر الفيتناميون منذ الأربعينيّات، إبان مقاومة الفرنسيين، لحفر الأنفاق التي شكّلت شبكة اتصالاتٍ وهروبٍ ومحطّاً آمناً للمقاومين. كما هدفَ حفْرُ الأنفاق هذه إلى إقامة شبكة علاقاتٍ مستقلّةٍ مخفيّةٍ بين الفيتناميين، سعياً لخلق مكانٍ جديدٍ لإتمام العلاقات بين المقاومين، لتسجّل المقاومة نجاحها في تأويل المكان، ضمن محاولةٍ حثيثةٍ لزعزعة ميزان القوّة وتحقيق هيمنةٍ جُزئيّةٍ على المكان؛ ذلك مقابل إبعاد المدن أو (مُسطّح الأرض) كمسرحٍ وحيدٍ لعمليّات القتال وتكتيكاتها.

كتب الجنرال "جياب" في مذكراته عن انتصارٍ حققته المقاومة على الحملة الفرنسيّة الاستراتيجيّة التي توجّهت لتحطيم القاعدة العسكريّة (فيت باك)، والتي اعتُبرت من أهمّ المعارك التي حملَ فيها الشعب سلاحه ليُقاوم، إذ شكّلت بحسب "جياب" نهاية ميزان القوّة الأوّل، وبداية تشكّل القوّة الفيتناميّة بعد ثلاثة أعوامٍ منذ بداية الغزو الإمبريالي. (٩) لاحقاً، وبعد نصف شهرٍ من هذه المعركة، قرّرت اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الفيتنامي بوجوب تشكيل ميزان القوّة الجديد بدايةَ مرحلةٍ جديدةٍ من تحفيز المُقاومة وحرب العصابات وحفر الأنفاق والاعتماد عليها كمُحرّكٍ أساسيٍّ للتضييق على تواجد الفرنسيين في فيتنام وتحرير الأراضي.

استمرّت الحرب في فيتنام طويلاً لتتابع الغزوات الإمبرياليّة من الفرنسيّة إلى الأمريكيّة. بالمقابل، تابعت المقاومة تطوير الإمكانيّات والتكتيك والاستراتيجيّة لتغيّر ميزان القوّة لصالحها. ففي عام ١٩٦٠، الذي تشكّلت فيه جبهة التحرير الوطني، رمِّمت الأنفاق وأُجرِيَت إصلاحاتٌ موسّعةٌ. هكذا، استطاعت المُقاومة جعْل الأنفاق تكتيكاً عسكرياً غير مألوفٍ، مُعيدةً إنتاج المفاهيم الأساسيّة للمكان والزمن والحركة في العمليّات العسكريّة والحياة اليوميّة، والتي شملت بدورها المستشفيات والأماكن الترفيهية، وحتى المطبخ وعمليّات الطهو. (١٠)

أحدثتْ التغيّرات التي لحقتْ بمعنى المكان كنتيجةٍ لبناء منظومة الأنفاق، تغيّراتٍ في معنى الزمن في سياق العمليات العسكرية؛ إذ إنّ بداية العمليّة وانتهاءها باتا مغايرَيْن لأساليب الجيش الحديث في الزمن العاديّ للعمليّات العسكريّة المُتسلسلة، حيث تُعرّف المُقاومة الزمن من خلال عمليّاتٍ خاطفةٍ سريعةٍ، ثم العودة إلى مكان المعيشة تحت الأرض، وبهذا المعنى تستخدم المقاومة الأداة الزمنيّة لصالحها في التخفّي والمفاجأة.

نظام الأنفاق الفيتناميّ

في عام ١٩٦٥، عندما وضعت الولايات المُتحدة جنودها قرب قرية كوتشي، التي كانت منظومة الأنفاق فاعلةً فيها، تلقّوا الكثير من ضربات "عمليّات الأشباح" كما سمّوها؛ إذ كانوا يكتشفون كلّ صباحٍ جُثث جنودٍ وضُباطٍ لهم قتِلوا ليلاً (١١). بالمقابل، لم تألُ الإمبرياليّة الأمريكيّة جهداً في محاولة فهم ما كان يجري هناك، غير أنّ "عمليّات الأشباح" التي لم تنقطع حالت دون ذلك، فرغم قطع الأمريكيين الماء والغذاء، ومحاصرتهم التجمّعات السكنيّة وحرقهم الغابات، إلا إنّهم لم

ينجحوا في فهم ما يجري. بذلك، استطاعت المقاومة صياغة معرفةٍ عسكريّةٍ محليّةٍ للمفاهيم الفلسفيّة الأوليّة (المكان والزمان)، والتي مكّنتها من الصمود والقتال والنصر.

لم تحمل عقيدة الجيش الأمريكيّ معاني "النفق" كمكانٍ عسكريٍّ، خصوصاً أنّ مفاهيم الزمن والحركة عند المُقاومة باتت مُغايرةً لما درسوه عنها كتكتيكٍ عسكريٍّ أو استراتيجيّةٍ. لهذا أربكتهم هذه التغيّرات الطارئة في المعركة مع جبهة التحرير الوطنيّة الفيتناميّة (VC)، والتي مكّنت المقاومة من التخفّي والقيام بعملياتٍ خاطفةٍ، وكذلك قنص الجنود الأمريكان دون أن يتمكّن الأخيرون من رصدهم.

على إثر ذلك، بدأت القوّات الأمريكيّة بإعداد متطوّعين في محاولةٍ للدخول إلى الأنفاق وفهمها، كتمهيدٍ لفهم المقاومة وطُرقها وأساليبها وتدميرها لاحقاً. وجُهِّزت وحدةٌ عسكريّةٌ سُمّيت "فئران الأنفاق"، لتكون التجربة بالنسبة لها صعبةً ومُخيفةً ومُقلقةً، إذ قيل عن هذه التجربة: "من حينٍ لآخر، في ظلّ الإجهاد، فإنّ أعصاب "فأر الأنفاق" تنكسّر، ويتمّ جرّه من النفق وهو يصرخ ويبكي. حالما يحدُث هذا، لن يُسمح لهُ أبداً بالرجوع إلى النفق مرةً أخرى". (١٢) هكذا، تمكّنت المقاومة من خلق انطباعٍ تستأثر فيه بقوةٍ ما ضدّ الجيش الأمريكيّ، وسببُ ذلك يرجع إلى التكتيك والاستراتيجيّة عند جبهة التحرير الوطنيّة الفيتناميّة التي خرقت مفاهيم المكان والزمن، كما هي في عقيدة الجيش الأمريكيّ.

سنلاحظ أيضاً في معركة كوبا التحرّرية من الإمبريالية وأدواتها، بقيادة "فيديل كاسترو" و"تشي غيفارا"، بأنّ الثوار امتلكوا معنىً مُغايراً لمفاهيم الزمن والمكان قياساً بنظيرهم، الجيش الكوبيّ وأداة الإمبرياليّة الأمريكيّة. يحدّثنا "ريجيس دوبريه" عن بداية تشكّل عصابات الثوّار في كوبا بوصفها "سباقاً ضدّ الساعة" مع الجيش الكوبي المُنظّم على هيئة الجيوش الغربية. يحمل الوصف مضموناً لمعنى الزمن، ويكمل: "إن العصابات المسلحة تريد أن تكسب الوقت، في حين يريد الجيش ألّا يضيّع دقيقةً واحدةً."(١٣)

تنظر العصابات الثوريّة المسلحة إلى الزمن باعتباره أفقيّاً رحباً يسعُهم فيه التعلّم وبناء التكتيكات الصغيرة والتقدّم بسلاسةٍ وحذرٍ؛ كي تحافظ على الإنجازات الصغيرة التي حقّقتها، على عكس الجيش الكوبيّ الذي اتّخذ منظوراً عمودياً ضيّقاً للوقت، كي يُلقي الضربات القويّة والحاسمة خلال وقتٍ قصيرٍ، ولا يحتمل صبراً بين الضربة وأختها.

كان تشكيل منظورٍ مُغايرٍ للمكان قياساً بما تبنّاه "الجيش الحديث"– وفي هذه الحالة الجيش الكوبي– مُتعلّقاً بالحركة الدائمة. وفي حين أنّ المنطقة العسكريّة الحديثة التي تُقيمها الجيوش تُعبّر عن حالة ثباتٍ وأمانٍ، أدركت العصابات المسلّحة بالمقابل التكلفة الصعبة لإقامة قواعدَ عسكريّةٍ ثابتةٍ، إذ تجعلها تحت السيطرة والمُراقبة، ويتضاعف خطر تقويضها وهدم ثورتها. لذلك، تمركزت قاعدة السلوك لديها على "التصرّف كما لو كان العدوّ يعرف مكان الثوّار"، (١٤) فلم يتّخذ الثوّار مكاناً ثابتاً لهم، وبذلك تغيّر مفهوم المكان (العسكريّ) لديهم من مكانٍ ثابتٍ إلى آخرَ مفتوحٍ يتيحُ حركةً دائمةً بين الجبال، إذ يستمرّ الحال على التحرّك المُستمرّ إلى أن تتغيّر موازين القوى في المنطقة. يروي لنا "ريجيس دوبريه" عن المُجريات التي أدّت إلى تأويل المكان (من ثابتٍ إلى مُتغيّرٍ) في ظلّ موازين قوةٍ لصالح الجيش الكوبي:

"في نهاية عام ١٩٥٧، تواجدت فرقتان ثوريّتان في جبال سييرا مايسترا: فرقة فيديل كاسترو المؤلفة من مئةٍ وعشرين رجلاً، والفرقة التي سلّمها فيديل إلى تشي غيفارا، وأطلق عليها اسم الفرقة ٤ للتشويش، وهي مؤلفةٌ من أربعين رجلاً. في شهر تشرين أول، حاول تشي غيفارا إرساء قواعد أرضٍ حرّةٍ في وادي «الهمبريتو» بواسطة هذه الفرقة التي أصبحت مُكوّنةً في ذلك الحين من ستين رجلاً. فأقام فيها مُعسكراً ثابتاً، وبنى فرناً للخبز، ومُستشفى، ومحلاتٍ لصنع الأحذية، إلخ.. ثم أحضرَ آلةً ناسخةً، طبع عليها الأعداد الأولى من "الكوبانو ليبيري". وحسبما يقول غيفارا نفسه، فقد بدأ برسم خرائط كهرومائيةٍ على النهر الذي يمرّ من الوادي. وخلال عدّة أسابيع، كانت قوات "سانشيز موسكيرا" تُهاجم هذه القاعدة

التي لم يكن من المُمكن إنقاذها رغم أنّ الاستعدادات الدفاعيّة كانت قد تمّت. ولم يعد لدى الثوار القوّة الكافية للدفاع عنها. وأصيب تشي غيفارا في رجله، واضطر للانسحاب إلى الداخل. وعلى كلّ حالٍ، فإنّ هذه المُحاولة لإقامة قاعدةٍ عسكريّةٍ لم تؤدِّ إلى نتائج خطرةٍ؛ إذ كانت قاعدة كاسترو في الجوار، على مسافةٍ تسمح لها بُمساندة قاعدة غيفارا. ولو كانت القاعدة مُنعزلةً لانتهتْ التجربة نهايةً سيئةً جداً."(١)

أوشك خطأ غيفارا وعدم التيّقظ لمعاني المكان والثبات في هذه المرحلة على أن يكلّفهم الثورة. وفي ظلّ خصوصية الجغرافية الكوبيّة، كان لا بدّ من تأويل المكان بشكلٍ مُغايرٍ عن المعاني العسكريّة للجيش الكوبيّ؛ كي تتمكّن قوّة المُقاومة من البروز وتغيير الموازين. إجمالاً، يمكننا القول إنّ ديناميكيّة المُقاومة في التاريخ ورؤيتها للمكان والزمن خارج منظومة "الجيش الحديث" والعوائق التي يفرضها الواقع على منظومةٍ كهذه، مكّنتها مجتمعةً من فرض قوّةٍ جديدةٍ على المعركة، في وُسعِها أن تصمد وتردع وتنتصر في سياقاتها المختلفة.

الفصلُ الثاني: في الراهن العربيّ

"لأنّ الحرب، بوصفها إنتاجاً وشكلاً من الصراع الطبقي، هي الفرن الذي يخلق فائض القيمة، فإنّ الإمبرياليّة كانت تميل دوماً إلى تصوّر نوعٍ من التنمية يقود إلى مزيدٍ من الحرب." – علي القادري

أصبحت الحرب في الواقع العربيّ ضروريّةً لديمومة المنظومة الرأسماليّة وتراكم رأس المال عند الأقطار المتحكّمة أو "المراكز"، وخاصّةً عندّ الولايات المُتحدّة، كما يحدّثنا الاقتصاديّ علي القادري (١٦). ففي ظلّ واقع الحرب المفروضة على المنطقة العربيّة، تبقى المقاومة العسكرية الخيار الوحيد المتاح أمامنا كشعبٍ وأمّةٍ؛ كضرورةٍ مُلحّةٍ للبقاء والحياة أمام آلة الحرب الضخمة التي تقودها الولايات المتحدّة وشبكتها العسكريّة في العالم، ومنها الدولة الصهيونيّة.

سأحاول، في هذا الفصل، استعراض نماذج المقاومة في لبنان وفلسطين، وإمكانيّة صمودها وانتصارها في ظلّ تفوّقٍ عسكريٍّ وتقنيٍّ لصالح العدوّ، سواءً عند الدولة الصهيونيّة أو الولايات المُتحدّة كعدوٍّ واحدٍ مُتّحدٍ من حيثُ العقيدة العسكريّة. ويرجع سبب ذلك إلى قدراته التقنيّة العالية كعامل تفوّقٍ، بجانب إطاره المعرفيّ الناظم لعنصري المكان والزمن، فضلاً عن اعتماده على التقنيات الجوية والأتمتة (إخراج الإنسان من المعركة). بالمقابل، صاغت المقاومة في لبنان وفلسطين أساليبَ وتكتيكاتٍ وإستراتيجيّاتٍ من منطلقاتٍ مغايرةٍ عن العدوّ؛ إذ صِيغت علاقاتٌ جديدةٌ بين العمليّة العسكريّة والمكان والزمن للتأثير على العدوّ والحلقات الأضعف عنده، وأثر ذلك على موازين القوى.

حافظت شبكة الأنفاق التي شكّلها حزب الله في شمال فلسطين، منذ تسعينيّات القرن العشرين، على توازن القوّة وكثافة العمليّات والاشتباك مع العدوّ، حتى معركة التحرير عام ٢٠٠٠؛ حيث تطوّرت شبكة الأنفاق بشكلٍ مُلازمٍ لتطوّر الصراع مع العدوّ، من مستودعٍ للأسلحة وصواريخ (أرض–أرض)، ومن التخفّي جرّاء صواريخ العدوّ وتقنيّته العالية، إلى "النفق" كمكانٍ للهجوم، وإلى منصّات إطلاق الصواريخ. (١٧)

لم تكن المفاجأة التي أحدثتها قدرات المُقاومة في معركة تموز ٢٠٠٦ باتّخاذها منظومة الأنفاق كمكانٍ عسكريٍّ يعيد التوازن أمام التفوّق الجوّي وحسب، بل أيضاً كان معبّراً عن مدى صمودها واستمراريّتها بالهجوم رغم قصف العدوّ. يرى "شاؤول شي"، الباحث في معهد السياسات والاستراتيجيّة، بأنّ استمرارية القصف بشكلٍ أوتوماتيكيٍّ عبر وحداتٍ مُستقلّة، هي ما أحدثتْ المفاجأة الحقيقية.(١٨)

تكوّنت منظومة المقاومة في هذه المعركة، كما يصفها سيف دعنا، من شبكات أنفاقٍ ومخازن عتادٍ وذخيرةٍ وتدريب مقاتلين وجهاز قيادةٍ وسيطرةٍ، وأيضاً اتصالاتٍ وسلاح إشارةٍ، ليتمكّن حزب الله من القصف مع تتابع الهجمات خلال وقتٍ قصير نسبيّاً لا يتعدى الـ٢٨ ثانيةً:

"طوّر حزب الله نظاماً بسيطاً، ولكنه دقيقٌ وفعالٌ جداً لإطلاق الصواريخ، يتكامل فيه عمل ثلاث مجموعاتٍ مكّنها من إطلاق الصواريخ خلال ٢٨ ثانيةً فقط؛ فما أن تقوم مجموعة المراقبة بإعلان خُلوّ المنطقة من طائرات الكيان الصهيونيّ حتى تقوم مجموعةٌ صغيرةٌ بنصب الراجمات والانسحاب بسرعةٍ، لتقوم مجموعةٌ ثانيةٌ بنقل الصواريخ إلى منطقة الإطلاق حيث الراجمات، ومن ثمّ الانسحاب بسرعةٍ أيضاً، بعدها تصلُ المجموعة الأخيرة إلى الموقع وتقوم بتجهيز الصواريخ وإعدادها للإطلاق عبر جهاز التحكم عن بعدٍ أو عبر جهاز توقيتٍ، ثمانيةٌ وعشرون ثانيةً فقط، وتكون الكاتيوشا في السماء في طريقها إلى فلسطين حيثُ العدو".(١٩)

هكذا، استطاعت المقاومة الصمود والردع والحسم أمام العدوّ، وخلق لغةٍ عسكريّةٍ تخصّها. ففي دراسةٍ أعدّها عسكريّون صهاينة، جاء فيها أنّ: "النظريّة الأمنية غير قادرةٍ، للمرة الأولى، على مواجهة عدوٍّ يكون موجوداً في الوقت نفسه في مجالين: أرضيٍّ وتحت أرضيٍّ." (٢٠) بالتالي، حينما نلمس اهتزازاً في النظريّة الأمنيّة أو العقيدة العسكريّة عند العدوّ لمُجابهة خطرٍ لا يفهمهُ ولم يدرّسه في كليّاته الحربيّة وتدريباته بعد، نعلم بأنّ المقاومة استطاعت فعلاً تغيير موازين القوّة على أساس إنتاج معرفةٍ مُغايرةٍ وجديدةٍ لمواجهة تفوّقٍ جوّيٍ لدى العدوّ، مطوّعةً الجُغرافيا المحليّة لصالحها.

أمّا على صعيد قطاع غزّة، فيضعُ الباحث "شاؤول شي" أمامنا أربعة عوامل ساعدت على تطوير شبكة الأنفاق في غزّة من منظور العدوّ، قائلاً: "منذُ الثمانينيّات حُفرت أنفاق التهريب على حدود مصر، ونمت الخبرات في أساليب حفرها، ساعدها في ذلك أرضها المستوية وتربتها السلسلة نسبيّاً، على عكس تجربة المقاومة في لبنان، فضلاً عن تجربة العمليّات العسكريّة منذ ٢٠٠١ وردود العدوّ التي نبّهت المقاومة إلى ضرورة مجاراتها لتفوّقه الجويّ ومحاولتها قلب الموازين".

أمّا العامل الثالث فتمثّل في الضغط على جيش العدوّ للخروج من غزّة؛ لتتمكّن المُقاومة من العمل والنشاط والحفر بحرّيةٍ. بينما شكّلت حرب لبنان الثانية ونصر حزب الله من خلال منظومة مُقاومةٍ تحت أرضيّةٍ عاملاً رابعاً لهذا التطوّر(٢١). حفّزت هذه العوامل التاريخيّة المقاومةَ على إخضاع مفاهيم الزمن والمكان للظرف المحليّ الفلسطينيّ لتُعيد التوازن وتصمُد فيما مرّت به من فتراتٍ حرجةٍ.

وفي الدراسة التي أجراها الباحث رامي أحمد حول الدور الاستراتيجيّ للأنفاق في معارك غزّة الأخيرة (٢٢)، نرى بأن المقاومة العسكريّة تمكّنت من تحقيق أمرين: أولّهما، التخفّي والمُباغتة وضرب المفاصل الضعيفة عند العدوّ. وثانيهما: إعاقة العمل العسكريّ والتقنيّ عند العدوّ وعرقلته عن استخدام إمكانيّاته.

على وقع ذلك، اخترق "النفق" كمكانٍ عسكريٍّ ظرف الجغرافيا الفلسطينيّة الضيّقة لحرب العصابات الكلاسيكيّة، ما جعله تكتيكاً عسكريّاً ملازماً للاستراتيجيّة، فلا يمكن الفصل بينهما لتحقيقِ إنجازاتٍ صغيرةٍ تستطيع من خلالها المقاومة اختراق إمكانيّات العدوّ وضربه في نبضه.

تأتي هذه الأنفاق نتيجةً لعملٍ مُكرّسٍ؛ إذ إنّ "عناصر المقاومة الذين يعملون في حفر الأنفاق، لا يعرفون تفاصيلها الداخلية، ويحضرون إليها في أحيانٍ كثيرةٍ بشكلٍ سرّيٍّ، ودون معرفتهم بالمكان الذي دخلو إليه أو خرجوا منه، لضمان السرّية وعدم افتضاح أمر النفق. ولدى كلّ فصيلٍ مسلحٍ، تحديداً حماس والجهاد الإسلامي، وحدةٌ للأنفاق تكون مهمّتها حفر النفق وترتيب جدرانه الداخلية وتمتينها، ومن ثمّ تسليمه حال جهوزيّته لقيادة المناطق، وهي التي تتولّى المسؤولية عنه." (٢٣)

يشكّل كل ما سبق نقاط قوّةٍ جديدة لدى المُقاومة، مكّنتها من عمليّاتٍ مُباغِتةٍ ومؤثّرةٍ، ومن استعادة السيطرة على الزمن أيضاً؛ بمعنى تحديد زمن البداية والنهاية، فالعمليّة لم تعد مُتعلّقةً بالعدوّ وقواعده وبنيته العسكريّة، كما سنرى في العمليّات التالية.

ركّزت العمليّات العسكريّة للمُقاومة في غزّة جهودها على المواقع العسكريّة والاستخباراتية للعدوّ منذُ بدايات ٢٠٠١ إلى عام التحرير وإخراج جيش العدوّ من غزة؛ لنشهد في عام ٢٠٠١ أوّل عمليّةٍ فدائيّةٍ نسفت موقع "ترميد" العسكري الصهيونيّ الواقع على الحدود المصريّة، مُستفيدةً بذلك من الأنفاق المُعدّة للهروب. وفي عام ٢٠٠٣، نفّذت المقاومة عبر النفق عمليّة نسف برجٍ عسكريٍّ صهيونيٍّ بالقرب من الحدود المصرية.

أمّا في العام ٢٠٠٤، فجرتْ العمليّة الأكثر تعقيداً، حيث استهدفت المقاومة موقعاً عسكريّاً استراتيجيّاً للعدوّ، وتكمن أهميّته للعدوّ في وظيفته؛ تقسيم قطاع غزّة إلى شماليٍّ وجنوبيٍّ كردٍّ على اغتيال القائدين الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، لتستطيع المُقاومة بذلك هزّ أركان النظريّة الأمنيّة للعدوّ. (٢٤) بالمحصّلة، صاغت عمليّات الأنفاق التي تلت خروج العدوّ، مرحلةً جديدةً من القوّة والردع، في الأسر والصمود أمام التقنيّات العالية والحرب الجويّة للعدوّ.

"وفي ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ أسرت ثلاثة فصائل فلسطينية؛ هي كتائب القسام وألوية الناصر صلاح الدين التابعة للجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، الجنديّ الصهيونيّ "جلعاد شاليط"، في عمليةٍ سُمّيت بـ"الوهم المتبدّد"، عبر نفقٍ إلى الشرق من مدينة رفح. وخلال عدوان ٢٠١٤، نفّذت كتائب القسام سلسلة عمليات تسللٍّ خلف خطوط الاحتلال الإسرائيلي من خلال الأنفاق؛ كان أبرزها اقتحام موقع أبو مطيبق العسكري إلى الشرق من وسط القطاع، وموقع ناحل عوز العسكريّ شرقي مدينة غزة، وموقع ١٦ التابع للمخابرات الإسرائيلية قرب معبر بيت حانون . إيرز شمال القطاع." (٢٥)

ختاماً، يمكننا القول إنّ هذه المعرفة الجديدة التي اكتسبتها المقاومة، عبر فهم أثر المكان والزمن على ميزان القوّة، وإدراكها مركزيّة النفق أمام التفوّق الجوّي للعدوّ، ساهمت في الحفاظ على ديمومة المقاومة وتطوّرها، لتشمل اليوم أرض فلسطين التاريخية المسلوبة، مشكّلة تهديداً دائماً لدولة العدوّ في عمقها.

الهوامش

* محاضرة خالد عودة الله بعنوان: "أتمتة منظومات الأسلحة ومستقبل الحروب الاستعمارية"، أشيرُ إليها لتحديد العلاقة بين الآلة والحرب والإنسان والتغيّرات التي حصلت على العلاقة. الجزء الاول، الجزء الثاني.

** "حرب العصابات" كما ظهرت في أدبيّات المقاومين سواءً في الصين عند "ماو تسي تونغ" في كُرّاس "حرب العصابات"، أو كوبا في تحليلات "ريجيس دوبريه" للثورة الكوبيّة في كتاب "ثورة في الثورة"، نجد مركزيّةً لثلاثة أمورٍ في المقاومة العسكريّة: المكان العسكريّ، وعلاقته مع الزمن والحركة؛ أيّ خيار المكان سواءً فوق الأرض أو تحتها، وتأثيرهُ على إمكانيّات الحركة الدائمة أو الثبات والتخفّي أحياناً، وبذلك تحديد زمنِ العمليّة العسكريّة بعمليّاتٍ خاطفةٍ أو مواجهاتٍ محتدمةٍ تصل في بعض الأحيان لتحرير المناطق والأراضي. وهكذا، تتيح "حرب العصابات" عملاً عسكريّاً مُتحرراً من ضوابط وعوائق "الجيش الحديث" لتُعيد موازين القوّة لصالحها.

المراجع

١- لوكسمبورغ، روزا. "الشروط التاريخيّة للتراكم". تُرجِم النص للعربيّة في كتاب: "عن الثورة والحزب وأفول الرأسماليّة"- نصوص مختارة. ٢٠١٦.

٢- مقالة على موقع الجزيرة في قسم الموسوعة بعنوان: "خطوط الإمداد.. شرايين حياة الجيوش".

٣-أيوب، محمود شعبان، مقالة بعنوان: "الفرنسيون بعيون الجُبرتي".

٤-ريس، آلان، دراسة منشورة باللغة الإنجليزية بعنوان: "تحليل تاريخيّ للنفق العسكريّ ونظرة مُعاصرة". ١٩٩٧. ص٤.

٥- تسي تونغ، ماو، كرّاس "حرب العصابات".

٦- رييس، آلان، دراسة منشورة باللغة الإنجليزية بعنوان: "تحليل تاريخيّ للنفق العسكريّ ونظرة مُعاصرة". ١٩٩٧. ص١٤-١٥.

٧- المصدر نفسه. ص٢٨.

٨- الجنرال، جياب. "مذكرات الحرب". سجلها "هيو ماي" في عام ٢٠٠٤. ص٣١-٣٢.

٩- المصدر نفسه. ص١٧٧-١٧٨.

١٠-القطب، ناديا، مقالة على موقع "الحدث" بعنوان: "ما هي أنفاق فيتنام التي أشار لها هنية في خطابه يوم الجمعة؟".

١١- المصدر نفسه.

١٢-دراسة منشورة في مدرسة الدراسات العليا البحريّة (naval postgraduate school). بعنوان: "العدو في الأسفل: إعداد القوات الأرضيّة للحرب تحت الأرضيّة". ٢٠١٣. ص٧٠.

١٣-دوبريه، ريجيس،" ثورةٌ في الثورة". ترجمة "دار الآداب". الطبعة الأولى ١٩٨٣. ص٨١.

١٤- المصدر نفسه. ص٨١.

١٥- المصدر نفسه. ص٨٢.

١٦-القادري، علي، مقالةٌ مُترجمةٌ على موقع "متراس" بعنوان: "التنمية تحت تهديد الحرب في العالم العربي".

١٧- زيادة، أحمد جمال، مقالةٌ على موقع إضاءات بعنوان: "أرض إسرائيل المحروقة: هل انتهت أنفاق حزب الله؟".

١٨-شي، شاؤول، ورقةٌ بعنوان: "البُعد تحت الأرضيّ كمُركبٍ للنظريّة الأمنيّة". معهد السياسات والاستراتيجيّة (IDC Herzliya).

١٩-دعنا، سيف، مقالةٌ على موقع الأخبار بعنوان: "مقاومة حزب الله في تموز: الأعجوبة الهندسية".

٢٠- مقالةٌ على موقع "روسيا اليوم" بعنوان: "حزب الله وخفايا الأنفاق العابرة للحدود".

٢١- شي، شاؤول، ورقةٌ بعنوان: "البُعد تحت الأرضيّ كمُركب للنظريّة الأمنيّة". معهد السياسات والإستراتيجيّة (IDC Herzliya).

٢٢- أحمد، رامي، "استراتيجية الأنفاق لدى المقاومة الفلسطينيّة في إدارة حرب غزّة" عام ٢٠١٤. منشورةٌ على موقع الجامعة الإسلاميّة-غزة. عام ٢٠١٥.

٢٣- خليل، ضياء، مقالةٌ على موقع "العربي الجديد" بعنوان: "أنفاق غزة... المقاومة تحفر في الأرض لضرب المحتل".

٢٤-أبو مصطفى، جهاد، مقالةٌ على موقع "السفير" بعنوان: "إسرائيل تكره أنفاق غزّة: شجرة خطرة وكثيرة الغصون".

٢٥- خليل، ضياء، مقالةٌ على موقع "العربي الجديد" بعنوان: "أنفاق غزة... المقاومة تحفر في الأرض لضرب المحتل".

كيف نحمي هويتنا الوطنية من التفكيك؟

د. محمود الفطافطة ـ وكالة معا ـ ٢٠١٩/٣/١٧

يستقطب موضوع الهوية بشكل عام أهمية بالغة في حقول البحوث الفلسفية والسوسيولوجية والسياسية، خاصة في ظل تطورات العولمة، ثم في ظل الحروب الأهلية والطائفية التي عصفت بالعالم، خاصة العربي منه، والتي باتت تُشكل التحدي الأكبر أمام "هويات" الجماعات الوطنية والقومية، وبالتالي وحدة الشعوب والدول الوطنية والقومية، في الوقت نفسه الذي يُشكل فيه موضوع الهوية أهمية خاصة في الحالة الوطنية الفلسطينية، وهي الحالة التي لم " تُنجز" مشروع هويتها الوطنية كما فعلت معظم شعوب المعمورة، ليس فقط بسبب التأخر عن مشاريع الوطنيات العربية المتمثلة في الدولة العربية بشكلها الراهن، وليس بحكم عدم التكافؤ في صراع موازين القوى مع المشروع الصهيوني فحسب، بل بسبب افتقاد مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية الإقليم الجغرافي الخاص، وحيزه الاجتماعي بعد نكبة عام ١٩٤٨.

ويأتي موضوع "الهوية الوطنية" في الحالة الفلسطينية في صلب الهم الوطني الفلسطيني، ويتصدر واجهة الجدل والحوار والبحث والدراسات، خاصة بعد وصول الكل الفلسطيني إلى القناعة بانسداد الأفق أمام المشروع الوطني، المتمثل في الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، وهو الأمر الذي بات يهدد هذا المشروع في أساساته.

ومن واقع الجدل الدائر حول "الهوية الوطنية الفلسطينية"، وارتباطها بالهوية القومية العربية يبرز مأزق الخطاب المتعلق بهذه الهوية، من حيث منطلقات التناول وحدود التحليل، أم من حيث طرح التساؤلات واقتراح الإجابات، وهو الأمر الذي ستعالجه هذه الورقة.

تقوم الورقة على فرضية مؤداها: أن قضية الهوية الوطنية الفلسطينية هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية وليست قضية التحليل النظري المجرد، وهي بالضرورة قضية المشروع الوطني الأول الذي عبر عن تلك الهوية الوطنية، وإن تطور هذه الهوية ارتبط بالكفاح الوطني على الأرض، وليس بتحليلات النحب "المثقفة"، وبالتالي؛ فإن صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلية محكومة بقدرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية على تجاوز مأزقها: مأزق الحركة والمشروع والهوية، ذلك أن الصيرورة الطبيعية للهوية الوطنية الفلسطينية هي صيرورة كفاحية بالضرورة، والارتكاس في المشروع الكفاحي هو أكبر خطر يُهدد مستقبل هذه الهوية بالذات.

تبرز أهمية هذا الموضوع أولاً، من مركزية مكون "الهوية" في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، ومن ارتباط الهوية الوثيق بحالة الصراع والكفاح الوطني ثانياً، بالإضافة إلى الأهمية العلمية لأبحاث ودراسات الهوية.

في البداية، نود التأكيد على الهوية القومية العربية تشهد تراجعاً لمصلحة الهويات الوطنية القطرية، إذ أنه في ظل تشكل الدول القطرية أصبحت الهوية الوطنية الجامعة طُموحاً وهدفاً غير ملموس وصعب المنال، وربما

مُؤجل، خاصة في ظل انشغال الشعوب العربية بقضاياها الحياتية كغلاء الأسعار والبطالة، والتخلف والفقر وسوء توزيع الثروة، والتبعية والتهميش، وتردي أوضاع التعليم والصحة، عدا عن انتشار الفساد وعدم ديمقراطية الحكم، وغيرها من القضايا.

هذه الهوية الوطنية لا نراها في حالة تناقض مع الهوية القومية إلا في حالات متعددة؛ كسعيها إلى انكفاء الدولة القطرية على ذاتها لتخليد التجزئة، أو بقاء تبعية البنية الاقتصادية والثقافية والفكرية فيها للمركز الإمبريالي العالمي، أو تصالحها مع أحد اهم أعداء الأمة العربية وهي " إسرائيل" التي أُقيمت على الأرض الفلسطينية بعد تدمير قراها ومدنها وتهجير وتشتت سكانها.

وفي ظل وقوع فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، فإن الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون للحفاظ على هويته الوطنية لأنها مستهدفة من عدو استيطاني إحلالي بنى وجوده على مرتكزات أساسية أهمها: أن " فلسطين وطن بلا شعب لشعب بلا وطن"، " الشعب الفلسطيني وطنه الأردن وبالتالي هويته أردنية"، الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية ولديه عشرون دولة ليقيم فيها"، وغيرها من الادعاءات التي ليس أخرها " هوية الشعب الفلسطيني مزيفة". لذلك يصح القول إنه في السياق الفلسطيني يصبح التأكيد على الهوية الوطنية ضرورة نضالية لتأكيد الوجود وبالتالي الحقوق.

فالهوية الوطنية الفلسطيني تتميز بكونها تستند إلى وجود تاريخ من الصمود والنضال مضمخ بدم الشهداء وعرق المناضلين في مواجهة عدو استيطاني إحلالي بدعم من كل دول العالم الاستعماري. بالمقابل، الشعب الفلسطيني هو أحوج الشعوب العربية إلى هويته القومية لأنه عجز، وسيظل عاجزاً، بإمكانياته الذاتية، عن تحقيق أهدافه في التحرر والعودة وبناء دولته الديمقراطية فوق أرضه.

إلى ذلك، فقد شكل حدث "النكبة" العلامة الفارقة في الوعي الجمعي الفلسطيني في لحظة "صدمة" تاريخية لا زالت مفاعيلها صاحبة التأثير الأكبر في مشهد الاشتباك الفلسطيني الصهيوني، حيث تشظت الأرض وتوزع الشعب على منافي الأرض، وبقيت الحكاية الجامعة لتؤسس فيما بعد تعبيرات الهوية الوطنية الكفاحية وشبه الكيانية، في الشتات ابتداءً، ثم في الوطن الفلسطيني المحتل لاحقاً.

وإذا كانت الهوية الوطنية لمعظم الشعوب قد تبلورت على شكل دول مثل ما هو عليه الحال في الدول القومية الحديثة، فان نظيرتها الفلسطينية تبلورت على شكل مقاومة تناضل لإثبات الوجود في مواجهة إرادة الاجتثاث والنفي، ما يجعل منها هوية نضالية في جوهرها.

كذلك، فإن التعبير الأقوى عن الهوية الوطنية الفلسطينية بعد النكبة تمثل في قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. ورغم أنه لم يكن هنالك خلاف حاد داخل الساحة الفلسطينية حول ثنائية القطرية والقومية، وذلك للإجماع الفلسطيني حول الخطر الأساسي المتمثل بالمخطط الصهيوني إلا أنه كان تباين بين هذين التيارين. كان التيار الأول (القطري) الذي يرى أنه بسبب ارتباط الحركة الصهيونية بالغرب ودعمه لها فإن بقاء فلسطين جزءاً من الدولة العربية الواحدة سيجعل من المعقول ضغط العالم من أجل تهويد فلسطين، باعتبارها جزءاً ضئيلا من الوطن العربي. أما إذا حافظنا على اعتبارها قطراً عربياً مستقلاً كبقية الأقطار الأخرى، فستكون وطن أهلها

لأنها صغيرة لا تتسع لمزيدٍ من الهجرة اليهودية إليها، بل أن مزيداً من الهجرة سيقضي على شعبها العربي الفلسطيني، ولم يعد مستساغاً عالمياً القضاء على شعب من الشعوب. وهذا التيار كانت أفكاره ومفاهيمه القطرية والكيانية ضبابية، ثم تعرض للتشتت واليأس والغياب، لكنه عاد وانتعش في أواخر خمسينيات القرن.

أما التيار الثاني (القومي) فانطلق من فكرة أن الحركة الصهيونية حركة عالمية بفعل انتشار اليهود في كل بقاع العالم، وبفعل تعاطف دول الحلفاء المنتصرين معها ودعمها السياسي والعملي لها. ومثل هذه الحركة لا يمكن الانتصار عليها، ولا حتى مواجهتها إلا من خلال الوحدة العربية، أو على الأقل وحدة سوريا الطبيعة، أو ما كان يُطلق عليها بلاد الشام.

وبعد بعثرة فلسطين في كل اتجاه بسبب النكبة، وانضمام العديد من الفلسطينيين إلى القوى السياسية العربية، رفع القوميون شعار" الوحدة طريق التحرير". وظل هذا الشعار سائدا حتى اخترقته حركة التحرير الوطني الفلسطيني" فتح" بانطلاقتها في بداية العام ١٩٦٥.

ولا يمكن لنا الحديث عن الهوية الوطنية الفلسطينية دون التطرق إلى تأثيرات اتفاق أوسلو، ومن ثم الانقسام، على الشعب الفلسطينية من كافة المجالات، لا سيما تشظي هويته. فالتخلي عن أهداف الشعب المعلنة، خاصة أثناء النضال، هو أكبر خطر على الهوية الوطنية، لذلك شاهدنا الشعب الفلسطيني يعيش أخطر تراجع في وحدته ووحدة هويته بعد اتفاق أوسلو، وتراجع زخم نضاله الوطني. لقد همش هذا الاتفاق أكثر من مليون فلسطيني صمدوا في الأرض في المحتلة عام ١٩٤٨، وهناك خطر على هويتهم الوطنية، كما همش أكثر من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات. والأخطر أنه خلق سلطة مشوهة وعاجزة، وشاب واقعها بعض الفساد والترهل.

إن قيام السلطة بإبرام اتفاق أوسلو، خلق تداخلاً في المراحل وإرباكا لقيادة الشعب الفلسطيني وفصائله وأفراده. وهذا جعل من التناقضات مركبة، وربما مشوهة، وأوجد خلخلة في الهوية الوطنية الفلسطينية، لأنه أوجد نشاطاً أيديولوجيا سلطويا في ظل واقع ما زال يتطلب سيطرة وهيمنة القيم والثقافة الوطنية التحررية، وساهم في كثيرٍ من الأحيان في ارتقاء التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية، وشوش على بوصلة النضال الوطني الفلسطيني وتناقضاته والقيم والمعايير التي يحتكم اليها.

وكان الشرخ فيما بين الضفة وغزة أخطر انقسام شهده الشعب الفلسطيني؛ لأنه انقسام جغرافي معزز بانقسام برنامجي وأيديولوجي. ومن الواضح أن أي تغيير في مضامين الثوابت الوطنية، وأهمها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، سيكون له أكبر الأثر على الهوية الوطنية الفلسطينية.

إن أهم سلاح امتلكه الفلسطيني أثناء نضاله التحرري هو ثقافته الوطنية، وهي عندما تضعف أو تتراجع، وبغض النظر عن الأسباب، فإن ذلك سيشكل أخطر عامل سلبي يواجه هوية الشعب الفلسطيني ومصيره. فلكي ندحض مقولة " الكبار يموتون والصغار ينسون"، يصبح السؤال عن برنامج حفظ الهوية الوطنية الفلسطيني مشروعاً وضرورياً وعاجلاً.

وفي ظل التناقضات والصراعات التي تموج بها القضية الفلسطينية، فإن الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والحيلولة دون تشققها أكثر، بسبب أوسلو والانقسام، يكمن في التأكيد على ثوابتٍ عديدة، أهمها:

١. التأكيد على أن الصراع والتناقض مع الاحتلال الإسرائيلي سيظل قائماً ورئيساً حتى تتحقق كافة أهداف الشعب الفلسطيني، ولا داعٍ لتخفيف حدة هذا التناقض حتى ونحن نفاوض، فالتفاوض شكل نضالي. وبناءً على ذلك يجب رفض التطبيع مع الاحتلال، خاصة على المستوى الشعبي، ويجب وضع برامج وسياسات وآليات تؤكد على استمرار النضال ضد الاحتلال بكل الطرق والأساليب المتاحة والملائمة للواقع المعطى وإرهاصاته.

٢. يجب أن يعيش الشعب الفلسطيني، جماهيراً وسلطة، مضمونا وشكلا يتلاءمان ووجود هذا التناقض واستمراره. فالنضال وحالة التناقض لا يتعايشان مع حالة البذخ التي بنيت عليها السلطة، ولا مع "الجيوش" البيروقراطية والأمنية التي أنشأنها. فإنجازات اتفاق أوسلو، إذا كان له إنجازات، لا تحتمل الانتقال إلى حالة دولة بمطاهرها الكاذبة. وواقع الشعب الفلسطيني الاقتصادي يفرض التقشف لا الترف والبذخ. ويتطلب أيضا بناء اقتصاد مقاومة وصمود لا اقتصاد استهلاكي. وفي هذا الاقتصاد يجب أن تكون الأرض هي محور الصراع، وبناء القدرة في الإنسان جوهره، وتنمية القطاعات الإنتاجية أحد أهم أركانه، ومقاطعة بضائع الاحتلال شرط تنميتها، وتنمية الثقافة الوطنية ركن أساسي في نضاله لحفاظ على الهوية الوطنية وروح المقاومة وتوحيد قوى الشعب في مواجهة الاحتلال والإحلال.

٣. يجب ألا نسمح، مهما كانت الضغوط والمبررات، بأن ننسلخ عن أهم عامل من عوامل قوتنا، وهو امتدادنا القومي الاستراتيجي. فحتى في أحلك الظروف، كان يجب إقامة علاقة وثيقة مع جماهير وأحزاب وقوى الأمة العربية وأنظمتها السياسية بتوازنٍ خلاق يدعم قدراتنا ولا يغير ثوابتنا. وكان يجب أن تتشكل تحالفاتنا الدولية على أساس استمرار النضال، وبما يكفل تعزيز قدرتنا.

وعلى أساس كل ما تقدم، نؤكد أن استمرار الصراع دون تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية، لا يزال يجعل من المقاومة شرطاً لازماً لوطنية الهوية، وذلك على نحو يختلف عن المعنى المعروف للهوية الوطنية/ القومية لدى الشعوب والأمم الأخرى، والذي لا يرتبط بالضرورة بمفهوم المقاومة. كما أن الترابط العضوي ما بين العروبة وفلسطين من شأنه أن يحقق المشروع التحرري الفلسطيني والحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني العربي.

على الفلسطينيين الذهاب للانتماء الوطني إلى نهايته، وتوسيع الانتماء الفلسطيني عروبيا. وفي هذه الحالة فقط تنشأ ذاكرة قومية غير فولكلورية تتعامل مع تاريخ فلسطين كتاريخ الحاضرة / المدينة المدمرة التي كانت تنمو كجزءٍ من مشروع عربي متواصل قطع الاحتلال طريق تطوره عام ١٩٤٨.

التيارات السياسية في إيران: صراع رجال الدين والساسة – الطبعة الثانية

فاطمة الصمادي . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٩/٣/١٣

باحثة أردنية متخصصة في الشأن الإيراني، باحث أوَّل في مركز الجزيرة للدراسات، تشرف على البحوث المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا. تحمل دكتوراه في العلوم الاجتماعية من إيران عن رسالتها حول المضامين النسوية في سينما المرأة الإيرانية. عملت أستاذًا مساعدًا في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الزرقاء، وأستاذًا مساعدًا في كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط. صدر لها عدد من الكتب، منها: إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية؛ توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي... الأولويات والأدوار (دراسة تحليل مضمون)؛ إيران في ميزان النخبة: استطلاع رأي، ونساء في معترك السياسة. شاركت في تأليف كتاب إيران والعرب.

صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الثانية المنقحة والمزيدة من كتاب فاطمة الصمادي التيارات السياسية في إيران: صراع رجال الدين والساسة، تتناول فيه العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، ونشأة التيار الأصولي الإيراني، وولادة التيار الإصلاحي. كما تقدم فيه تعريفًا لما سُمي "الحركة الخضراء" في إيران، وتناقش عددًا من الطروحات التفسيرية بشأن حركة الاحتجاج الأكبر في تاريخ الجمهورية الإسلامية، باحثة في تأثير التيار الأحمدي نجادي، ونشأة تيار الاعتدال في إيران.

بانوراما حزبية

يتألف الكتاب (٥٤٣ صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من ثلاثة أقسام. في القسم الأول، إيران ما بعد الثورة: التنوع الذي قاد إلى الصراع، فصلان. في الفصل الأول، القوى والأحزاب السياسية – محاور الفكر والأيديولوجيا، ترسم الصمادي بانوراما حزبية – سياسية للمجتمع الإيراني، مصنفة القوى والأحزاب السياسية في ثلاثة تيارات رئيسة: القوى الإسلامية (أنصار الإمام الخميني وحزب جمهوري إسلامي)، فضلًا عن شبكة واسعة تتمركز في المساجد واللجان التابعة للحسينيات؛ ومنظمات اليسار العلمانية والدينية (حزب توده إيران ومنظمة فدائيي الشعب)؛ والاتجاهات الليبرالية (جبهة ملي إيران ونهضت آزادي).

ترصد الباحثة في الفصل الثاني، خطاب الثورة وما بعدها، المراحل التي مر بها خطاب الثورة، وفقًا للأحداث التي مرت بها إيران، بدءًا بخطاب الدفاع المقدس، مرورًا بخطاب البناء وخطاب الإصلاحات، وانتهاءً بالخطاب الأصولي. تقول الصمادي: "ظهر الخطاب الأصولي كواحد من الخطابات الرئيسة في إيران، والذي تبلور بصورة واضحة خلال الأعوام الأخيرة، وتحديدًا مع ظهور علامات أفول الخطاب الإصلاحي وإخفاقه. وحتى لو كانت البنية الأساسية لهذا الخطاب موجودة منذ البداية، فإن إطلاق مصطلح أصولي عليها جاء ردًّا على التسمية الإصلاحية، حين أطلقت الحركة الإصلاحية على الجناح المنافس لها تسمية المحافظ".

يمين... يسار

في القسم الثاني، من اليمين إلى الأصولية ومن اليسار إلى الإصلاح، أربعة فصول. في الفصل الثالث، من اليمين التقليدي إلى الأصولية، تقول الباحثة إن جناح اليمين في إيران بقي واحدًا من فصيلين رئيسين في السلطة، وجاء نتيجة التطورات السياسية بعد الثورة الإسلامية. وفي مواجهته، وقف جناح اليسار، وظلت الساحة السياسية الإيرانية في الثمانينيات من القرن الماضي وحتى أواسط التسعينيات محكومة بأصل هذه المواجهة التي فرضت تغييرًا على تقسيمات التيارات والأطياف السياسية في إيران في النهج والخطاب والمسميات. في وقت لاحق، كان اليمين الإيراني الذي كان يسمى اليمين التقليدي يتحول في المسمى إلى الأصوليين. ومن رحم هذه التغييرات والتحولات التي شملت الخطاب وأسلوب العمل، ومن المواجهات التي اتخذت أشكالًا عدة، خرج التيار الأصولي في إيران، أو ما اصطلح على تسميته في الأدبيات العربية التيار المحافظ.

تبحث الصمادي في الفصل الرابع، من اليسار الإسلامي إلى الإصلاحيين، في اليسار التقليدي واليسار الحداثي، وأبرز الأحزاب والجمعيات السياسية. تقول: "بقيت القيادة السياسية للحركة الإصلاحية تتحرك ضمن حدود الدستور والقانون، وهو ما جعلها أسيرة للفقه الفقاهتي المسيطر، ولم تبدِ من جانبها رغبة في كسر احتكار هذا الفقه للساحة السياسية. لعب الانحياز إلى هذا الخيار دورًا كبيرًا في الحيلولة دون تطوير المقولات المتعلقة بالمجتمع المدني، والتنمية السياسية والديمقراطية. ومع فشل التيار سياسيًّا، كان من الواضح أنه عاجز عن تقديم نظرية اقتصادية واجتماعية منسجمة، لقد صرف التيار الكثير من الجهد والوقت، ملاحقًا مقولة تعزيز المشاركة السياسية في وقت كان المجتمع الإيراني يتحدث عن أولويات أخرى، تضع الأمن والاقتصاد والرفاه والحريات الاجتماعية في مرتبة متقدمة على المشاركة".

خُضر إيران وأحمدي نجاد

في القسم الثالث، خارج ثنائية الأصوليين والإصلاحيين، ثلاثة فصول. في الفصل الخامس، خضر إيران... إشكالية التعريف والمعنى، تتناول الصمادي الحركة الخضراء في إيران، ومواضيع الخلاف بن الخضر والإصلاحيين، واحتجاجات مشهد. وتحت عنوان "الحركة الخضراء في ميزان النظام – 'الفتنة' ترتدي ثوبًا ثوريًّا مخمليًّا أخضر"، تقول المؤلفة إن التفسير الرسمي الإيراني للحركة الخضراء تجاهل البعد الاجتماعي الداخلي للاحتجاجات، ووضع ما حدث في باب الفتنة والثورة المخملية والعلاقات بالخارج والمخططات الأميركية التي تتضمن حربًا ناعمة على النظام في إيران. فالدعم الذي تلقته الحركة الخضراء من أميركا والغرب دليل يسوقه قادة الحرس الثوري لإثبات حدوث المواجهة الناعمة.

في الفصل السادس، التيار الأحمدي نجادي... قريب من الأصوليين، بعيد جدًا منهم، تتناول الصمادي ظاهرة محمود أحمدي نجاد، وعهده الرئاسي، وعلاقته المتوترة بالنظام والحرس الثوري وصدامه أخيرًا معه. كما تتناول مهدوية محمود أحمدي، والخطاب الملتبس تجاه المرأة الإيرانية، والعلاقات بالولايات المتحدة الأميركية، ومغادرة أحمدي نجاد الشعبوي الرئاسة الإيرانية من دون أن يغادر الساحة السياسية في إيران.

شبه خطاب!

تتناول الصمادي في الفصل السابع والأخير، تيار الاعتدال... خطاب أم شبه خطاب، مصطلحي "اعتدال" و"تنمية" اللذين قام عليهما خطاب المعتدلين في إيران، فتورد محاولة المعتدلين تعريف الاعتدال وشرح التنمية، وجدال الأولويات في التنمية، ومحددات السياسة الخارجية المعتدلة، والسياسة الاقتصادية لتيار الاعتدال.

وفي نقد تيار الاعتدال، تقول: "لعل الإشكالية الأساسية التي تواجه الطروحات التي يقدّمها تيار الاعتدال بوصفها خطابًا تكمن في كونها لا تحمل من الخصائص والمكونات التي تجعلها كذلك، خصوصًا إذا نُظر إلى الخطاب بوصفه نسقًا من المعاني المتسلسلة، والتي تتشكل من عناصر لغوية وغير لغوية مثل: الرموز والنسيج الاجتماعي [...] والتي يطرحها تيار أو مجموعة بهدف نشرها في المجتمع وحشد التأييد لها، وهو ما يوجد الضدية مع الخطابات الأخرى، وهذا التفاعل بين المعاني يُفهم في حقيقته كصراع بين الخطابات المتضاربة، حيث يسعى كل منها إلى فرض نظام المعنى الخاص به. وفي نظام المعاني هذا، دور العناصر اللغوية كالمقابلات والنصوص المكتوبة والخطب في منح شكل منسجم في شبكة المعاني وتجزئتها هو دور يحوز أهمية كبيرة".

مخطّطات البحر الأحمر
تصميم منتدىً لدول الخليج والقرن الأفريقي

زاك فيرتين . معهد بروكنغز . ٢٠١٩/٣/١٢

غدا البحر الأحمر سريعاً حلبةً للتآمر الجيوسياسي، على ضوء الالتزام الجديد بين الدول الخليجية والأفريقية الذي يتحدّى الافتراضات القديمة ويمحو الحدود القديمة. وتقود المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المتوسّعة نشاطاً لا سابق له في المنطقتَين، فيما تعير القوى العظمى انتباهاً متزايداً إلى الدُرّة البحرية في الوسط، أي باب المندب، الذي يشكّل مضيقاً استراتيجياً ومنفذاً إلى أحد المعابر المائية التجارية الأكثر ازدحاماً في العالم.

وهنا، عند الملتقى بين البحر الأحمر وخليج عدن، تجسّ سلسلةٌ من الدول الفاعلة نبض الأخرى، وهي دول ذات ثقافات مختلفة ونماذج حكومة مختلفة وأساليب دبلوماسية مختلفة. وتكثر الفرصُ والمخاطر، وكما هو حال أيّ حدود ناشئة، ما زالت قواعد اللعبة غير مكتوبة.

وإقامةُ "منتدىً للبحر الأحمر"، قد تجتمع تحت رايته الدول المعنية لمناقشة المصالح المتشاطرة وتحديد التهديدات الناشئة وإيجاد حلول مشتركة، خطوةٌ تالية رشيدة. والجهود جارية لتشكيل هذا النوع من التجمّع. وفيما يضع القادة من هذه المناطق التي تشهد اندماجاً سريعاً المزيدَ من المخطّطات، يجدر أخذ أربعة عناصر تصميم بعين الاعتبار.

السياق

بدايةً، لا بد من عرض لمحة سياقية عن هذا الموضوع. لقد عمّقت كلّ من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا علاقاتها مع الدول في القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة، على أمل كسب الأصدقاء والاستثمارات والنفوذ. (التقييمات متضاربة حتّى اليوم؛ فقد كسبت بعض الدول الأفريقية بعض الفوائد فيما تزعزع استقرار بعضها الآخر نتيجة هذه العلاقات). وشكّلت أبرز مظاهر هذا الالتزام طفرةٌ في العقارات على الساحل الأفريقي، حيث بُنيت قواعد عسكرية وموانئ بحرية جديدة ترافقاً مع الاستثمارات الدبلوماسية والتجارية في الصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان.

وتبرز أثيوبيا، البلد الأكبر في القرن الأفريقي، بشكل واضح أيضاً في الحسابات الجديدة. كما تظهر أيضاً مصر، البلدُ الخصم أحياناً والدولة ذات الساحل الأطول على البحر الأحمر. ومنذ أواسط العام ٢٠١٧، تأثّرت أيضاً هذه المحاولات الجديدة لدخول القرن الأفريقي بالأزمة الخليجية، وهي خصام مؤذٍ طال السياسة في عدّة دول أفريقية مع تنافس الأقطاب المتخاصمة للدخول إليها. وتشكّل اليمن العنصر المكمّل في هذه الأحجية، إذ عزّز اندلاع الحرب فيها الاهتمام بقدرة الوصول الاستراتيجية إلى الشواطئ الأفريقية القريبة بالإضافة إلى التحكّم ببوّابة البحر الأحمر الجنوبية.

فتعبر تجارة سنوية قيمتها مئات مليارات الدولارات هذا المعبر المائي الذي يبلغ عرضه حوالي ٣٢ كيلومتراً باتّجاه أوروبا وآسيا والخليج. وهذا المضيق مهمّ أيضاً من أجل حرّية الملاحة عبر المتوسط وغربي المحيط

الهندي، ممّا يجعل منه موضع اهتمام في واشنطن وبروكسيل ومؤخّراً بكين. فمع وصول القوّات البحرية الصينية مؤخراً إلى جيبوتي (سبق أن استضاف هذا البلد الصغير الساحلي قوّاتٍ عسكريةً تابعة للولايات المتحدة وأربع دول أجنبية أخرى)، يمكن اعتبار البحر الأحمر وخليج عدن الآن ساحة للمنافسة بين القوى العظمى أيضاً (أعربت كلّ من روسيا والهند والمملكة العربية السعودية واليابان عن اهتمامها بتأسيس حضور عسكري لها في جيبوتي أيضاً).

الفكرة

كما ذكرتُ مؤخّراً في المقالة التي نشرتها فورين أفّيرز، تعتبر فكرة إقامة منتدىً للبحر الأحمر، بالصورة التي تَقدّم بها بعض الدبلوماسيين السبّاقين بفكرهم في المنطقة والغرب، فكرةً جيدة. فبإمكان هذا النوع من التجمّع معالجة مسائلَ متنوّعة مثل التجارة وتطوير البنية التحتية والأمن البحري والهجرة المختلطة وحماية البيئة وإدارة الصراعات. إذ يغادر مثلاً عشرات آلاف المهاجرين غير النظاميين سنويّاً القرنَ الأفريقي باتّجاه الخليج، غالباً عن طريق اليمن. في غضون ذلك، يهرب بالاتّجاه المعاكس عددٌ هائل من اللاجئين اليمنيين التي هجّرتهم الحرب، لينتهي بهم المطاف ليس في أماكن أخرى من شبه الجزيرة العربية فحسب بل في أنحاء القرن الأفريقي أيضاً. وستستفيد الدول في المنطقتَين من محادثةٍ مشتركة حول هذا المشهد الذي يزداد تعقيداً، ولا سيّما في حال قيام مرحلة انتقالية بعد الحرب في اليمن.

غير أنّه من الضروري أن تنضج مسألةٌ واحدة قبل أن يصبح هذا المنتدى الطموح واقعاً ومسألةٌ أخرى قبل التمكّن من الاستفادة من قيمته بالكامل. أوّلاً، يجدر أن تحلّ دولُ الخليج العربية الأزمة الخليجية القائمة (أو تخفّف من حدّتها)، فقد قسّمت هذه الأزمةُ منطقةَ البحر الأحمر إلى أقطاب متخاصمة وستعقّد مشاركة الجهات المتخاصمة وحلفائها الأفريقيين على حدّ سواء. ثانياً، على الدول في القرن الأفريقي أن تنسّق الجهود من أجل إعادة موازنة العلاقات غير المتكافئة إلى حدّ كبير حالياً مع الأنظمة الملكية العربية الصغيرة والثرية. طبعاً، لن يحصل ذلك بين ليلة وضحاها، لكنّ التغيّرات الشاملة السياسية والاقتصادية الجارية حالياً في أثيوبيا وفي أنحاء القرن الأفريقي تشكّل نقطةَ بداية. يجدر التوضيح أنّ القدرة التحويلية لهذه المراحل الانتقالية لا تضاهيها إلّا قدرتها على زعزعة الاستقرار، لكنّ النجاح في إحداث إصلاحات محلّية، مقروناً بالتقدّم نحو تحقيق تكامل إقليمي، يمكن أن يسمح لهذه الدول الأفريقية بأن تشارك في منتدىً للبحر الأحمر على قدمٍ أكبر من المساواة.

الجهود حتّى الآن: نحو منتدىً للبحر الأحمر

واجهت المحاولات السابقة لجمع دول البحر الأحمر عقباتٍ، غير أنّ هذه الجهود ستستمرّ، وهذا أمر ينبغي أن يحصل.

ومؤخّراً بشكل خاص، حاولت المملكة العربية السعودية أن تتولّى زمام الأمور، فدعت وزراء الخارجية إلى الرياض تحت راية "الدول الساحلية العربية والأفريقية المُطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن". غير أنّ نتيجة الاجتماع غير المهمّة لم تعكس عملَ تقدّم دبلوماسي غيرَ كافٍ فحسب، بل أظهرت اختلافاً في وجهات النظر حول التركيبة والأهداف أيضاً. فمثلاً، لم تتمّ دعوة أثيوبيا إلى الاجتماع، وأفيد بأنّ هذا الامتناع أتى بناء على

طلب مصر. ولا تعود فعلاً محاولات القاهرة بإقصاء أديس أبابا إلى عدم تمتّع أثيوبيا بواجهة ساحلية، بل إلى المنافسة على النفوذ الإقليمي ومياه النيل التي يتمّ التنازع عليها بضراوة.

وقد بادرت أيضاً مؤسّسات أفريقية إلى بذل جهود نحو إقامة تجمّعٍ في البحر الأحمر، فقد أصدر الاتحاد الأفريقي تفويضاً للوصول إلى إجماع حول إقامة منتدىً، فيما أصدرت إيغاد (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي كتلة شرق أفريقية) مؤخّراً بياناً يُلزم أعضاءها بأن "تصيغ معايير متشاطرة" وتضع "أهدافاً مشتركة" وتدرجها في جدول أعمال البحر الأحمر. غير أنّ هذا النوع من التعاون لم يتمّ تطبيقه بعد. فلا تزال دولةٌ أساسية ترفض المشاركة، ألا وهي إريتريا، وهو تصرّف مألوف نظراً إلى كره رئيسها للمنتديات المتعدّدة الأطراف التي قد تدفع إلى التخلّي عن أيّ نوع من السلطات (ولم تحضر تلك الدولة أيضاً الاجتماعَ الوزاري في السعودية).

وأعرب أيضاً الشركاء الأوروبيون عن اهتمامهم في دعم قيام منتدىً، نظراً إلى الاستثمارات الهائلة في المنطقة ورغبة منهم في إقامة خطوط شحن آمنة وتدفّقات هجرة مستقرّة. فدعت أوّلاً ألمانيا، العضو الجديد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، دولَ البحر الأحمر إلى اجتماعٍ على هوامش انعقاد الجمعية العامّة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨. غير أنّ هذا الاجتماع لم ينعقد أيضاً، فقد أفشلته ليس الخلافات حول تحديد الأطراف المشارِكة فحسب بل الجدالات في ما إذا يجدر أن يكون الغرب منخرطاً في المسألة على الإطلاق أيضاً.

وهذه المحاولات المتقطّعة متوقَّعةٌ نظراً إلى أنّ مجموعة متنوّعة من الدول تحاول أن تضع إطار عمل دبلوماسياً جديداً، خصوصاً أنّ نطاق هذه المنطقة الجديدة لا يزال قيد التحديد. في غضون ذلك، يتابع داعمو منتدى البحر الأحمر العملَ التحضيري، وهم على حقّ في تصرّفهم، مقلّصين الثغرات ومرسّخين الأسس حتّى يحين الوقت المناسب. ويمكن أيضاً استخلاص الدروس من خلال النظر إلى منتديات أخرى، فقد برز فضولٌ مثلاً إزاء آسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) ومنتدى بحر البلطيق. ومع نضوج الجهود وتعديل المخطّطات، على دول البحر الأحمر والشركاء المهتمّين أن يأخذوا بعين الاعتبار العناصر الأربعة الآتية.

عناصر التصميم

يجدر أن تشكّل أثيوبيا طرفاً في أيّ منتدى. فواقع أنّ هذا البلد الذي يضمّ مئة مليون شخص والذي يفتقر عملياً إلى أيّ خطّ ساحلي يطلّ على البحر الأحمر ليس بسببٍ كافٍ لإقصاء أحد أهم اللاعبين في المنطقة، إذ يشكّل هذا البلد موضعَ اهتمامٍ للجهات الفاعلة الخليجية وأساساً للسياسة والاقتصاد وتطوير البنية التحتية في أنحاء القرن الأفريقي. وينبغي أن تشارك بطريقة من الطرق الدولُ "المجاورة" الأخرى التي لها مصالح وعلاقات مهمّة في البحر الأحمر وخليج عدن. وتضمّ هذه الدول الإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان.

لا ينبغي إساءة استخدام هذه الآلية المهمّة للغاية ككتلة عسكرية ضدّ إيران. (يعتقد بعضهم أنّ هذا الأمر قد شكّل أحد دوافع الرياض في يناير). فمن الضروري أن يمثّل الأمن الإقليمي مرساةً للحوار في البحر الأحمر،

لكن لا يجدر به أن يهيمن على جدول الأعمال أو يشتّت الانتباه عن مجموعة أوسع من المصالح المتشاطرة أو يخاطر بزيادة الاستقطاب في المنطقة.

على دول البحر الأحمر أن تضع في المنتدى آليّةً للتنسيق مع جهات شريكة ثالثة من خارج المنطقة، بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا والصين. فسواء أكانت المليارات في التجارة البحرية أم كانت الحرب الجارية في اليمن أم كانت الموازنات الإنمائية المتدفّقة إلى المنطقة أم كان الاهتمام بالملاحة في هذا الممرّ، لكلّ من هذه الدول الفاعلة الخارجية مصالحُ في البحر الأحمر، وقد سبق أن أمّنت حضورها فيه. ومن المستحيل أن يشمل منتدىً الجميعَ وليس عليه بذلك، خوفاً من أن يضطرّ إلى الخضوع للقواسم المشتركة العامّة الدنيا التي أفشلت الكثير من الأحاديث المتعدّدة الأطراف. لكن أيضاً لا يجدر بأعضائه الأساسيين إنكار أنّ للدول الفاعلة الخارجية مصالحَ مكتسبة أو رفض الشراكات والاستثمارات الرأسمالية التي من المحتمل أن ترافق التعاون الجديد.

بإمكان الآلية أن تتّصف بالمرونة، لا بل عليها أن تكون كذلك، فتشكّل "ملتقىً" أكثر منها "منظّمةً". ومن غير الضروري أن يجتمع كلّ بلد لمناقشة كلّ مسألة، فمن الممكن أن تعالج مجموعةٌ فرعية تابعة للدول بعضَ المسائل بفعالية أكبر، فيما تستفيد مسائل أخرى من مشاركة واسعة من الأعضاء والشركاء.

أمام مهندسي منتدى البحر الأحمر ومنفّذيه المزيدُ من العمل، وقد تساعدهم عناصر التصميم هذه. ومن المحتمل أن يبرز المزيد من العقبات، غير أنّ الاستقرار والازدهار في محيط يزداد تعقيداً يعتمدان على مشروعهم.